

مكزا من الأصل

الجمهورية العربية السورية
المملكة الأردنية الهاشمية



عمان: الثلاثاء ٢٤ محرم سنة ١٤٢٥هـ. الموافق ١٦ آذار سنة ٢٠٠٤م.

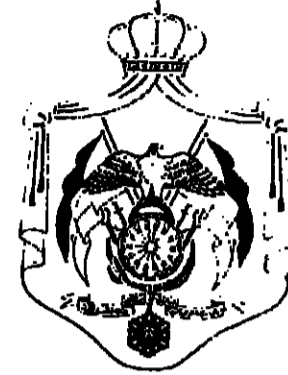
رقم العدد: ٤٦٤٩

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية

www.Pm.gov.jo

الاشتراك السنوي
داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً
خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً
ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

طبع في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٥



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

www.Pm.gov.jo

فهرس العدد ٤٦٤٩ ** الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١٦

القسم الأول

رقم الصفحة	المحتويات
١١٦١	* نظام رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٤ - نظام رسوم سيارات الشحن غير الأردنية
١١٦٤	* نظام رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٤ - نظام الرواتب والملاوات في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية
١١٧٤	* نظام رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٤ - نظام صندوق الايجار للعاملين في جامعة اليرموك
١١٧٩	* نظام رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٤ - نظام موظفي مؤسسة تنمية اموال الأيتام
١٢٠١	* نظام رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٤ - نظام معدل لنظام رسوم تصاريح عمل العمال غير الأردنيين
١٢٠٣	* نظام رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٤ - نظام معدل للنظام صندوق الايجار لضباط صف والفراد وأعضاء المخابرات العامة
١٢٠٦	* نظام رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٤ - نظام معدل لنظام صندوق التعاون لضباط دائرة المخابرات العامة
١٢٠٩	* نظام رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٤ - نظام التأمين الصحي في جامعة اليرموك
١٢١٦	* اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اليمنية بشأن خدمات النقل الجوي

مكتبة
الأصل

نحن علي بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٣
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٤
نظام رسوم سيارات الشحن غير الاردنية
صادر بمقتضى الفقرة (ج) من المادة (٣٥)
من قانون نقل البضائع على الطرق رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٢

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام رسوم سيارات الشحن غير الاردنية لسنة ٢٠٠٤)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تسري احكام هذا النظام على جميع سيارات الشحن غير الاردنية التي يسمح
لها بنقل البضائع من داخل المملكة الى خارجها .

المادة ٣- أ- يستوفى رسم شهري عن كل سيارة شحن غير اردنية مقابل نقل البضائع من
داخل المملكة الى البلد الذي تم تسجيل السيارة فيه على
النحو التالي :-

- ١- خمسة وسبعون ديناراً عن السيارة التي لا يزيد وزنها الاجمالي على
اربعين طناً .
- ٢- مائة دينار عن السيارة التي يزيد وزنها الاجمالي على اربعين طناً
ولا يتجاوز خمسين طناً .

رقم الصفحة	المحتويات
١٢٣٦	* قرار صادر بالاستعداد لقانون المؤسسات التطوعية لإعمار المدن
١٢٣٦	* قرار بتخصيص إصدار مطبوعة صحفية أسبوعية
١٢٣٦	* تأسيس الأحزاب السياسية
١٢٣٧	* تعليمات إقصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق
١٢٥٣	* تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٤ - الخاصة بعقد امتحانات للمخلصين الجمركيين
١٢٥٥	* آلية معدلة لآلية استئجار أجور النقل العام في سيارات الركوب المتوسطة والحافلات
	* أسس معدلة لأسس وشروط منح التراخيص والتصاريح للمشغلين على الخطوط الدولية والريسية والداخلية
١٢٥٦	* إعلان تجديد ترخيص وسطاء التأمين
١٢٥٧	* قراران صادران عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
١٢٦٣	
١٢٧٣	* تصحيح خطأ

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
١٢٧٩	* تسمية موقع باسم مركز الملكة رانيا العبدالله
١٢٧٩	* منح لقب معالي
١٢٧٩	* الأوسمة
١٢٧٩	* وكالات الوزراء
١٢٨١	* التمثيل الدبلوماسي
١٢٨١	* الموظفين
١٢٨٥	* الجنسية الأردنية
١٢٨٦	* الاستملاك
١٢٩٢	* الشؤون البلدية
١٣٥٠	* المواصفات القياسية
١٣٥٠	* البنك المركزي الأردني
١٣٥١	* الاعلا
١٣٥٦	* المطالبات
١٣٦٥	* المحاكم

مكتبة
الأصل

٣- مائة وخمسين دينارا عن السيارة التي يزيد وزنها الاجمالي

على خمسين طنا .

ب- يستوفى رسم لسفرة واحدة عن كل سيارة شحن غير اردنية

مقابل نقل البضائع من داخل المملكة الى دولة غير مسجلة فيها

لكل السيارة (بلد ثالث) على النحو التالي :-

١- ثمانون دينارا عن السيارة التي لا يزيد وزنها الاجمالي على

اربعين طنا .

٢- مائة وعشرة دنانير عن السيارة التي يزيد وزنها الاجمالي على

اربعين طنا ولا يتجاوز خمسين طنا .

٣- مائة وخمسة وستون دينارا عن السيارة التي يزيد وزنها الاجمالي

على خمسين طنا .

المادة ٤- أ- يستوفى الرسم المنصوص عليه في المادة (٣) من هذا النظام حسب الوزن

المحدد في رخصة السيارة او الوزن الفعلي ايهما اكثر .

ب- تتولى وزارة المالية / دائرة الجمارك العامة في مراكز التحميل الجمركية

(الانطلاق) استيفاء الرسوم المنصوص عليها في هذا النظام وفق تعليمات

يصدرها وزير المالية / الجمارك لهذه الغاية .

المادة ٥- تستوفي وزارة النقل بدلا مقداره خمسة دنانير عن الوثائق التي تمنحها

لسيارة الشحن غير الاردنية .

المادة ٦- يلغى نظام رسوم سيارات الشحن الاجنبية رقم (٨٦) لسنة ١٩٨١ .

٢٠٠٣/١٢/٢٣

علي بن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع ليصل عاكف الفاي	نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد الحلايقة	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر
وزير التنمية السياسية والشؤون البرلمانية محمد داويبة	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزير التنمية الإدارية الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور باسم عوض الله
وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور صلاح الدين البشير	وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور احمد هليل
وزير المياه والري وزير الزراعة الدكتور حاتم الناصر	وزير المالية الدكتور محمد ابو حمور	وزير البيئة وزير السياحة والآثار الدكتورة علياء حاتوغ بوران
وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس عزمي خريسات	وزير التنمية الاجتماعية رياض ابو تركي	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عصام زعبلوي
وزير الشؤون البلدية الدكتورة أمل حمد الفرخان	وزير دولة/ الناطق الرسمي باسم الحكومة اسمي خضر	وزير الصحة المهندس سعيد دروزه

مكتبة
من الأصل

نحن علي بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٤/١/٦

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٤

نظام الرواتب والعلاوات في جامعة العلوم والتكنولوجيا الاردنية

صادر بمقتضى المادة (٢٥) من قانون الجامعات الاردنية الرسمية

رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام الرواتب والعلاوات في جامعة العلوم والتكنولوجيا

الاردنية لسنة ٢٠٠٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢-١- يحدد سلم رواتب اعضاء الهيئة التدريسية والموظفين الاداريين والفنيين

في الجامعة على النحو التالي :-

١- اعضاء الهيئة التدريسية :-

الرتبة	الفئة	الراتب	الزيادة السنوية
		من	الى
استاذ		٣٣٤	٦٩٤
استاذ مشارك	أ	٣٢٦	٣٦٦
	ب	٢٥٥	٢٩٥
استاذ مساعد	أ	٢٥١	٢٨٣
	ب	٢٠٧	٢٣٩
مدرس	أ	١٨٥	٢٢١
	ب	١٣٦	١٧٢
مدرس مساعد		٧٩	١٢٩

٢- الموظفون الاداريون والفنيون :-

الدرجة	الفئة	الراتب	الزيادة السنوية
		من	الى
الاولى	أ	٣٢٦	٤٤٦
	ب	٢٥٤	٢٨٦
الثانية	أ	٢٠٩	٢٣٣
	ب	١٦٩	١٩٣
الثالثة	أ	١٥٠	١٧٠
	ب	١٢١	١٤١
الرابعة	أ	١١٠	١٣٠
	ب	٧٩	٩٩
الخامسة		٥٩	٧٥
السادسة		٤٢	٥٤
السابعة		٣١	٣٩

ب- يستحق عضو الهيئة التدريسية او الموظف الزيادة السنوية عند حلول

موعدھا .

المادة ٣-١- تصرف مكافأة للمحاضر غير المتفرغ عن كل ساعة تدريس فعلية المبالغ

المحددة فيما يلي :-

١- المحاضر الحاصل على رتبة استاذ او رتبة

بمستواھا .

مكافأة من الأصل

- ٢- المحاضر الحاصل على رتبة استاذ مشارك ٢٠ ديناراً
او رتبة بمستواها .
- ٣- المحاضر الحاصل على رتبة استاذ مساعد ١٥ ديناراً
او رتبة بمستواها .
- ٤- المحاضر الحاصل على درجة الدكتوراة ١٥ ديناراً
- ٥- المحاضر الحاصل على درجة الماجستير ١٢ ديناراً
- ٦- المحاضر الحاصل على درجة البكالوريوس ١٠ دنانير

ب- اذا اقتضت الحاجة تكليف اشخاص لا يحملون مؤهلات علمية او رتبة جامعية بالقاء محاضرات في الجامعة فلرئيس الجامعة ان يحدد مكافأة لأي منهم تتراوح ما بين (١٠ - ٢٥) ديناراً للمحاضرة الواحدة .

ج- تحسب الساعات العملية في المختبر باعتبار كل ساعة مختبر نصف ساعة تدريس .

العلاوات

المادة ٤-أ- يصرف بدل تمثيل شهري للقائمين بمسؤوليات ادارية في الجامعة على النحو التالي :-

- ١- رئيس الجامعة ٣٠٠ دينار
- ٢- نائب الرئيس ١٧٥ ديناراً
- ٣- العميد ١٢٥ ديناراً
- ٤- نائب العميد ، رئيس القسم ٧٥ ديناراً
- الاكاديمي ، مساعد الرئيس ، مساعد نائب الرئيس ، مدير الوحدة الادارية

- ٥- مساعد العميد ، نائب مدير الوحدة الادارية ، مساعد مدير الوحدة الادارية ، مدير الدائرة الادارية ٤٥ ديناراً
- ٦- مساعد مدير الدائرة الادارية ، رئيس الشعبة ، رئيس الديوان ٢٠ ديناراً
- ٧- رئيس الفرع الاداري ١٠ دنانير

ب- لا يجوز للشخص الواحد جمع اكثر من علاوة من العلاوات المنصوص عليها في هذه المادة .

المادة ٥- تصرف علاوة جامعة شهرية للعاملين في الجامعة على النحو التالي :-

- أ- اعضاء الهيئة التدريسية :-
- ١- استاذ ٤٥٠ ديناراً
- ٢- استاذ مشارك ٣٢٥ ديناراً
- ٣- استاذ مساعد ٢٦٥ ديناراً
- ٤- مدرس ١٩٠ ديناراً
- ٥- مدرس مساعد ١٥٠ ديناراً

ب- الموظفون الاداريون والفنيون :-

- ١- الدرجة الاولى ٣٦٥ ديناراً
- ٢- الدرجة الثانية ١٩٥ ديناراً
- ٣- الدرجة الثالثة ١٦٥ ديناراً
- ٤- الدرجة الرابعة ١٥٠ ديناراً
- ٥- الدرجة الخامسة ١٢٥ ديناراً
- ٦- الدرجة السادسة ١١٥ ديناراً
- ٧- الدرجة السابعة ١٠٥ دنانير

مكتبة
من الأصل

المادة ٦-أ- تصرف لأعضاء الهيئة التدريسية علاوة اختصاص تعادل (١٣٥٪) من رواتبهم الأساسية.

ب- تصرف للموظفين الإداريين الذين أكملوا سنتين في خدمة الجامعة علاوة درجة على النحو التالي :-

الدرجة	النسبة المئوية من الراتب الاساسي
الاولى	٥٠٪
الثانية	٤٨٪
الثالثة والرابعة	٤٦٪
الخامسة والسادسة والسابعة	٤٤٪

ج- يصرف لكل من الموظفين الإداريين الذين لم يكملوا مدة سنتين في خدمة الجامعة علاوة درجة بنسبة (٢٥٪) من الراتب الاساسي .

د- تصرف للموظفين المهنيين من غير أعضاء الهيئة التدريسية من حملة الشهادات العلمية في التخصصات المبينة أدناه علاوة فنية على النحو التالي :-

التخصص	النسبة المئوية من الراتب الاساسي
الطب	١١٠٪
الهندسة	٩٥٪
طب الاسنان والطب البيطري والصيدلة ودكتور	٦٠٪
صيدلة (PHARM.D)	
التمريض والزراعة	٣٥٪

المادة ٧- تصرف علاوة اضافية للعاملين في الجامعة على النحو التالي :-

- أ- رئيس الجامعة ٩٠ ديناراً
- ب- نائب الرئيس والعميد ٧٥ ديناراً
- ج- نائب العميد ، مساعد الرئيس ، مساعد ٦٢,٥ ديناراً
- د- نائب الرئيس ، مدير الوحدة الادارية ٦٠ ديناراً
- هـ- عضو هيئة التدريس ٥٢,٥ ديناراً
- و- الموظف من الدرجة الاولى او الثانية ٤٥ ديناراً
- ز- الموظف من الدرجة الثالثة او الرابعة ٣٠ ديناراً
- ح- الموظف من الدرجة الخامسة او السادسة ١٨ ديناراً

المادة ٨-أ- تصرف علاوة تنقل شهرية للعاملين في الجامعة على النحو التالي :-

- ١- رئيس الجامعة ٨٥ ديناراً
 - ٢- نائب الرئيس ، العميد ٥٠ ديناراً
 - ٣- نائب العميد ، مساعد الرئيس ، مساعد نائب الرئيس ، مدير الوحدة الادارية ٤٥ ديناراً
 - ٤- عضو هيئة التدريس ٤٠ ديناراً
 - ٥- الموظف من الدرجة الاولى او الثانية ٣٥ ديناراً
 - ٦- الموظف من الدرجة الثالثة او الرابعة ٣٠ ديناراً
 - ٧- الموظف من الدرجة الخامسة او السادسة ٢٠ ديناراً
 - ٨- الموظف من الدرجة السابعة ١٢ ديناراً
- ب- لا يجوز للشخص الواحد جمع أكثر من علاوة من العلاوات المنصوص عليها في هذه المادة .
- ج- لا تصرف العلاوة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة لمن تخصص له الجامعة سيارة او تقوم بتأمين نقله بصورة دائمة .

مكتبة الأصل

المادة ٩٥- يجوز لعضو الهيئة التدريسية ، بموافقة رئيس الجامعة المختصة ، القيام بأعمال أخرى خارج نطاق واجباته الجامعية المقررة أو القيام بأعمال خارج الجامعة وذلك وفقاً للأحكام والشروط التالية :-

أ- العمل بأجر إضافي أو مكافأة داخل الجامعة ويتكليف منها في غير الحالات المنصوص عليها في المادة (١٣) من هذا النظام سواء استخدم في ذلك العمل الامكانيات والتسهيلات المتوافرة في الجامعة أم لم يستخدمها ويمنح عضو الهيئة التدريسية في هذه الحالة ومن شاركه في العمل من سائر العاملين في الجامعة أجراً أو مكافأة من مجموع الدخل الصافي الذي يتحقق من الأعمال التي تتم بمقتضى هذه الفقرة وذلك وفق تعليمات يصدرها مجلس العمداء لهذه الغاية .

ب- أ- العمل بأجر ومكافأة خارج الجامعة ويحدد حجم ذلك العمل والوقت الذي يسمح لعضو الهيئة التدريسية بقضائه خارج الجامعة لذلك الغرض بقرار من رئيس الجامعة ويشترط في جميع الاحوال ان لا يتعارض قيام عضو الهيئة التدريسية بأي عمل خارج الجامعة مع الواجبات الجامعية المنوطة به .

٢- تحدد نسبة توزيع الايراد المتحقق بين الجامعة وعضو الهيئة التدريسية الذي يقوم بعمل خارج الجامعة بموجب تعليمات يصدرها مجلس العمداء لهذه الغاية .

٣- ينظم عمل أعضاء الهيئة التدريسية من حاملي الدرجات العلمية في الطب وطب الاسنان خارج الجامعة بما في ذلك تحديد نسبة توزيع الايراد المتحقق المنصوص عليها في البند (٢) من هذه الفقرة بموجب تعليمات يصدرها مجلس العمداء لهذه الغاية .

المادة ١٠- يجوز لرئيس الجامعة ان يمنح عضو الهيئة التدريسية غير الاردني بدل اقامة لا تزيد نسبته على (٢٠٪) من راتبه الاساسي المستحق حسب سلم الرواتب .

المادة ١١- أ- تصرف علاوة عائلية شهرية مقدارها سبعة دنانير لزوج العامل في الجامعة وديناران لكل ولد حتى الولد الرابع .

ب- اذا تعددت زوجات المستحق للعلاوة فتعطي علاوة الزوجة لزوج واحدة فقط اذا كان يتقاضى العلاوة عن أربعة اولاد واذا كان عدد الاولاد اقل من أربعة فتعطي العلاوات المخصصة لاولاد الزوجات الاخر بالإضافة للزوجة الاولى بشرط ان لا يزيد عدد الزوجات الاضافيات مع الاولاد الذين يستحقون العلاوة على أربعة .

ج- لا تدفع العلاوة العائلية في أي من الحالات التالية :-

١- عن الاولاد الذين اتموا الثامنة عشرة من اعمارهم باستثناء الذين يواصلون دراستهم الثانوية او الدراسة الجامعية الاولى .

٢- الى المستحق للعلاوة عن الزوجة التي تتقاضى راتباً شهرياً من مؤسسة عامة او خاصة .

المادة ١٢- تصرف للعاملين في الجامعة علاوة شخصية مقدارها خمسة وعشرون ديناراً للذين يتقاضون رواتب اساسية من (١٣٠) ديناراً فما فوق واحد عشر ديناراً للذين يتقاضون رواتب اساسية من (٥٠-١٢٩) ديناراً ولثمانية دنانير للذين يتقاضون رواتب اساسية من (٤٩) ديناراً فما دون .

المادة ١٣- لرئيس الجامعة ان يكلف ايأ من العاملين في الجامعة القيام بالتدريس او البحث العلمي او بأي عمل آخر فيها وذلك انشاء الدوام الرسمي او بعد انتهائه او خلال ايام الاجازة التي يستحقها او ان يستدعيه منها للقيام بذلك العمل على ان يتم التكليف بمقتضى هذه المادة مقابل مكافأة مالية يحددها رئيس الجامعة .

مكتبة من الأصل

المادة ١٤- لرئيس الجامعة ان يقرر منح مكافأة مالية لأي شخص من خارج الجامعة يكلف بالعمل فيها أو يقدم خدمة تستدعيها مصلحة الجامعة .

احكام عامة

المادة ١٥- يعامل العاملون الآخرون من غير المذكورين في هذا النظام من محاضرين متفرغين ومساعدتي بحث وتدرّس وموظفين ممن يتقاضون رواتب مقطوعة أو يعقود على أساس الراتب الأساسي لنظرهم من أعضاء هيئة التدريس أو الموظفين المصنفين إلا إذا نصت عقودهم أو قرارات تعيينهم على غير ذلك ولا يسري ذلك على الموظفين المعيّنين يعقود شاملة لجميع العلاوات .

المادة ١٦- تعرض كل حالة لم يرد عليها نص في هذا النظام على مجلس العمداء لاتخاذ القرار المناسب بشأنها وبما لا يتعارض مع احكام هذا النظام .

المادة ١٧- لا يحق لأي من العاملين في الجامعة من أعضاء الهيئة التدريسية أو الموظفين تقاضي أي علاوة أو بدل أو مكافأة مهما كان نوع أي منها أو مسماه أو مقداره أو نسبته باستثناء ما كان مقررا قبل نفاذ احكام هذا النظام فيستمرّون في تقاضيها .

المادة ١٨- أ- يلغى (نظام الرواتب والعلاوات في جامعة العلوم والتكنولوجيا الاردنية) رقم (١٠) لسنة ١٩٩٩ كما تلغى جميع الاحكام والتعليمات والقرارات المتعلقة بالرواتب والعلاوات التي كانت مطبقة في الجامعة قبل نفاذ مفعول هذا النظام وتعارض مع احكامه وذلك مع مراعاة احكام المادة (١٧) من هذا النظام .

ب- لا يعمل بأي نص ورد في أي نظام آخر يتعارض مع احكام هذا النظام .

المادة ١٩- يصدر مجلس الجامعة التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام وبما لا يتعارض مع احكامه .

٢٠٠٤/١/٦

علي بن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع فيصل عاتق الفاي	نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد الحارثية	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر
وزير التنمية السياسية والشؤون البرلمانية محمد داودية	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزير التنمية الإدارية الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور باسم عوض الله
وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور صلاح الدين البشير	وزير الأوقاف والشؤون والمقاسات الإسلامية الدكتور احمد هليل	وزير المياه والري ووزير الزراعة الدكتور حازم الناصر
وزير المالية الدكتور محمد أبو حمور	وزير البيئة ووزير السياحة والآثار الدكتورة عتياء حلتوغ بوران	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس عزمي خريسات
وزير التنمية الاجتماعية ووزير الداخلية والبلديات رياض أبو كركي	وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير النقل المهندس رائد أبو السعود	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عصام زعبلوي
وزير الشؤون البلدية الدكتورة أمل حمد الفرحان	وزير دولة/ الناطق الرسمي باسم الحكومة اسمي خضر	وزير الصحة المهندس سعيد دروزه

مكزاً من الأصل

نحن علي بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٠

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٤

نظام صندوق الادخار للعاملين في جامعة اليرموك

صادر بمقتضى المادة (٣٦) من قانون الجامعات الاردنية الرسمية

رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام صندوق الادخار للعاملين في جامعة اليرموك

لسنة ٢٠٠٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها

ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:-

الجامعة: جامعة اليرموك .

المجلس: مجلس الجامعة .

الرئيس: رئيس الجامعة .

الصندوق: صندوق الادخار للعاملين في الجامعة .

اللجنة: لجنة ادارة الصندوق .

العامل: عضو الهيئة التدريسية وعضو هيئة الباحثين والموظف المصنف

والموظف المعين براتب شهري مقطوع ممن هم في خدمة

الجامعة على اساس التفريغ الكامل .

المادة ٣- تسري احكام هذا النظام على العامل في الجامعة اعتبارا من تاريخ تعيينه

فيها وعلى العامل المعين بعقد اذا نصت شروط عقد تعيينه على سريان أي

من احكام هذا النظام عليه .

المادة ٤- أ- ينشأ في الجامعة صندوق يسمى (صندوق الادخار للعاملين في الجامعة)

يكون الاشتراك فيه الزاميا للعاملين فيها وفقا لاحكام هذا النظام .

ب- يقتطع لحساب الصندوق (٥٪) من راتب العامل الشهري الاساسي وتُدفع

الجامعة مساهمة منها لحساب كل عامل مشترك فيه مبلغا مساويا لضعف هذه

النسبة .

المادة ٥- أ- يتولى ادارة الصندوق واستثمار امواله لجنة تسمى (لجنة ادارة صندوق

الادخار) برئاسة نائب الرئيس الذي يسميه الرئيس وعضوية كل من :-

١- مدير شؤون العاملين في الجامعة نائبا للرئيس

٢- مدير الدائرة المالية في الجامعة .

٣- اثنين من اعضاء الهيئة التدريسية المشتركين في الصندوق يعينهما

الرئيس لمدة سنتين قابلة للتجديد ويجوز له بالطريقة ذاتها تعيين

بديل لاي منهما للمدة المتبقية من عضويته .

ب- يتولى مدير الدائرة المالية في الجامعة امانة سر هذه اللجنة .

المادة ٦- تتولى اللجنة المهام والصلاحيات التالية :-

أ- تنفيذ السياسة العامة التي يقرها المجلس وفق الاسس التي تحددت

بمقتضاها .

ب- ادارة الشؤون الادارية والمالية للصندوق .

ج- استثمار الاموال غير المنقولة المملوكة للصندوق بالطريقة التي تراها

مناسبة وبما يضمن تحقيق اعلى مردود مالي للصندوق .

د- شراء او بيع اسهم الشركات المساهمة وسندات الدين الصادرة عن الحكومة

او المكفولة منها .

مكتبة
الأصل

هـ- ايداع اموال الصندوق في بنك محلي او اكثر بما يحقق افضل الشروط للصندوق .

و- اقامة مشاريع تسهم في تحسين مستوى العاملين في الجامعة او تؤدي خدمات لهم .

ز- اعداد التقرير السنوي والبيانات المالية الختامية عن السنة المنتهية للصندوق وعرضها على المجلس للتصديق عليها .

ح- اي امور اخرى يوافق عليها المجلس مما لها علاقة بالصندوق .

المادة ٧- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها او نائبه في حال غيابه كلما دعت الحاجة الى ذلك ويتكون النصاب القانوني لاجتماعاتها بحضور ما لا يقل عن اربعة من اعضائها على ان يكون رئيسها او نائبه من بينهم وتتخذ قراراتها بأغلبية اصوات اعضائها على الاقل .

المادة ٨- أ- يجوز للجنة الموافقة للعامل القائم على راس عمله في الجامعة على صرف جزء غير مسترد من مجموع مستحقات رصيده في الصندوق بما لا تزيد نسبته على (٥٠٪) منها وعلى ان لا تقل مدة خدمته في الجامعة عن سبع سنوات .

ب- للجنة منح قرض للعامل من الصندوق شريطة الا يزيد مجموع الجزء الذي تم منحه له بمقتضى احكام الفقرة (أ) من هذه المادة وهذا القرض على (٧٥٪) من مستحقات العامل في الصندوق .

ج- يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذه المادة بما في ذلك اسس الصرف ومدة السداد والضمانات الواجب تقديمها .

المادة ٩- لا يحول صرف أي مبلغ للعامل من الصندوق بمقتضى احكام الفقرة (أ) من المادة (٨) من هذا النظام دون استمرار اشتراكه فيه ويصرف له عند انتهاء خدمته او انقائها ما تبقى له من رصيده في الصندوق والارباح المتحققة له ولا يتم الصرف الا بعد تبرئة ذمته من الجامعة .

المادة ١٠- أ- اذا انتهت خدمة العامل من الجامعة دون ان يحدث ما يستوجب حرمانه من حقوقه ، بمقتضى احكام الفقرة (ب) من هذه المادة ، فيدفع له او لورثته في حال وفاته المبالغ المستحقة له في الصندوق .

ب- لا يحق للعامل تقاضي أي مبلغ من نسبة مساهمة الجامعة في الصندوق والارباح المتحققة لها بسبب عدم تثبته في الخدمة اثناء مدة التجربة او فقدته لوظيفته في الجامعة او عزله منها او اذا ترك الخدمة فيها دون موافقة الجهة صاحبة الصلاحية بشأن انتهاء الخدمة او انقائها وذلك بمقتضى الانظمة المعمول بها في الجامعة .

المادة ١١- أ- تبدأ السنة المالية للصندوق في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة ذاتها .

ب- تحفظ في الدائرة المالية في الجامعة حسابات خاصة مستقلة لاموال الصندوق .

المادة ١٢- يتم الاتفاق من الصندوق وتغطية أي التزامات مالية مترتبة عليه بموجب قرارات تصدرها اللجنة وفقا للصلاحيات التي يحددها المجلس .

المادة ١٣- ينظم الصندوق حساباته وسجلاته طبقا للاصول المحاسبية وتخضع للتدقيق المحاسبين القانونيين المعتمدين من المجلس على ان ترفع اللجنة التقرير السنوي العام والبيانات المالية الختامية للصندوق الى المجلس خلال تسعين يوما على الاكثر من انتهاء السنة المالية .

مكرر من الأصل

المادة ١٤- للجنة الاستعانة في أعمالها بأي خبير أو فني وتحديد الاجور او المكافاة

المناسبة له .

المادة ١٥- يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

٢٠٠٤/١/٢٠

علي بن الحسين

وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد الحلايقة	رئيس الوزراء وزير الدفاع فيلصل عاكف الفايز
وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور صلاح الدين البشير	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزير التنمية الإدارية الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير التنمية السياسية والشؤون البرلمانية وزير التربية والتعليم بالوكالة محمد داودية
وزير المياه والري ووزير الزراعة وزير التخطيط والتعاون الدولي بالوكالة الدكتور حاتم الناصر	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور أحمد هليل	وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة
وزير البيئة ووزير السياحة والآثار الدكتورة غلام حاتوغ بوران	وزير العمل امجد المجالي	وزير المالية الدكتور محمد أبو حمور
وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير النقل المهندس رائد أبو السعود	وزير التنمية الاجتماعية رياض أبو كركي	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس عزمي خريسات
وزير الصحة المهندس سعيد دروزه	وزير دولة/ الناطق الرسمي باسم الحكومة اسمي خضر	وزير الشؤون البلدية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي بالوكالة الدكتورة أمل حمد القرخان

نحن غازي بن محمد نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٠

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٤

نظام موظفي مؤسسة تنمية اموال الايتام

صادر بمقتضى المادة (١٩) من قانون مؤسسة تنمية اموال الايتام

رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٢

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام موظفي مؤسسة تنمية اموال الايتام لسنة ٢٠٠٤)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني
المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

المؤسسة	: مؤسسة تنمية اموال الايتام .
المجلس	: مجلس ادارة المؤسسة .
الرئيس	: رئيس المجلس .
المدير العام	: مدير عام المؤسسة .
اللجنة	: لجنة شؤون الموظفين المشكلة بمقتضى احكام هذا النظام .
جدول التشكيلات	: مجموعة الوظائف والفئات والدرجات والرواتب المنصوص عليها في هذا النظام بما في ذلك الوظائف بعقود .
الفئة	: مجموعة من الوظائف ذات درجات ورواتب ومواصفات ومسؤوليات محددة بمقتضى احكام هذا النظام .

مكتبة
من الاصل

الموظف : كل شخص يعين بقرار من المرجع المختص
في أي من الوظائف المدرجة في جدول
التشكيلات بمن في ذلك الموظف المعين
بموجب عقد .

الراتب : الراتب الاساسي الشهري الذي يتقاضاه
الموظف بموجب احكام هذا النظام .
اللجنة الطبية : اللجنة الطبية الحكومية المختصة .

المادة ٣- تسري احكام هذا النظام على الموظف الذي يعين في احدى الوظائف
المدرجة في جدول التشكيلات او كان يشغلها عند صدور هذا النظام .
فئات الموظفين

المادة ٤-١- تقسم وظائف المؤسسة الى الفئات التالية :-

١- الفئة الاولى :-

وتشمل الموظفين الذين يقومون بوظائف قيادية في المؤسسة من شاغلي
الدرجات الخاصة والاولى والثانية ولا يعين في هذه الفئة او يرفع اليها
الا من كان يحمل الشهادة الجامعية الاولى حداً ادنى .

٢- الفئة الثانية :-

وتشمل الموظفين الذين يقومون بوظائف اشرافية وتنفيذية واعمال
تخصصية ولا يعين في هذه الفئة او يرفع اليها الا من كان يحمل الشهادة
الجامعية الاولى حداً ادنى .

٣- الفئة الثالثة :-

وتشمل الموظفين الذين يقومون بوظائف فنية او ادارية ولا يعين في
هذه الفئة او يرفع اليها الا من كان يحمل شهادة الدراسة الثانوية العامة
او دبلوم كليات المجتمع الشامل حداً ادنى .

٤- الفئة الرابعة :-

وتشمل المستخدمين في الوظائف الحرفية والمهنية والخدمات المساعدة
ولا يجوز ان يعين فيها الا من كان تحصيله العلمي يقل عن شهادة الدراسة
الثانوية العامة .

ب- يحدد المجلس بناء على تنسب المدير العام مهام وظائف كل فئة من
الفئات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٥- يقسم الموظفون في المؤسسة إلى :-

أ- موظفين دائمين :-

وهم الذين يعينون في وظائف دائمة ذات درجات محددة في جدول
التشكيلات .

ب- الموظفون بعقود :-

وهم الذين يعينون بموجب عقود في وظائف مدرجة في جدول
التشكيلات لإشغال وظائف اختصاصية تتطلب مؤهلات عالية او خبرات
مميزة او كليهما مما تستدعيها حاجة المؤسسة ويتعذر تحديد الراتب
المستحق لهذه الوظائف وفقاً لاحكام هذا النظام وتسري عليهم الشروط
الواردة في عقود استخدامهم ويعامل أي منهم معاملة الموظف المماثل له
في الفئة والدرجة .

المادة ٦- يحدد المجلس بناء على تنسب المدير العام جدول التشكيلات متضمناً
مسميات الوظائف في كل درجة بما يتفق مع وصفها الوظيفي والمجلس
تعديل هذا الجدول كلما دعت الحاجة .
الرواتب

المادة ٧-١- تحدد الدرجات والرواتب الاساسية للموظفين الدائمين المصنفين وفقاً
لسلم الرواتب التالي :-

مكتبة
من الأصول

Year	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030	2031	2032	2033	2034	2035	2036	2037	2038	2039	2040	2041	2042	2043	2044	2045	2046	2047	2048	2049	2050	2051	2052	2053	2054	2055	2056	2057	2058	2059	2060	2061	2062	2063	2064	2065	2066	2067	2068	2069	2070	2071	2072	2073	2074	2075	2076	2077	2078	2079	2080	2081	2082	2083	2084	2085	2086	2087	2088	2089	2090	2091	2092	2093	2094	2095	2096	2097	2098	2099	2100	2101	2102	2103	2104	2105	2106	2107	2108	2109	2110	2111	2112	2113	2114	2115	2116	2117	2118	2119	2120	2121	2122	2123	2124	2125	2126	2127	2128	2129	2130	2131	2132	2133	2134	2135	2136	2137	2138	2139	2140	2141	2142	2143	2144	2145	2146	2147	2148	2149	2150	2151	2152	2153	2154	2155	2156	2157	2158	2159	2160	2161	2162	2163	2164	2165	2166	2167	2168	2169	2170	2171	2172	2173	2174	2175	2176	2177	2178	2179	2180	2181	2182	2183	2184	2185	2186	2187	2188	2189	2190	2191	2192	2193	2194	2195	2196	2197	2198	2199	2200	2201	2202	2203	2204	2205	2206	2207	2208	2209	2210	2211	2212	2213	2214	2215	2216	2217	2218	2219	2220	2221	2222	2223	2224	2225	2226	2227	2228	2229	2230	2231	2232	2233	2234	2235	2236	2237	2238	2239	2240	2241	2242	2243	2244	2245	2246	2247	2248	2249	2250	2251	2252	2253	2254	2255	2256	2257	2258	2259	2260	2261	2262	2263	2264	2265	2266	2267	2268	2269	2270	2271	2272	2273	2274	2275	2276	2277	2278	2279	2280	2281	2282	2283	2284	2285	2286	2287	2288	2289	2290	2291	2292	2293	2294	2295	2296	2297	2298	2299	2300	2301	2302	2303	2304	2305	2306	2307	2308	2309	2310	2311	2312	2313	2314	2315	2316	2317	2318	2319	2320	2321	2322	2323	2324	2325	2326	2327	2328	2329	2330	2331	2332	2333	2334	2335	2336	2337	2338	2339	2340	2341	2342	2343	2344	2345	2346	2347	2348	2349	2350	2351	2352	2353	2354	2355	2356	2357	2358	2359	2360	2361	2362	2363	2364	2365	2366	2367	2368	2369	2370	2371	2372	2373	2374	2375	2376	2377	2378	2379	2380	2381	2382	2383	2384	2385	2386	2387	2388	2389	2390	2391	2392	2393	2394	2395	2396	2397	2398	2399	2400	2401	2402	2403	2404	2405	2406	2407	2408	2409	2410	2411	2412	2413	2414	2415	2416	2417	2418	2419	2420	2421	2422	2423	2424	2425	2426	2427	2428	2429	2430	2431	2432	2433	2434	2435	2436	2437	2438	2439	2440	2441	2442	2443	2444	2445	2446	2447	2448	2449	2450	2451	2452	2453	2454	2455	2456	2457	2458	2459	2460	2461	2462	2463	2464	2465	2466	2467	2468	2469	2470	2471	2472	2473	2474	2475	2476	2477	2478	2479	2480	2481	2482	2483	2484	2485	2486	2487	2488	2489	2490	2491	2492	2493	2494	2495	2496	2497	2498	2499	2500	2501	2502	2503	2504	2505	2506	2507	2508	2509	2510	2511	2512	2513	2514	2515	2516	2517	2518	2519	2520	2521	2522	2523	2524	2525	2526	2527	2528	2529	2530	2531	2532	2533	2534	2535	2536	2537	2538	2539	2540	2541	2542	2543	2544	2545	2546	2547	2548	2549	2550	2551	2552	2553	2554	2555	2556	2557	2558	2559	2560	2561	2562	2563	2564	2565	2566	2567	2568	2569	2570	2571	2572	2573	2574	2575	2576	2577	2578	2579	2580	2581	2582	2583	2584	2585	2586	2587	2588	2589	2590	2591	2592	2593	2594	2595	2596	2597	2598	2599	2600	2601	2602	2603	2604	2605	2606	2607	2608	2609	2610	2611	2612	2613	2614	2615	2616	2617	2618	2619	2620	2621	2622	2623	2624	2625	2626	2627	2628	2629	2630	2631	2632	2633	2634	2635	2636	2637	2638	2639	2640	2641	2642	2643	2644	2645	2646	2647	2648	2649	2650	2651	2652	2653	2654	2655	2656	2657	2658	2659	2660	2661	2662	2663	2664	2665	2666	2667	2668	2669	2670	2671	2672	2673	2674	2675	2676	2677	2678	2679	2680	2681	2682	2683	2684	2685	2686	2687	2688	2689	2690	2691	2692	2693	2694	2695	2696	2697	2698	2699	2700	2701	2702	2703	2704	2705	2706	2707	2708	2709	2710	2711	2712	2713	2714	2715	2716	2717	2718	2719	2720	2721	2722	2723	2724	2725	2726	2727	2728	2729	2730	2731	2732	2733	2734	2735	2736	2737	2738	2739	2740	2741	2742	2743	2744	2745	2746	2747	2748	2749	2750	2751	2752	2753	2754	2755	2756	2757	2758	2759	2760	2761	2762	2763	2764	2765	2766	2767	2768	2769	2770	2771	2772	2773	2774	2775	2776	2777	2778	2779	2780	2781	2782	2783	2784	2785	2786	2787	2788	2789	2790	2791	2792	2793	2794	2795	2796	2797	2798	2799	2800	2801	2802	2803	2804	2805	2806	2807	2808	2809	2810	2811	2812	2813	2814	2815	2816	2817	2818	2819	2820	2821	2822	2823	2824	2825	2826	2827	2828	2829	2830	2831	2832	2833	2834	2835	2836	2837	2838	2839	2840	2841	2842	2843	2844	2845	2846	2847	2848	2849	2850	2851	2852	2853	2854	2855	2856	2857	2858	2859	2860	2861	2862	2863	2864	2865	2866	2867	2868	2869	2870	2871	2872	2873	2874	2875	2876	2877	2878	2879	2880	2881	2882	2883	2884	2885	2886	2887	2888	2889	2890	2891	2892	2893	2894	2895	2896	2897	2898	2899	2900	2901	2902	2903	2904	2905	2906	2907	2908	2909	2910	2911	2912	2913	2914	2915	2916	2917	2918	2919	2920	2921	2922	2923	2924	2925	2926	2927	2928	2929	2930	2931	2932	2933	2934	2935	2936	2937	2938	2939	2940	2941	2942	2943	2944	2945	2946	2947	2948	2949	2950	2951	2952	2953	2954	2955	2956	2957	2958	2959	2960	2961	2962	2963	2964	2965	2966	2967	2968	2969	2970	2971	2972	2973	2974	2975	2976	2977	2978	2979	2980	2981	2982	2983	2984	2985	2986	2987	2988	2989	2990	2991	2992	2993	2994	2995	2996	2997	2998	2999	3000	3001	3002	3003	3004	3005	3006	3007	3008	3009	3010	3011	3012	3013	3014	3015	3016	3017	3018	3019	3020	3021	3022	3023	3024	3025	3026	3027	3028	3029	3030	3031	3032	3033	3034	3035	3036	3037	3038	3039	3040	3041	3042	3043	3044	3045	3046	3047	3048	3049	3050	3051	3052	3053	3054	3055	3056	3057	3058	3059	3060	3061	3062	3063	3064	3065	3066	3067	3068	3069	3070	3071	3072	3073	3074	3075	3076	3077	3078	3079	3080	3081	3082	3083	3084	3085	3086	3087	3088	3089	3090	3091	3092	3093	3094	3095	3096	3097	3098	3099	3100	3101	3102	3103	3104	3105	3106	3107	3108	3109	3110	3111	3112	3113	3114	3115	3116	3117	3118	3119	3120	3121	3122	3123	3124	3125	3126	3127	3128	3129	3130	3131	3132	3133	3134	3135	3136	3137	3138	3139	3140	3141	3142	3143	3144	3145	3146	3147	3148	3149	3150	3151	3152	3153	3154	3155	3156	3157	3158	3159	3160	3161	3162	3163	3164	3165	3166	3167	3168	3169	3170	3171	3172	3173	3174	3175	3176	3177	3178	3179	3180	3181	3182	3183	3184	3185	3186	3187	3188	3189	3190	3191	3192	3193	3194	3195	3196	3197	3198	3199	3200	3201	3202	3203	3204	3205	3206	3207	3208	3209	3210	3211	3212	3213	3214	3215	3216	3217	3218	3219	3220	3221	3222	3223	3224	3225	3226	3227	3228	3229	3230	3231	3232	3233	3234	3235	3236	3237	3238	3239	3240	3241	3242	3243	3244	3245	3246	3247	3248	3249	3250	3251	3252	3253	3254	3255	3256	3257	3258	3259	3260	3261	3262	3263	3264	3265	3266	3267	3268	3269	3270	3271	3272	3273	3274	3275	3276	3277	3278	3279	3280	3281	3282	3283	3284	3285	3286	3287	3288	3289	3290	3291	3292	3293	3294	3295	3296	3297	3298	3299	3300	3301	3302	3303	3304	3305	3306	3307	3308	3309	3310	3311	3312	3313	3314	3315	3316	3317	3318	3319	3320	3321	3322	3323	3324	3325	3326	3327	3328	3329	3330	3331	3332	3333	3334
------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

ب- تحدد الدرجات والرواتب الاساسية للموظفين الدالعين غير المصنفين
وفقا لسلم الرواتب والدرجات التالي:-

وفقاً لنسب الرواتب والدرجات التالية:-				
الفئة	الدرجة	أدنى مربوطها بالدينار	أعلى مربوطها بالدينار	الزيادة السوية بالدينار
الرابعة	فني (أ)	١٠٥	٢٥٠	٥
	سائق باص	٨٠	٢٠٠	٤
	فني (ب)	٥٧	١٧٧	٤
	سائق سيارة	٥٧	١٧٧	٤
	سائق دراجة نارية	٥٥	١٥٥	٤
	مامور مقسم / بستاني / حارس / مراسل / طاهي / سرجي / عامل تنظيفات			

العلاوات والمكافآت

المادة ٨- يمنح الموظف علاوة أساسية بنسبة مئوية من الراتب الأساسي على النحو التالي :-

الفئة	الدرجة	النسبة المئوية
الأولى	من الخاصة إلى الثانية	٦٠%
الثانية	من الخاصة إلى الثانية	٥٥%
	من الثالثة إلى السادسة السابعة	٥٠%
الثالثة	من الأولى إلى الثانية	٤٥%
	من الثالثة إلى السادسة	٤٠%

قَالَ مِمَّا أَصْل

من السابعة فما دون	٣٥٪
الرابعة الاولى والثانية والثالثة	٣٠٪

المادة ٩-أ- يستحق الموظف علاوة شخصية شهرية وفقاً للدرجة والفئة التي يشغلها وكذلك الموظف بعقد الذي يتقاضى راتباً اجمالياً شهرياً ويتم تحديد مقدار هذه العلاوة بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب المجلس .

ب- يستمر الموظف في تقاضي العلاوة الشخصية الشهرية التي كان يتقاضاها قبل صدور هذا النظام وذلك إلى أن يصدر القرار المشار اليه في الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ١٠-أ- يستحق الموظف العلاوة العائلية الشهرية التالية :-

الزوجة	(١٥) ديناراً
الولد الاول	(٥) ديناراً
الولد الثاني	(٣) ديناراً
الولد الثالث	ديناران

ب- لا تدفع العلاوة الا لزوجات واحدة .

ج- لا تدفع العلاوة العائلية في أي من الحالات التالية:-

- ١- إلى الموظف عن زوجته العاملة التي تتقاضى راتباً شهرياً من دائرة او مؤسسة او سلطة او هيئة رسمية عامة .
- ٢- إلى الموظفة اذا كان زوجها موظفاً حكومياً ويتقاضى علاوة عن اولادها منه .
- ٣- إلى الموظفة عن اولادها اذا كان والدهم على قيد الحياة وغير مقعد عن العمل .
- ٤- عن أي من الاولاد بعد اكماله الثامنة عشرة من عمره .

المادة ١١- للمجلس بناءً على تنسيب المدير العام المستند إلى توصية اللجنة منح علاوة صعوبة عمل لأي من موظفي المؤسسة بنسبة لا تتجاوز (٣٠٪) من الراتب وفق أسس تحدد بموجب تعليمات تصدر لهذه الغاية .

المادة ١٢- للمجلس بناءً على تنسيب المدير العام منح الموظفين المتميزين مكافأة مالية بمعدل راتب شهر سنوياً بنسبة (٥٪) حداً اعلى من موظفي المؤسسة .

التعيين

المادة ١٣- أ- يشكل المجلس بناءً على تنسيب المدير العام لجنة تسمى (لجنة شؤون الموظفين) لمدة سنتين من خمسة من موظفي المؤسسة ويسمي المجلس من بينهم رئيساً لها ونائباً لرئيسها يتولى مهام رئيس اللجنة عند غيابه .

ب- تتولى اللجنة التنسيب للمدير العام بما يلي :-

- ١- تعيين الموظفين وترقيتهم وتعديل اوضاعهم وفقاً لاحكام هذا النظام .
- ٢- دراسة الاحتياجات التدريبية لموظفي المؤسسة والتوصية بافاد الموظفين للبعثات والدورات التي تعقد داخل المملكة وخارجها لرفع مستوى ادائهم وتحسين نوعية العمل وتبسيط الاجراءات في المؤسسة .
- ٣- أي مهام اخرى تتعلق بشؤون الموظفين يحيلها المدير العام اليها مما يدخل ضمن صلاحياته بمقتضى احكام قانون المؤسسة او هذا النظام .

مكزاً من الأصل

- المادة ١٤-أ- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو نائبه عند غيابه كلما دعت الحاجة ويتكون النصاب القانوني لاجتماعاتها بحضور ما لا يقل عن اقلية اعضائها على ان يكون من بينهم الرئيس أو نائبه ، وتتخذ توصياتها بأغلبية اصوات اعضائها على الاقل ، وعلى العضو المخالف ان يبين مخالفته واسبابها خطياً .
- ب- يسمي المدير العام من بين موظفي المؤسسة امين سر للجنة يتولى تدوين محاضر اجتماعاتها وتوصياتها ومتابعة تنفيذها وحفظ قيودها وسجلاتها .

المادة ١٥- يشترط لمن يعين في أي وظيفة من وظائف المؤسسة ان يكون :-

- أ- اردني الجنسية .
- ب- قد اكمل الثامنة عشرة من عمره بوثيقة رسمية .
- ج- سالما من الامراض والعاهات البدنية والعقلية التي تمنعه من القيام باعمال الوظيفة التي سيعين فيها بموجب قرار من اللجنة الطبية ، على انه يجوز تعيين ذي الاحتياجات الخاصة اذا لم تكن اعاقته تمنعه من القيام باعمال الوظيفة التي سيعين فيها بشهادة من اللجنة الطبية ، على ان تتوفر فيه الشروط الاخرى للباقة الصحية المطلوبة .
- د- حسن السيرة والسلوك .
- هـ- غير محكوم بجناية او بجنحة مخلة بالشرف والامانة والاخلاق والاداب العامة .
- و- حائزاً على الحد الادنى من المؤهلات العلمية والخبرات العملية التي تتطلبها الوظيفة التي سيعين فيها .

- المادة ١٦-أ- لا يجوز التعيين الا في وظيفة شاغرة في جدول التشكيلات ولا يجوز ان يكون للتعين او تعديل الوضع او الترفيع الرجعي ويعتبر تعين الموظف من تاريخ مباشرته العمل في المؤسسة .
- ب- اذا لم تتوفر وظيفة شاغرة في الدرجة التي يستحقها المرشح للتعين بموجب احكام هذا النظام ، فيجوز ان يعين في اعلى الراتب الاساسي للدرجة الادنى مباشرة على ان يشار الى ذلك في قرار التعيين ويعدل وضعه الى الدرجة الاعلى عند توافر الشاغر في تلك الدرجة .
- المادة ١٧-أ- يعين اصحاب المؤهلات المبينة ادناه بالرواتب والدرجات والفئات التالية :-
- ١- حامل شهادة الثانوية العامة او ما يعادلها براتب السنة الاولى من الدرجة العاشرة من الفئة الثالثة .
 - ٢- حامل شهادة كلية المجتمع او المعهد التي تكون مدة الدراسة للحصول عليها سنة واحدة بعد شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها براتب السنة الثالثة من الدرجة العاشرة من الفئة الثالثة .
 - ٣- حامل شهادة دبلوم كلية المجتمع او المعهد التي تكون مدة الدراسة للحصول عليها سنتين بعد شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها براتب السنة الثالثة من الدرجة التاسعة من الفئة الثالثة .
 - ٤- حامل شهادة دبلوم كلية المجتمع او المعهد التي تكون مدة الدراسة للحصول عليها ثلاث سنوات بعد شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها براتب السنة الثالثة من الدرجة الثامنة من الفئة الثالثة .
 - ٥- حامل الشهادة الجامعية الاولى عن طريق الانتساب براتب السنة الاولى من الدرجة السابعة من الفئة الثانية .
 - ٦- حامل الشهادة الجامعية الاولى عن طريق الدراسة النظامية براتب السنة الثالثة من الدرجة السابعة من الفئة الثانية .

مكتبة
من الاصل

٧- حامل شهادة الدبلوم التي تكون مدة الدراسة للحصول عليها سنة واحدة بعد الشهادة الجامعية الاولى براتب السنة الرابعة من الدرجة السابعة من الفئة الثانية .

٨- حامل الشهادة الجامعية الثانية (الماجستير) براتب السنة الثالثة من الدرجة السادسة من الفئة الثانية .

٩- حامل الشهادة الجامعية الثالثة (الدكتوراة) براتب السنة الثالثة من الدرجة الخامسة من الفئة الثانية .

ب- يعين موظفو الفئة الرابعة بالراتب و الدرجة التي يحددها المدير العام على ان تؤخذ بعين الاعتبار المؤهلات العلمية والخبرات العملية .

المادة ١٨- تراعي اللجنة عند تحديد الدرجة التي سيعين فيها أي شخص في أي وظيفة سنوات الخبرة التي امضاها في مجال اختصاصه بعد الحصول على المؤهل العلمي المطلوب للوظيفة ويمنح في هذه الحالة زيادة سنوية واحدة عن كل سنة من سنوات الخبرة العملية على ان لا تزيد على خمس سنوات .

المادة ١٩- أ- يكون الموظف المعين في المؤسسة لأول مرة تحت التجربة لمدة سنة قابلة للتجديد لسنة اخرى تبدأ من تاريخ مباشرته العمل في وظيفته وتعتبر خدمته منتهية حكماً بانتهاء تلك المدة الا اذا صدر قرار تثبيته في الخدمة من المرجع المختص بالتعيين استناداً لتقييم ادائه .

ب- اذا تم تثبيت الموظف المعين تحت التجربة في الخدمة فتعتبر هذه المدة جزءاً من خدمته الفعلية في المؤسسة .

ج- يجوز انهاء خدمة الموظف خلال مدة التجربة بقرار من المرجع المختص في التعيين دون ابداء الاسباب ، ولا يحق له المطالبة بأي تعويض نتيجة لذلك .

د- اذا اعيد تعيين الموظف الذي ترك الخدمة في المؤسسة قبل ان يكمل مدة التجربة فيوضع تحت التجربة مجدداً لمدة سنة ، كما يوضع تحت التجربة كل من ترك المؤسسة وامضى في الخدمة خارجها مدة تزيد على ثلاث سنوات .

المادة ٢٠- يعين الموظف الذي تنطبق عليه شروط اشغال الوظيفة ووصفها الوظيفي ومتطلباتها براتب الحد الادنى للدرجة التي تقع فيها هذه الوظيفة .

المادة ٢١- تحدد اسس المشاركة في التنافس لاشغال أي وظيفة شاغرة في المؤسسة بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس بناء على تنسيب المدير العام .

المادة ٢٢- يدرج عمر الموظف في قرار تعيينه لأول مرة واذا كان يوم الولادة غير معروف اعتبر الموظف من مواليد اليوم الاول من كانون الثاني من سنة الولادة ، وتعتبر الوثيقة الرسمية الخاصة بعمر الموظف عند التعيين غير قابلة للتغيير او التبديل مهما كانت الاسباب .

المادة ٢٣- يجوز للمدير العام استخدام اشخاص للعمل في المؤسسة لقاء اجور يومية وتطبق عليهم احكام قانون العمل المعمول به .

واجبات الموظف وسلوكه

المادة ٢٤- على الموظف القيام بالمهام والواجبات المنوطة به والتقيّد باحكام القوانين والانظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها في المؤسسة ويعتبر من واجبات الموظف ومهامه مايلي :-

١- القيام بمتطلبات وظيفته وتكريس اوقات الدوام الرسمي لها وتادية واجباته بامانة ودقة ونشاط .

مكتبة من الأصل

- ب- التصرف بأدب ولباقة مع رؤسائه ومرؤسيه وزملائه ومراجعي المؤسسة .
- ج- تنفيذ أوامر رؤسائه وتوجيهاتهم ومراعاة التسلسل الإداري في المؤسسة .
- د- المحافظة على مصالح المؤسسة وممتلكاتها وأموالها وعدم التفريط بأي حق من حقوقها وتبليغ رئيسه المباشر عن أي تجاوز أو إهمال أو أي إجراء أو تصرف يضر بمصلحة المؤسسة .
- هـ- تقديم الاقتراحات التي يراها مفيدة لتحسين طرق العمل في المؤسسة ورفع مستوى الأداء فيها .
- و- العمل على تنمية قدراته وكفاءاته العلمية والعملية والمسلكية والالمام بالقوانين والانظمة والتعليمات التي تحكم عمل المؤسسة والالتزام بها .
- المادة ٢٥- يحظر على الموظف تحت طائلة المسؤولية التأديبية الإقدام على أي من الأعمال التالية :-
- أ- ترك العمل أو التوقف عنه دون إذن مسبق من رئيسه .
- ب- الانضاء بأي بيانات أو معلومات عن المسائل التي صدر بشأن سريتها تعليمات أو قرارات أو تشريعات خاصة أو التي يجب أن تظل مكتومة بطبيعتها .
- ج- الاحتفاظ لنفسه بأي وثيقة أو مخابرة رسمية أو نسخة منها أو صورة عنها أو خاتم رسمي .
- د- القيام بأي عمل من شأنه الإساءة إلى المؤسسة أو العاملين فيها .
- هـ- استغلال وظيفته لمنفعة ذاتية أو ربح شخصي أو قبول هدايا أو إكراميات من أي شخص له علاقة أو ارتباط مالي بالمؤسسة أو له مصلحة معها أثناء عمله .
- و- ممارسة أي نشاط حزبي أو سياسي أو نشاط ذي صفة أو طابع طائفي أو القلبي داخل المؤسسة .
- ز- العمل خارج أوقات الدوام الرسمي دون إذن مسبق من المدير العام .

تقييم الأداء والتوزيع

- المادة ٢٦-١- يعتمد المجلس النموذجاً خاصاً لسجل تقييم أداء الموظفين .
- ب- تنظم التقارير السنوية لأداء الموظفين والمستخدمين على النموذج المقرر لهذه الغاية من قبل المجلس ويتم التقييم لأداء الموظف بأحد التقديرات التالية : جيد جداً ، جيد ، متوسط ، ضعيف .
- ج- يجوز للمدير العام بناء على تنسيب الرئيس المباشر للموظف منحه زيادة سنوية إضافية واحدة كما هي مقررة لدرجته وذلك إذا ورد عنه تقريران سنويان متتاليان بتقدير (جيد جداً) على أن لا يحصل الموظف على أكثر من زيادة إضافية واحدة خلال أشغاله الدرجة الواحدة .
- المادة ٢٧-١- يرفع الموظف بقرار من المرجع المختص بالتعيين من الدرجة التي يشغلها إلى الدرجة الأعلى منها مباشرة وفقاً للاحكام والشروط التالية :-
- ١- إذا توافرت فيه متطلبات الوظيفة للدرجة الأعلى التي سيرفع إليها .
- ٢- إذا أمضى مدة سنة واحدة في أعلى مربوط درجته .
- ٣- إذا ورد عنه في السنتين الأخيرتين تقريران سنويان بتقدير (جيد) في كل منهما .
- ب- يجوز ترقيع الموظف بقرار من المرجع المختص بالتعيين من الدرجة التي يشغلها إلى الدرجة الأعلى منها مباشرة وفق الشروط التالية :-
- ١- إذا توافرت درجة شاغرة للترقيع إليها .
- ٢- إذا أمضى خدمة فعلية في الدرجة لا تقل عن أربع سنوات .
- ٣- إذا ورد عنه في السنتين الأخيرتين تقريران سنويان بتقدير (جيد جداً) في كل منهما .

مكرر من الأصل

الدوام والاجازات

المادة ٢٨-١- تنظم شؤون الدوام بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس بناء على تنسيب

المدير العام .

ب- للمدير العام تكليف أي موظف بالعمل بعد انتهاء دوامه الرسمي أو في

يوم عطلة مقابل بدل عمل اضافي تحدد نسبته وفقا للتعليمات التي يضعها

المجلس لهذه الغاية على ان لا تزيد نسبة المكلفين بالعمل الاضافي على

(١٥٪) من موظفي المؤسسة وان لا تتجاوز نسبة ذلك البديل (٣٠٪) من

الراتب لاي منهم .

ج- تمنح الاجازات بقرار من المدير العام او من يفوض اليه هذه الصلاحية

خطياً بذلك .

البعثات والدورات

المادة ٢٩-١- يشترط لترشيح الموظف الى أي بعثة ان يكون :-

١- حاصل على المؤهل العلمي الذي تتطلبه البعثة .

٢- موضوع تخصصه في البعثة ذا علاقة مباشرة بعمله في المؤسسة .

٣- حاصل على تقدير (جيد جدا) على الاقل في تقييم ادائه السنوي

في السنة الاخيرة .

٤- قد امضى مدة لا تقل عن اربع سنوات في الخدمة الدائمة في

المؤسسة .

٥- لا تقا صحيا .

٦- قد مضت ثلاث سنوات على الاقل على تاريخ عودته من اخر بعثة

له .

٧- عمره لا يزيد على خمسين سنة عند ايفاده .

ب- يشترط لترشيح الموظف الى أي دورة ان يكون :-

١- حاصل على المؤهل العلمي الذي تتطلبه الدورة .

٢- موضوع الدورة ذا علاقة مباشرة بعمله في المؤسسة .

٣- حاصل على تقدير (جيد) على الاقل في تقييم ادائه السنوي في

السنة الاخيرة .

المادة ٣٠- تحدد المدة الخاصة بأي بعثة وفقا للمدة المقررة للحصول على المؤهل

العلمي المطلوب على ان لا تتجاوز اربع سنوات ، وللمجلس بناء على

تنسيب المدير العام تمديدتها لمدة سنة اخرى .

المادة ٣١- تنظم الشروط والإجراءات الأخرى المتعلقة بإيفاد الموظفين للبعثات

والدورات داخل المملكة او خارجها وشروط الترشيح المنصوص عليها في

المادة (٢٩) من هذا النظام ومتابعة سائر شؤونهم بموجب تعليمات يصدرها

المجلس لهذه الغاية بناء على تنسيب المدير العام وتوصية اللجنة .

الإجراءات التأديبية

المادة ٣٢-١- إذا ارتكب الموظف مخالفة للقوانين والانظمة والتعليمات والقرارات

المعمول بها في المؤسسة او اقدم على عمل او تصرف من شأنه الإخلال

بالمسؤوليات والصلاحيات المنوطة به، او عرقلتها او اساء الى اخلاقيات

الوظيفة وواجبات الموظف وسلوكه او ألحق عمدا ضررا بأموال او

مصالح المؤسسة ، فتوقع عليه أي من العقوبات التأديبية التالية:-

١- التنبيه .

٢- الإنذار .

٣- الحسم من الراتب الشهري الأساسي بما لا يزيد على ربعه في

الشهر الواحد .

مكتبة
من الأصل

٤- تأخير الزيادة السنوية لمدة لا تزيد على سنة واحدة .

٥- تأخير الترفيع .

٦- تنزيل الراتب في الدرجة .

٧- تنزيل الدرجة .

٨- الاستغناء عن الخدمة مع صرف جميع مستحقاته المالية .

٩- العزل من الوظيفة مع حرمانه من جميع مستحقاته المالية .

ب- لا يجوز إيقاف أكثر من عقوبة واحدة من العقوبات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة على المخالفة المسلكية الواحدة التي يرتكبها الموظف .

ج- يجب تبليغ الموظف خطيا بالمخالفة التي ارتكبها وبالعقوبة التي أوقعت عليه .

د- لا توقع أي من العقوبات المنصوص عليها في البنود (٣-٩) من الفقرة (أ) من هذه المادة إلا بعد إجراء التحقيق اللازم من قبل لجنة تحقيق يشكلها المدير العام .

المادة ٣٣- توقع العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة (٣٢) من هذا النظام على المخالفات المسلكية التي يرتكبها الموظف من الفئات المختلفة وفقا للصلاحيات التالية :-

أ- للفئات الثانية والثالثة والرابعة :-

١- بقرار من الرئيس المباشر إذا كانت العقوبة التنبيه أو الإنذار .

٢- بقرار من المدير العام إذا كانت العقوبة .

ب- للفئة الأولى :-

١- بقرار من المدير العام إذا كانت العقوبة لا تتجاوز تنزيل الراتب في الدرجة .

٢- بقرار من المجلس بناء على تنسيب المدير العام إذا كانت العقوبات الاستغناء عن الخدمة أو العزل من الوظيفة .

المادة ٣٤-١- يؤلف بقرار من المجلس ، مجلس تأديبي من ثلاثة من أعضاء المجلس لاتخاذ الإجراءات التأديبية بحق أي من موظفي الفئة الأولى ويسمي من بينهم رئيسا لذلك المجلس .

ب- يؤلف ، بقرار من المدير العام ، مجلس تأديبي من ثلاثة أعضاء من موظفي المؤسسة يعينهم المدير العام لاتخاذ الإجراءات التأديبية بحق أي من موظفي الفئة الثانية والثالثة والرابعة ويسمي من بينهم رئيسا لذلك المجلس .

المادة ٣٥-١- يبلغ المدير العام الموظف مضمون الشكوى المقدمة بحقه ، ويسمح له بالاطلاع على جميع الوثائق المتعلقة بها ويطلب منه الإجابة عليها خلال مدة لا تزيد على أسبوع .

ب- تحال جميع الأوراق إلى المجلس التأديبي المختص ويدعى الموظف للمثول أمامه وبعد استكمال جميع الإجراءات وسماع الأدلة والاحتجاجات الفرصة للموظف لتقديم دفاعه وبيانه يصدر المجلس التأديبي قراره بالإجماع أو بأكثرية أصوات أعضائه بإدانة الموظف أو ببراءته ، وفي حال الإدانة للمجلس التأديبي أن ينسب بالعقوبة المناسبة .

المادة ٣٦- للمدير العام ، إذا اقتضت الضرورة ذلك ، أن يطلب من الجهات المختصة منح الموظف المحال إلى المجلس التأديبي من مفادرة المملكة .

المادة ٣٧- يستغنى عن خدمة الموظف في إحدى الحالات التالية :-

أ- إذا فقد أحد شروط التعيين المنصوص عليها في هذا النظام .
ب- إذا عوقب بتأخير زيادته السنوية لمدة سنتين متتاليتين مع بيان الأسباب خطيا .

مكتبة
من الأصل

- ج- إذا عوقب بتأخير ترفيعه ثم عوقب لمدة سنتين متتاليتين بإحدى العقوبات المنصوص عليها في البنود من (٤-٧) من الفقرة (أ) من المادة (٣٢) من هذا النظام وذلك مع ذكر الاسباب خطياً.
- د- إذا ورد عنه تقريران سنويان متتاليان بتقدير (ضعيف).

المادة ٣٨-أ- يعزل الموظف في أي من الحالات التالية:

- ١- بقرار من المجلس التأديبي.
 - ٢- إذا عوقب بتنزيل درجته ثم ارتكب مخالفة أخرى تستوجب تنزيل درجته للمرة الثانية خلال سنتين متتاليتين.
 - ٣- إذا حكم عليه من محكمة مختصة بجناية أو بجنحة مخلة بالشرف أو الآداب العامة أو حكم عليه بالحبس من محكمة مختصة لمدة تزيد على ستة أشهر ويعتبر الموظف في أي من الحالات معزولاً حكماً اعتباراً من تاريخ اكتساب الحكم الدرجة القطعية.
 - ٤- إذا الحق الموظف ضرراً متمادياً بمصالح أو أموال المؤسسة.
- ب- لا يجوز إعادة تعيين الموظف الذي عزل من وظيفته.

المادة ٣٩-أ- إذا ألحقت دعوى جزائية ضد الموظف فيجب أن لا تتخذ بحقه أي إجراءات تأديبية ناشئة عن التهمة الجزائية الموجهة إليه إلى أن يصدر الحكم النهائي بالدعوى الجزائية.

ب- أن تبرئة الموظف من الدعوى التي قدمت ضده بموجب أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة أو الحكم بعدم مسؤوليته عما أسند إليه لا تحول دون اتخاذ الإجراءات التأديبية اللازمة بحقه بمقتضى أحكام هذا النظام وإيقاع العقوبة التأديبية المناسبة عليه إذا ما أدين بها.

المادة ٤٠-أ- إذا أحيل الموظف إلى المدعي العام أو المحكمة في قضية لمس مصلحة المؤسسة فللمدير العام أن يكف يد الموظف عن العمل وأن يقرر صرف نسبة من راتبه وعلاوته لا تزيد على النصف وذلك عن كامل المدة المكفوفة يده فيها عن العمل.

ب- إذا صدر القرار النهائي للمجلس التأديبي أو الحكم القضائي القطعي بتبرئة الموظف المحال إلى أي من هاتين الجهتين عن المخالفة المسلكية أو الجريمة التي أسندت إليه، حسب مقتضى الحال، فيستحق كامل راتبه مع العلاوات عن المدة التي أوقف خلالها عن العمل.

ج- إذا أسفرت محاكمة الموظف أمام أي من الجهتين المنصوص عليهما في الفقرة (ب) من هذه المادة عن أدالته وإيقاع عقوبة تأديبية عليه غير عقوبة الاستثناء عن الخدمة أو العزل من الوظيفة فيستحق كامل راتبه مع العلاوات عن المدة التي أوقف خلالها عن العمل إذا كانت لا تزيد على ستة أشهر وإذا زادت على ذلك فيستحق نصف راتبه مع نصف علاواته عن المدة الزائدة على الأشهر الستة.

انتهاء الخدمة

المادة ٤١- تنتهي خدمة الموظف في المؤسسة في أي من الحالات التالية:-

- أ- قبول الاستقالة.
- ب- فقد الوظيفة.
- ج- عدم الأهلية الصحية.
- د- الاستثناء عن الخدمة.
- هـ- العزل من الوظيفة.
- و- التسريح.
- ز- الإحالة على التقاعد.
- ح- إذا بلغت مدة خدمته في المؤسسة أربعين سنة.
- ط- إذا أكمل الستين من العمر بالنسبة للذكور والخمسين بالنسبة للإناث.
- ي- الوفاة.

مكتبة
الأصل

المادة ٤٢- يجوز للمجلس بناء على تنسيب المدير العام إنهاء خدمة الموظف بالتسريح في أي من الحالتين التاليتين:-

- أ- إذا تبين بناء على توصية اللجنة أن الموظف لم يعد قادراً على خدمة المؤسسة وأن امكانية تحسين عمله قد أصبحت متعذرة .
- ب- إذا تبين أن ظروفه خاصة للموظف أصبحت تحول دون امكانية استمراره في خدمة المؤسسة وذلك بناء على تنسيب مبرر من اللجنة .

المادة ٤٣-أ- تكون الاستقالة التي يقدمها الموظف خطية كما تكون الموافقة عليها أو رفضها خطية ، وتقدم إلى المرجع المختص بالتعيين فإذا لم يصدر القرار بقبولها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها فتعتبر مرفوضة حكماً .

ب- يحق للموظف العدول عن استقالته خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها ما لم يصدر قرار بشأنها .

ج- على الموظف أن يستمر في القيام بمهام وظيفته الى أن يتسلم القرار بقبول استقالته أو رفضها والا اعتبر فاسداً لوظيفته وفقاً لاحكام هذا النظام .

احكام عامة

المادة ٤٤-أ- يجوز للمدير العام تكليف الموظف بمهمة رسمية أو مهمة علمية داخل المملكة أو خارجها .

ب- تحدد اجور الانتقال والسفر وعلاوات ومخصصات السفر اللازمة وفقاً لاحكام نظام الانتقال والسفر المعمول به .

المادة ٤٥-أ- تتحمل المؤسسة نفقة تركيب الهواتف العادية ونقلها ورسوم الاشتراك فيها واجور المخابرات الرسمية لكل من المدير العام ونائبة .

ب- يجوز للمدير العام صرف ملابس للمستخدمين حسب التعليمات التي يصدرها لهذه الغاية .

احكام التقاعد

المادة ٤٦- في غير الحالات المنصوص عليها في هذا النظام تطبق احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به ولهذه الغاية يمارس المجلس صلاحيات مجلس الوزراء ، ويمارس الرئيس صلاحيات رئيس الوزراء ، ويمارس المدير العام صلاحيات كل من الوزير المختص والامين العام ، وتمارس اللجنة صلاحية لجنة البعثات والدورات المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية المعمول به .

المادة ٤٧-أ- مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة ، يتم توفيق اوضاع جميع موظفي المؤسسة وفقاً لاحكام هذا النظام اعتباراً من تاريخ نفاذ مفعوله .

ب- ١- يبقى الموظفون المصنفون خاضعين لاحكام قانون التقاعد المدني وفقاً لاحكام المادة (١٠) من قانون المؤسسة رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٢ ويتم حسم العائدات التقاعدية من رواتبهم حسب رواتب الدرجات التي يشغلونها بمقتضى احكام نظام الخدمة المدنية .

٢- تحسب الرواتب التي يستحقها الموظفون المصنفون الخاضعين لاحكام قانون التقاعد المدني المشار اليهم في البند (١) من هذه الفقرة وفقاً لما يستحقه كل منهم من درجة وراتب وفقاً لاحكام هذا النظام على انه لا يجوز بأي حال من الاحوال ان يترتب على تطبيق احكامه على هؤلاء الموظفين أي اعباء اضافية على الخزينة عند حساب رواتبهم التقاعدية .

ج- يبقى الموظفون المصنفون في وظائف دائمة غير مصنفة خاضعين لاحكام قانون الضمان الاجتماعي .

د- يراعى عند نقل الموظف إلى الفئة والدرجة التي يستحقها حسب الدرجات والفئات المحددة في هذا النظام بحيث يتم احتساب سنوات الخدمة الفعلية له في المؤسسة اضافة إلى احتساب السنوات التي لم

مكزاً من الأصل

اعتمادها واحتسابها له عند التعيين وكذلك احتساب سنوات زيادة
الجدارة التي حصل عليها الموظف خلال خدمته في المؤسسة
بحيث تحسب زيادة واحدة عن كل سنة خبرة أو جداره .
هـ- تتولى لجنة تمثل فيها المؤسسة وديوان الخدمة المدنية ودائرة
الموازنة العامة مهمة توفيق اوضاع الموظفين في المؤسسة وفقا لاحكام
الفقرات (أ) و(ب) و(ج) و(د) من هذه المادة ، وترفع توصياتها الى
المجلس لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .
المادة ٤٨- يصدر المجلس بناء على تنسيب المدير العام التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام
هذا النظام .

٢٠٠٤/١/٢٠

غازي بن محمد

رئيس الوزراء وزير الدفاع فيصل عاكف الحايك	نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد الحلايقة	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر
وزير التلمية السياسية والشؤون البرلمانية وزير التربية والتعليم بالوكالة محمد داويدة	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزير التلمية الإدارية الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور صلاح الدين البشير
وزير الداخلية المهندس سمير الجاشنة	وزير الأوقاف والشؤون والمقاسات الإسلامية الدكتور احمد هليل	وزير المياه والري ووزير الزراعة وزير التخطيط والتعاون الدولي بالوكالة الدكتور حاتم الناصر
وزير المالية الدكتور محمد أبو حمور	وزير العمل اسجد المجالي	وزير البيئة وزير السياحة والآثار الدكتورة عنباء حلقوم بوران
وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس عزمي خريسات	وزير التنمية الاجتماعية رياض أبو كركي	وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير النقل المهندس خالد أبو السعود
وزير الشؤون البلدية وزير التعليم العالي والبحث العلمي بالوكالة الدكتورة أمل جمد الفرخان	وزير دولة / الناطق الرسمي باسم الحكومة اسمي خضر	وزير الصحة المهندس سمير دروزه

نحن غازي بن محمد نائب جلالة الملك المعظم
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٢
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٤
نظام معدل لنظام رسوم تصاريح عمل العمال غير الاردنيين

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام رسوم تصاريح عمل العمال
غير الاردنيين لسنة ٢٠٠٤) ويقرأ مع النظام رقم (٣٦) لسنة ١٩٩٧ المشار اليه
فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاما واحدا ويعمل به من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مكتبة
من الأصل

المادة ٢- يعدل البند (٣) من الفقرة (أ) من المادة (٣) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (مائتان وخمسون ديناراً) الواردة فيه والاستعاضة عنها بعبارة (مائة وخمسة وسبعون ديناراً) .

٢٠٠٤/١/٢٧

غازي بن محمد

وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد الحلايقة	رئيس الوزراء وزير الدفاع فصيل عاكف الفايز
وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة	وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير التنمية السياسية والشؤون البرلمانية بالوكالة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزير التنمية الإدارية الدكتور فوز حاتم الزعبي
وزير المالية الدكتور محمد أبو حمور	وزير المعياه والري ووزير الزراعة وزير التخطيط والتعاون الدولي بالوكالة الدكتور حازم الناصر	وزير التربية والتعليم ووزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية بالوكالة الدكتور أحمد هليل
وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس عزمي خريسات	وزير البيئة وزير السياحة والآثار الدكتورة علياء حاتوغ بوران	وزير العمل امجد المجالي
وزير التعليم العالي والبحوث العلمي الدكتور عصام زعبلوي	وزير الأشغال العامة والإسكان وزير النقل المهندس رائد أبو السعود	وزير التنمية الاجتماعية رياض أبو كركي
وزير الصحة المهندس سعيد دروزه	وزير دولة/ الناطق الرسمي باسم الحكومة اسمي خضر	وزير الشؤون البلدية الدكتورة أمل حمد الفرخان

نحن غازي بن محمد نائب جلالة الملك المعظم
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٤
نظام معدل لنظام صندوق الادخار
لضباط صف وافراد واعضاء المخابرات العامة

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام صندوق الادخار لضباط صف وافراد واعضاء المخابرات العامة لسنة ٢٠٠٤) ويقرأ مع النظام رقم (١٤) لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يعدل النظام الاصلي على النحو التالي :
اولاً : بالغاء عنوانه والاستعاضة عنه بالعنوان التالي :-
نظام صندوق الادخار لضباط صف وافراد واعضاء دائرة المخابرات العامة .
ثانياً - بالغاء اسمه الوارد في المادة (١) منه والاستعاضة عنه بما يلي :-
(نظام صندوق الادخار لضباط صف وافراد واعضاء دائرة المخابرات العامة لسنة ١٩٧٨) .

المادة ٣- يلغى نص المادة (٦) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
١- يكون الاشتراك في الصندوق الزامياً للمشارك طيلة مدة خدمته الفعلية في الدائرة وينتهي الاشتراك بانتهاء خدمته فيها .

مكرر من الأصل

ب- يقتطع من راتب المشترك في الصندوق مبلغ خمسة دنانير شهرياً ويعتبر جزء الشهر شهراً كاملاً لهذه الغاية .
المادة ٤- يلغى نص المادة (٧) من النظام الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي :-
المادة ٧-

أ- يقدم المشترك طلب القرض على النموذج المعد لهذه الغاية لدى الهيئة الادارية للصندوق .
ب- يتم بقرار من الهيئة الادارية للصندوق منح القرض للمشارك على ان لا يزيد مقداره على الف وخمسمائة دينار ويحدد في القرار العوائد المتحققة عليه .
ج- يتم تسديد مبلغ القرض على الساط شهرية متساوية لمدة لا تزيد على خمسة وسبعين شهراً .
د- تودع اموال الصندوق في بنك محلي او اكثر بقرار من الهيئة الادارية للصندوق .

المادة ٥- تعدل المادة (٩) من النظام الاصيلي على النحو التالي :-

اولاً : بالغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

أ- اذا انتهت خدمة المشترك في الدائرة فيرد اليه مقدار الاشتراكات التي اقتطعت من راتبه بمقتضى احكام هذا النظام مضافاً اليه المكافآت التي يستحقها خلال مدة اشتراكه في الصندوق ، وبعد تسديد أي التزامات مالية مترتبة عليه للدائرة ، وعلى النحو التالي :-

- ١- عشرة دنانير عن كل سنة من السنوات الخمس الاولى .
- ٢- عشرون ديناراً عن كل سنة من السنوات الخمس التالية .
- ٣- ثلاثون ديناراً عن كل سنة من السنوات الخمس التالية .
- ٤- اربعون ديناراً عن كل سنة من السنوات الخمس التالية .

٥- خمسون ديناراً عن كل سنة من السنوات الخمس التالية .
٦- ستون ديناراً عن كل سنة من السنوات الخمس المذكورة في البند (٥) من هذه الفقرة .

ب- لمقاصد صرف المكافآت المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة تصرف للمشارك مكافأة تتناسب مع المدة من السنة التي استحق المكافأة عنها ويعتبر جزء الشهر شهراً كاملاً لهذه الغاية .
ثانياً : باعادة ترقيم الفقرة (ب) منها لتصبح الفقرة (ج) .

٢٠٠٤/١/٢٠

غازي بن محمد

رئيس الوزراء وزير الدفاع فصل عاتق الفاي	نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد الحلايقة	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر
وزير التنمية السياحية والشؤون البرلمانية وزير التربية والتعليم بالوكالة محمد داويبة	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزير التنمية الإدارية الدكتور فوز حاتم الزحبي	وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور صلاح الدين البشير
وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة	وزير الأوقاف والشؤون والمقاسات الإسلامية الدكتور احمد هليل	وزير المياه والري ووزير الزراعة وزير التخطيط والتعاون الدولي بالوكالة الدكتور حاتم الناصر
وزير المالية الدكتور محمد أبو حمور	وزير العسل اسجد المجالي	وزير البيئة وزير السياحة والآثار الدكتورة عطاء حاتوغ بدران
وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس عزمي خريسات	وزير التنمية الاجتماعية رياض أبو كركي	وزير الاشغال العامة والاسكان ووزير النقل المهندس رائد أبو الصعود
وزير الشؤون البلدية واللحج والعمرة الدكتورة أمل حمد لفرحان	وزير دولة/ الناطق الرسمي باسم الحكومة اسمي خضر	وزير الصحة المهندس سعيد دروزه

مكنا من الأصل

نحن غازي بن محمد نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٠

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٤

نظام معدل لنظام صندوق التعاون لضباط دائرة المخابرات العامة

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام صندوق التعاون لضباط دائرة

المخابرات العامة لسنة ٢٠٠٤) ويقرأ مع النظام رقم (٦٢) لسنة ١٩٦٩ المشار

اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاما واحدا ويعمل

به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص المادة (٣) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٣-

لمقاصد هذا النظام تنصرف كلمة (ضابط) حيثما وردت في اي من

احكامه الى المرشح والتلميذ العسكري الدارس في الجامعات او المعاهد

العسكرية الذي يتم تخرجه منها برتبة مرشح او ضابط .

المادة ٣- يلغى نص المادة (٥) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ٥-

يقتطع من راتب الضابط المشترك في الصندوق مبلغ خمسة عشر دينارا

شهريا ويعتبر جزء الشهر شهرا كاملا لهذه الغاية .

المادة ٤- يلغى نص المادة (٦) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٦-

١- اذا انتهت خدمة الضابط في الدائرة فيرد اليه مقدار الاشتراكات التي

اقتطعت من راتبه بمقتضى احكام هذا النظام مضافا اليه المكافآت التي

يستحقها خلال مدة اشتراكه في الصندوق ، وبعد تسديد اي التزامات

مالية مترتبة عليه للدائرة ، وعلى النحو التالي :-

١- ثلاثون دينارا عن كل سنة من السنوات الخمس الاولى .

٢- تسعون دينارا عن كل سنة من السنوات الخمس التالية .

٣- مائة وعشرون دينارا عن كل سنة من السنوات الخمس التالية .

٤- مائة وستون دينارا عن كل سنة من السنوات الخمس التالية .

٥- مائة وسبعون دينارا عن كل سنة من السنوات الخمس التالية .

٦- مائتا دينار عن كل سنة لتي السنوات الخمس المذكورة في

البند (٥) من هذه الفقرة .

ب- لمقاصد صرف المكافآت المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه

المادة ، تصرف للضابط المشترك مكافأة تتناسب مع المدة من السنة

التي استحق المكافأة عنها ويعتبر جزء الشهر شهرا كاملا لهذه الغاية .

المادة ٥- تعدل المادة (٩) من النظام الاصلي بالقاء الفقرة (ب) منها والقاء الرقم (أ)

الوارد فيها .

المادة ٦- يلغى نص المادة (١٢) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

مكتبة من الاصل

المادة ١٢-

- أ- يقدم الضابط المشترك طلب القرض على النموذج المعد لهذه الغاية لدى الهيئة الادارية للصندوق .
- ب- تحدد الهيئة الادارية في قرارها بالموافقة على منح القرض مقداراه والعوائد المتحققة عليه .
- ج- يتم تسديد مبلغ القرض على أقساط شهرية متساوية ولمدة لا تزيد على ستة وثلاثين شهرا .
- د- تودع اموال الصندوق في بنك محلي او اكثر بقرار من الهيئة الادارية للصندوق .

٢٠٠٤/١/٢٠

غازي بن محمد

وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد الحلايقة	رئيس الوزراء وزير الدفاع فيصل عاكف الفايز
وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور صلاح الدين البشير	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزير التنمية الإدارية الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير التنمية السياسية والشؤون البرلمانية وزير التربية والتعليم بالوكالة محمد داوود
وزير المياه والري ووزير الزراعة وزير التخطيط والتعاون الدولي بالوكالة الدكتور حاتم الناصر	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور أحمد هليل	وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة
وزير البيئة وزير السياحة والآثار الدكتورة عطاء حاتوغ بوران	وزير العمل امجد المجالي	وزير المالية الدكتور محمد أبو حمور
وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير النقل المهندس رائد أبو السعود	وزير التنمية الاجتماعية رياض أبو كركي	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس عزمي خريسات
وزير الصحة المهندس سعيد دروزه	وزير دولة/ الناطق الرسمي باسم الحكومة امسي خضر	وزير الشؤون البلدية وزير التعليم العالي والبحث العلمي بالوكالة الدكتورة أمل حمد الفرخان

نحن غازي بن محمد نائب جلالة الملك المعظم بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٠ نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٤
نظام التأمين الصحي في جامعة اليرموك
صادر بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (٢٥) من قانون الجامعات الاردنية الرسمية
رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام التأمين الصحي في جامعة اليرموك لسنة ٢٠٠٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الجامعة:	جامعة اليرموك .
الرئيس:	رئيس الجامعة .
اللجنة:	لجنة التأمين الصحي المشكلة بموجب احكام هذا النظام .
المشترك:	العامل في الجامعة المشترك في التأمين الصحي وفقا لاحكام هذا النظام .
المنتفع:	من يحق له الالتحاق من التأمين الصحي وفقا لاحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

مكتبة
من الأصل

المعالجة:

الخدمة الطبية التي تقدم للمشارك والمنفع
وتشمل الفحص السريري والمخبري
والشعاعي والمعالجة الفيزيائية والاختصاصية
والعمليات الجراحية والولادة والادوية
والإقامة في المستشفى والعناية بالحوامل
والاطفال بعد الولادة .

المادة ٣- يهدف التأمين الصحي الى المساهمة في توفير المعالجة للمشارك والمنفع
بحيث تتحمل الجامعة جزءاً من تكاليف هذا التأمين ويتحمل المشارك
الجزء الآخر وفقاً لاحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

المادة ٤- أ- يكون الاشتراك في التأمين الصحي إلزامياً للمشارك اذا لم يكن مشمولاً
بتأمين صحي آخر .

ب- يجوز للمشارك ادخال المنفعين المذكورين ادناه في التأمين
الصحي:-

- ١- زوج او زوجة المشارك والديه المعالين ما لم يكن اي منهم
مشمولاً بتأمين صحي اخر .
- ٢- الاولاد الذين لم يكملوا سن الثامنة عشرة او الذين يتلقون
دراسهم في المؤسسات التعليمية حتى اكمال الدراسة او اكمال
سن الخامسة والعشرين ايها اسبق .
- ٣- البنات العازبات غير العاملات .

المادة ٥- أ- لا تشمل المعالجة وفقاً لاحكام هذا النظام ما يلي :-

- ١- معالجة الاسنان ما عدا الخلع وامراض الفم واللثة والحالات التي
تظهر الحاجة لها نتيجة حادث .
- ٢- الجراحة التجميلية والاطراف الصناعية ما لم تظهر الحاجة لها نتيجة
حادث .
- ٣- معالجة العقم وموانع الحمل .
- ٤- المواد التجميلية ومستحضراتها والامصال والمطاعيم بجميع
انواعها .

٥- الحوادث القضائية اذا كانت مسؤوليتها تقع على الغير ويتحمل
بصورة قانونية تبعاً لذلك نفقات المعالجة .

٦- تصحيح البصر بجميع الوسائل باستثناء استخدام العدسات
والنظارات .

ب- على الرسم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة ، يجوز ان تشمل
المعالجة أياً من الاستثناءات المنصوص عليها فيها اذا سمح بذلك عقد
التأمين الطبي مع الجهة المؤمن لديها .

المادة ٦- أ- تشكل في الجامعة ، لجنة تسمى (لجنة التأمين الصحي) برئاسة نائب
الرئيس الذي يسميه الرئيس وعضوية كل من :-

- ١- اثنين من اعضاء الهيئة التدريسية يعينهما الرئيس لمدة سنتين .
- ٢- المدير المالي في الجامعة .
- ٣- مدير شؤون العاملين في الجامعة .
- ب- يسمي الرئيس من بين اعضاء اللجنة نائباً لرئيسها .
- ج- يجوز للجنة الاستعانة بمن تراه مناسباً فيما يتعلق بالاستشارات الطبية
وغيرها .

د- يكون رئيس قسم التأمين الصحي امين سر اللجنة ويتولى اعداد جدول
اعمالها وتدوين محاضر جلساتها وقراراتها ومتابعة تنفيذها وحفظ
السجلات والوثائق الخاصة بها .

المادة ٧- تتولى اللجنة المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- الاشراف على تطبيق احكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه بما يحقق اهداف التأمين الصحي .
- ب- عقد الاتفاقيات مع المستشفيات والمراكز الصحية وعيادات الاطباء وغيرها وشركات التأمين في المملكة شريطة مصادقة الرئيس على هذه الاتفاقيات .
- ج- تحديد الإجراءات الإدارية للاشتراك في التأمين الصحي والانسحاب منه .
- د- التوصية الى الرئيس بتحديد فئات الاشتراك ونسبة مساهمة المشترك او المنتفع معه وفقا لاحكام هذا النظام .
- هـ- تقديم تقرير سنوي وتقارير دورية عن وضع التأمين الصحي في الجامعة الى الرئيس .
- و- التنسيب الى الرئيس بحرمان المشترك والمنتفعين معه من التأمين الصحي في حالة اساءة استخدامه .
- ز- دراسة أي أمور أخرى تتعلق بالتأمين الصحي والتنسيب الى الرئيس لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .

المادة ٨- تجتمع اللجنة مرة على الاقل كل شهر بدعوة من رئيسها او نائبه عند غيابه ويتكون النصاب القانوني لاجتماعاتها بحضور ما لا يقل عن اغلبية اعضائها على أن يكون رئيسها او نائبه من بينهم وتتخذ قراراتها وتوصياتها بأكثرية اصوات ثلاثة من اعضائها على الاقل .

المادة ٩- أ- يحق لأي من المذكورين ادناه الاستمرار في اشتراكه في التأمين الصحي ما لم يكن مشتركا او منتفعا من أي تأمين صحي آخر :-

- ١- المشترك الذي ترك عمله في الجامعة لأسباب صحية وفقا للتشريعات المعمول بها في الجامعة وزوجه واولاده شريطة ان لا تقل مدة اشتراكه في التأمين الصحي عن عشر سنوات .
- ٢- المشترك الذي انتهت خدمته في الجامعة بسبب اكتماله السن القانونية التي تنص عليها الأنظمة والتعليمات المعمول بها في الجامعة وزوجه واولاده شريطة ان لا تقل مدة اشتراكه في التأمين الصحي عن عشر سنوات .
- ٣- المشترك الذي انتهت خدمته في الجامعة ما لم يكن ذلك نتيجة اجراء تأديبي او فقدته للوظيفة شريطة ان لا تقل مدة اشتراكه في التأمين الصحي فيها عن عشرين سنة .
- ٤- المشترك المجاز اجازة تفرغ علمي او معمار او المتدرب شريطة التزامه بدفع الالتزامات المترتبة عليه خلال مدة اجازته او اعارته او اعتدابه .

مكتبة
من الأصل

ب- يحق لأي من المذكورين أدناه من عائلة المشترك المتوفى الاستمرار في الانتفاع من التأمين الصحي:-

- ١- زوجة المشترك المتوفى ما لم تتزوج .
- ٢- الأولاد الذكور للمشارك المتوفى الى حين اكمالهم سن الثامنة عشرة .
- ٣- البنات العازبات غير العاملات .

المادة ١٠- مع مراعاة التشريعات المعمول بها في الجامعة تخصص الجامعة في موازنتها السنوية مبلغاً للمساهمة في تغطية نفقات التأمين الصحي وفقاً لاحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

المادة ١١- يصدر مجلس الجامعة ، بناء على تنسيب الرئيس ، التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك ما يلي :-

- أ- تحديد فئات الاشتراك ونسبة مساهمة المشترك والمنفعة والحد الاعلى لنسبة مساهمة الجامعة .
- ب- تحديد اسس وشروط الاشتراك في التأمين الصحي والانتفاع منه وفقاً لاحكام هذا النظام والنسبة التي تصرف لنفقات المعالجة والتأمين الصحي للمشارك في اجازة التفرغ العلمي وعائلته .
- ج- اسس وشروط المعالجة داخل المملكة وخارجها .

المادة ١٢- يستمر العمل بتعليمات التأمين الصحي رقم (٥) لسنة ١٩٩٩ لمدة ستة اشهر من تاريخ نفاذ احكام هذا النظام .

٢٠٠٤/١/٢٠

غازي بن محمد

رئيس الوزراء وزير الدفاع فصل عاكف الفايز	نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد الحارثي	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر
وزير التنمية السياسية والشؤون البرلمانية وزير التربية والتعليم بالوكالة محمد دويدية	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزير التنمية الإدارية الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور صلاح الدين البشير
وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة	وزير الأوقاف والشؤون والمقنسات الإسلامية الدكتور احمد هليل	وزير المياه والري ووزير الزراعة وزير التخطيط والتعاون الدولي بالوكالة الدكتور حازم الناصر
وزير المالية الدكتور محمد أبو حمور	وزير العمل امجد المجالي	وزير البيئة وزير السياحة والآثار الدكتورة طباء حاتوغ بوران
وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس حليم خريسات	وزير التنمية الاجتماعية رياض أبو كركي	وزير الأشغال العامة والسكان ووزير النقل المهندس رائد أبو السعود
وزير الشؤون البلدية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي بالوكالة الدكتورة أمل حمد الفرعان	وزير دولة / للنطاق الرسمي باسم الحكومة اسمي خضر	وزير الصحة المهندس سعيد دروزه

مكتبة
الأصل

اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اليمنية بشأن خدمات النقل الجوي

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٧١) تاريخ ٢٠٠٣/١١/٤ المتضمن الموافقة على الاتفاقية التي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اليمنية بشأن خدمات النقل الجوي بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٩ بصيغتها التالية:-

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اليمنية (المشار إليهما بالأطراف المتعاقدة)

بما اتفهما أطراف في معاهدة الطيران المدني الدولي والتي فتحت للتوقيع عليها في شيكاغو في ٧ كانون أول ١٩٤٤ ،

ورغبة منهما في عقد اتفاقية مكمله للمعاهدة المذكورة بغرض إنشاء خدمات جوية فيما بين وما وراء إقليميهما ،

قد اتفقتا على ما يلي :-

المادة الأولى التعريف

أ- تعني عبارة " المعاهدة " معاهدة الطيران المدني الدولي التي فتحت للتوقيع عليها في شيكاغو في اليوم السابع من شهر كانون أول ١٩٤٤ ، وتتضمن أي ملحق لها بموجب المادة ٩٠ من تلك المعاهدة وأي تعديل للملاحق في المعاهدة بموجب المادة ٩٠ و ٩٤ طالما إن تلك الملاحق والتعديلات مطبقة من قبل الطرفين المتعاقدين .

ب- تعني عبارة " سلطات الطيران " فيما يخص حكومة المملكة الأردنية الهاشمية سلطة الطيران المدني / وزير النقل وفيما يخص حكومة الجمهورية اليمنية / الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد و / أو أية سلطة مخولة قانونيا لممارسة الأعمال التي تقوم بها حاليا تلك السلطات .

ج- تعني عبارة " المؤسسة المعنية " مؤسسة النقل الجوي المعنية والمخولة طبقا للمادة ٣ من الاتفاقية الحالية .

د- تعني عبارة " الإقليم " فيما يخص الدولة مساحة الأرض ، والمياه الإقليمية المتاخمة لها والواقعة تحت سيادة تلك الدولة .

هـ- تعني عبارة " الخدمة الجوية " الخدمة الجوية التي تقوم بها طائرات للنقل العام كنقل الركاب ، البضائع والبريد .
تعني عبارات " الخدمة الجوية الدولية " ، " مؤسسات النقل الجوي والتوقف لأغراض غير تجارية " المعاني المحددة لها في المادة ٩٦ من المعاهدة .

و- تعني عبارات " معدات الطائرات " ، " مستودعات الطائرات " و " قطع الغيار " المعاني المحددة لها في الملحق ٩ من المعاهدة .

مكتبة
الأصل

ز- تعني عبارة " السعة " فيما يتعلق " بالطائرة " الحمولة المتوفرة لتلك الطائرة على الخط أو جزء منه ،

ح- تعني عبارة " السعة " فيما يتعلق " بالخدمة المتعلق عليها " حمولة الطائرة المستعملة لهذه الخدمة مضروب بعدد الرحلات التي تقوم بها الطائرة خلال فترة معينة على الخط أو جزء منه .

ط - تعني عبارة " التعريف " الأسعار أو الأجور التي تدفع لقاء نقل الركاب والأمتعة والبضائع وشروط تطبيق هذه الأسعار أو الأجور بما في ذلك أسعار أو أجور وشروط الوكالة والخدمات الإضافية الأخرى باستثناء أجور وشروط نقل البريد .

ي- تعني عبارة " الحركة " الركاب والأمتعة والبضائع والبريد .

المادة الثانية

منح الحقوق

١- يمنح كل طرف متعاقد للطرف المتعاقد الآخر الحقوق المحددة في هذه الاتفاقية لغرض إنشاء خدمات جوية على الخطوط المحددة طبقاً لملاحق هذه الاتفاقية مثل هذه الخدمات والخطوط المشار إليها فيما بعد على التوالي تعني " الخدمات المتفق عليها " و " الخطوط الجوية المحددة " .

تتمتع مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل كل طرف متعاقد بممارسة الحقوق التالية خلال تسييرها للخدمات الجوية :-

- أ- الطيران بدون هبوط عبر إقليم الطرف المتعاقد الآخر ،
- ب- التوقف في إقليم ذلك الطرف لإغراض غير تجارية ، و
- ج- التوقف في إقليم ذلك الطرف في نقاط على الخطوط الجوية المحددة لغرض إنزال وإخذ الحركة الدولية من ركاب ، بضائع و بريد القادمة من أو المتوجهة إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر أو لدولة ثالثة .

٢- ليس في الفقرة (١) من هذه المادة ما يعطى لمؤسسات النقل الجوي التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين الحق في أن ينقل داخل إقليم الطرف المتعاقد الآخر ركاب ، بضائع أو بريد مقابل أجر أو تعويض إلى نقطة أخرى في إقليم ذلك الطرف المتعاقد الآخر .

المادة الثالثة

التعيين والتحويل

١- يحق لكل طرف متعاقد أن يعين كتابة من خلال سلطات الطيران المدني إلى الطرف المتعاقد الآخر مؤسسة نقل جوي أو أكثر لغرض تشغيل الخدمات المتعلق عليها على الخطوط المحددة .

٢- يقوم الطرف المتعاقد الآخر عند تسلمه التعيين ، ومع مراعاة شروط الفقرتين (٤ و ٥) من هذه المادة وبدون تأخير بمنح مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعنية تصريح التشغيل اللازم .

٣- يحق لكل طرف متعاقد أن يبلغ الطرف المتعاقد الآخر خطياً بسحب تعيين مؤسسة النقل الجوي وتعيين مؤسسة نقل جوي أخرى .

٤- سلطات الطيران التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين قد تطلب من مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر بأن تقتنعها بأنها مؤهلة لتنفيذ الشروط المنصوص عليها في القوانين والأنظمة التي تطبقها عادة تلك السلطات وبصوره معقولة لتشغيل خدمات جوية دولية طبقاً لشروط المعاهدة .

٥- يحق لكل طرف متعاقد أن يرفض منح تصريح التشغيل المشار إليه في الفقرة (٢) من هذه المادة أو أن يفرض الشروط التي يراها ضرورية على ممارسة مؤسسة النقل الجوي المعنية للحقوق المشار إليها في المادة (٢) من الاتفاقية الحالية ، وذلك في أية حالة لا يقتنع فيها ذلك الطرف المتعاقد بأن الملكية الأساسية مع الرقابة الفعلية لتلك المؤسسة تعود للطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة أو لرعاياه .

٦- عندما يتم تعيين وتحويل مؤسسة نقل جوي فإنه يمكن لها البدء بتشغيل الخدمة المتعلق عليها ، شريطة أن تكون التعريفه المقدمة طبقاً لشروط المادة (١٣) من هذه الاتفاقية قد دخلت حيز النفاذ فيما يتعلق بتلك الخدمة .

مكتبة
من الأصل

٧- يحق لكل طرف متعاقد أن يعلق ممارسة مؤسسة النقل الجوي للامتيازات المحددة في الفقرة (١) من المادة (٢) للاتفاقية الحالية ، أو أن يفرض ما يراه ملائماً من الشروط على ممارسة مؤسسة النقل الجوي لتلك الامتيازات ، في أية حالة لا تتمكن فيها مؤسسة النقل الجوي من تطبيق القوانين أو الأنظمة الخاصة بالطرف المتعاقد الذي منح تلك الامتيازات ، أو في أية حالة لا تتمكن تلك المؤسسة من التشغيل طبقاً للشروط الموضوعية ضمن الاتفاقية الحالية ، شريطة أن لا يكون التطبيق الفوري أو فرض الشروط ضرورياً لمنع وقوع مخالفات أخرى للقوانين والأنظمة ، هذا الحق تجري ممارسته فقط بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الآخر . وفي مثل هذه الحالة فإن المشاورات يجب أن تجري خلال فترة (٣٠) يوماً من تاريخ طلب أي من الطرفين المتعاقدين للمشاورات .

المادة الرابعة

مبادئ تشغيل الخدمات المتفق عليها

- ١- يجب أن تكون لمؤسسات النقل الجوي التابعة للطرفين المتعاقدين فرصة عادلة ومتكافئة لتشغيل الخدمات المتفق عليها على الخطوط الجوية المحددة بين إقليميهما .
- ٢- في حالة تشغيل الخدمات المتفق عليها ، فإن مؤسسات النقل الجوي التابعة لكل من الطرفين المتعاقدين يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح مؤسسات النقل الجوي التابعة للطرف المتعاقد الآخر حتى لا تؤثر على الخدمات التي تقدمها مؤسسة النقل الجوي الأخرى على كافة الخطوط أو على جزء من نفس الخطوط .
- ٣- إن الخدمات الجوية المقدمة من قبل مؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل الطرفين المتعاقدين ، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الجمهور للنقل على الخطوط الجوية المحددة وأن يكون هدفها الرئيسي تحديد عامل حمولة معقول وسعة كافية لتلبية الاحتياجات المتوقعة من ركاب ، بضائع ، و بريد القادمة من والمتوجهة إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر الذي عين مؤسسة النقل الجوي . وإن تحديد نقل الركاب ، والبضائع والبريد المأخوذة والمنزلة في نقاط على الخطوط المحددة في أقاليم الدول غير تلك الدول التي عينت مؤسسة النقل الجوي يجب أن تكون طبقاً للمبادئ العامة للسعة والتي تنطبق بـ :

١- متطلبات النقل من وإلى إقليم الطرف المتعاقد الذي قام بتعيين مؤسسة النقل الجوي .

ب - متطلبات النقل للمنطقة التي تمر بها مؤسسات النقل الجوي بعد الأخذ بعين الاعتبار لخدمات النقل الأخرى التي تقوم بها مؤسسات النقل الجوي التابعة لدول تلك المنطقة .

ج - متطلبات عمليات مؤسسة النقل الجوي .

المادة الخامسة

تطبيق القوانين

١- إن القوانين وأنظمة أحد الطرفين المتعاقدين المتعلقة بدخول وخروج الطائرات العاملة في الملاحة الجوية الدولية من وإلى إقليمه بخصوص التشغيل والملاحة لتلك الطائرات خلال وجودها في إقليمه ، يجب أن تطبق على الطائرات التابعة لمؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، ويجب الالتزام بها من قبل هذه الطائرات عند الدخول إلى أو الخروج من وخلال وجودها في إقليم الطرف المتعاقد الأول .

٢- إن قوانين وأنظمة أحد الطرفين المتعاقدين المتعلقة بدخول وخروج الركاب ، أطقم الطائرة أو الشحن من إقليمه بما في ذلك التعليمات المتعلقة بالدخول ، التصريح ، الهجرة ، الجوازات ، الجمارك والحجر الصحي ، يجب مراعاتها مباشرة أو نيابة عن هؤلاء الركاب ، طاقم الطائرة أو الشحن من قبل مؤسسة النقل الجوي التابعة للطرف المتعاقد الآخر عند الدخول إلى ، الخروج من أو المكوث في إقليم الطرف المتعاقد الأول .

المادة السادسة

الاعتراف بالشهادات والرخص

شهادات صلاحية الطائرات ، شهادات الأهلية ، والإجازات الصادرة أو المعتبرة ملزمة لأحد الطرفين المتعاقدين ولا تزال سارية المفعول ، يجب الاعتراف بها باعتبارها ملزمة للطرف المتعاقد الآخر لأغراض تشغيل الخدمات المتفق عليها .

يحتفظ كل طرف متعاقد بحقه ، في رفض الاعتراف بشهادات الأهلية والإجازات الممنوحة لرعاياه أو المعتبرة ملزمة لدوله أخرى ، وذلك لأغراض الطيران فوق إقليمه .

مكتبة
من الأصل

المادة السابعة
أمن الطيران

- ١- تمسحيا مع الحقوق والالتزامات بمقتضى القانون الدولي ، يؤكد الطرفان المتعاقدان بأن التزاماتهما تجاه بعضهما البعض لحماية أمن الطيران المدني ضد أعمال التدخل غير المشروع تشكل جزءا مكمل لهذه الاتفاقية .
- ٢- على الطرفين المتعاقدين وبدون تقييد لعمومية حقوقهما والالتزاماتهما بمقتضى القانون الدولي أن يتصرفا بشكل خاص وفقا لأحكام اتفاقية الجرائم وبعض الأفعال الأخرى التي تتركب على متن الطائرات والموقعة في طوكيو بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٦٣ ، واتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة في لاهاي بتاريخ ١٦ كانون أول ١٩٧٠ ، واتفاقية قمع الأفعال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في مونتريال بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٧١ ، وأية اتفاقيات جماعية تحكم أمن الطيران يرتبط بها الطرفان المتعاقدان .
- ٣- على الطرفين المتعاقدين أن يقدموا عند الطلب كل المساعدة الضرورية إلى كل منهما لمنع لعمال الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية ، أو أية أعمال أخرى غير مشروعة والتي تتركب ضد سلامة هذه الطائرات ، ركابها ، أطقمها ، المطارات وتجهيزاتها وخدمات الملاحة الجوية ومنع أي تهديد آخر ضد أمن الطيران المدني .
- ٤- يجب على الطرفين المتعاقدين العمل طبقا لأحكام أمن الطيران الموضوعة من قبل منظمة الطيران المدني الدولي والمحددة في صورة ملاحق معاهدة الطيران المدني الدولي بقدر ما تكون تلك الأحكام الأمنية سارية على الطرفين المتعاقدين ، كما ويجب عليهما إلزام مستثمري الطائرات المسجلة لديهما والمستثمرين الذين يكون المركز الرئيسي لأعمالهم أو محل إقامتهم الرئيسية في إقليميهما ، وكذلك مستثمري المطارات في إقليميهما ، بأن يعملوا وفقا لأحكام أمن الطيران المدني المشار إليها .

- ٥- يوافق كل طرف متعاقد على أنه يجوز إلزام هؤلاء المستثمرين للطائرات لمراعاة أحكام أمن الطيران المشار إليها في الفقرة (٤) أعلاه والتي يطلبها الطرف المتعاقد الآخر بالنسبة للدخول إلى أو المغادرة من أو خلال العبور في إقليم ذلك الطرف المتعاقد .
- ٦- وعلى كل طرف متعاقد أن يتأكد من التطبيق الفعال للإجراءات الكافية داخل إقليمه لحماية الطائرات وأن يفتش المسافرين والطاقم والأمتعة المحمولة باليد ، البضائع ، الشحن ومستودعات الطائرات وذلك قبل وأثناء صعود المسافرين أو تحميل البضائع .
- ٦- على كل طرف متعاقد أن ينظر بعين العطف لأي طلب يقدمه الطرف المتعاقد الآخر ، لاتخاذ إجراءات أمنية خاصة في مواجهة تهديد معين .
- ٧- على كل طرف متعاقد أن ينظر أيضا بعين العطف لطلب الطرف المتعاقد الآخر بالدخول في ترتيبات إدارية متبادلة تمكن سلطات الطيران لأحد الطرفين المتعاقدين بإجراء تقييم خاص به للإجراءات الأمنية المتوفرة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر والخاصة بمستثمري الطائرات والمتعلقة بالرحلات الجوية المتجهة إلى إقليم الطرف المتعاقد الأول .
- ٨- يقوم كل طرف متعاقد عند وقوع حادث أو تهديد بحادث من حوادث الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية أو أي فعل من الأفعال الأخرى غير المشروعة ضد سلامة هذه الطائرات ، ركابها ، أطقمها ، المطارات أو تجهيزات وخدمات الملاحة الجوية ، بمساعدة الطرف الآخر عن طريق تسهيل الاتصالات وغيرها من التدابير الملائمة التي تستهدف الإسراع في إنهاء الحادث أو وضع حد للتهديد به وذلك بسرعة وأمان .
- ٩- عندما يكون لدى طرف متعاقد أسس معقولة للاعتقاد بأن الطرف المتعاقد الآخر قد أخل بأحكام هذه المادة ، فإنه يحق للطرف المتعاقد الأول طلب مشاورات فورية مع الطرف المتعاقد الآخر .

مكرر من الأصل

المادة الثامنة
السلامة الجوية

- ١- يجوز لكل طرف متعاقد أن يطلب في أي وقت إجراء مشاورات حول معايير السلامة في أي مجال يتعلق بالطائرة وملاحيتها أو عملياتهم المعمول بها من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، ويتوجب عقد هذه المشاورات خلال مدة ثلاثين (٣٠) يوماً من تقديم الطلب أعلاه
- ٢- فإذا تبين لأحد الطرفين المتعاقدين بعد إجراء مثل هذه المشاورات بأن الطرف المتعاقد الآخر لا يطبق ولا ينفذ بالمعالية الحد الأدنى لمعايير السلامة الجوية المعمول بها في حينه وفق معاهدة شيكاغو ، فعلى الطرف المتعاقد الأول إخطار الطرف المتعاقد الآخر بالنتائج التي توصل إليها ، والخطوات الضرورية التي يلزم اتخاذها لتتواءم مع تلك المعايير وأنه على الطرف المتعاقد الآخر اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة . إن فشل الطرف المتعاقد الآخر في اتخاذ الخطوات التصحيحية المناسبة خلال فترة (١٥) يوماً أو أي فترة أطول يتفق عليها ، يعد سبباً لتطبيق المادة (٣) من هذه الاتفاقية .
- ٣- بالرغم من الشروط الواردة في المادة (٣٣) من معاهدة شيكاغو ، فإنه من المتفق عليه أن أية طائرة يتم تشغيلها بواسطة مؤسسات النقل الجوي المعينة على الخدمات من وإلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر يمكن أن تخضع للفحص الداخلي والخارجي بواسطة المندوبين المفوضين من قبل الطرف المتعاقد الآخر أثناء تواجدها في إقليم الطرف المتعاقد الآخر للتأكد من صلاحية الشهادات ، والتراخيص الخاصة بها ، وبملاحيتها ، وكذلك للتأكد من حالة الطائرة العامة ومعداتها أدلتها (والتي يشار إليها من خلال هذه المادة " بالتفتيش الميداني") شريطة أن لا يتسبب ذلك في حدوث تأخير غير مبرر للطائرة .

٤- إذا أدت أي من التفتيشات الميدانية إلى الاستنتاجات التالية :

- أ- ان الطائرة ، أو تشغيلها لا يتفقان بشكل يدعو للقلق مع مستوى الحد الأدنى للسلامة الجوية المنصوص عليها في معاهدة شيكاغو ، أو

- ب- افتقار التنفيذ الفعال بشكل يدعو للقلق لمستويات الصيانة المقررة بموجب مقاييس السلامة الجوية المعمول بها في حينه وفق معاهدة شيكاغو .
- ج- ان أي من شهادات أو أدلة الطائرة غير ساري المفعول .

فيحق للطرف المتعاقد الذي يجري التفتيش الميداني وفقاً للأغراض التي نصت عليها المادة (٣٣) من معاهدة شيكاغو الاستنتاج بأن المتطلبات التي بموجبها أصدرت الشهادات أو التراخيص المتعلقة بالطائرة أو بملاحيتها أو تلك التي بموجبها اعتبرت إنها سارية ، أو ان المتطلبات التي تم بموجبها تشغيل الطائرة لا تتطابق أو ترقى عن المعايير الدنيا المعمول بها وفق معاهدة شيكاغو . عندها يتم تطبيق الفقرة (٦) من هذه المادة .

٥- في حالة رفض ممثل مؤسسة النقل الجوي المعينة لأسباب غير مبررة إجراء الفحص الميداني لطائرة تشغل من قبل مؤسسات النقل الجوي المعينة من أحد الطرفين المتعاقدين طبقاً للفقرة (٣) من هذه المادة ، فإنه يجوز للطرف المتعاقد الآخر أن يستنتج ان القلق المشار إليه في الفقرة (٤) من هذه المادة قد تحقق وهو الأمر الذي يؤدي إلى الاستنتاجات المشار إليها في تلك الفقرة .

٦- يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحقه في إيقاف أو تعديل ترخيص التشغيل لمؤسسة ، أو مؤسسات النقل الجوي التابعة للطرف المتعاقد الآخر فوراً في حالة استنتاج الطرف المتعاقد الأول بأن اتخاذ إجراءات لورية ضرورية لسلامة عمليات مؤسسة النقل الجوي ، سواء كان ذلك نتيجة الفحص الميداني أو جراء رفض إجراء الفحص الميداني أو بسبب رفض عقد المشاورات أو غير ذلك .

٧- يجب إيقاف أي إجراء يتخذ من قبل أحد الطرفين المتعاقدين طبقاً للفقرتين (٢) أو (٦) أعلاه ، في حالة إنتهاء الأسباب التي أدت إلى اتخاذه .

٨- يقتضي على كل من الطرفين المتعاقدين حث شركات الطيران المعينة من قبل أي منهما على اشتراط التبليغ المسبق للحصول على موافقة سلطات الطيران المدني التابعة لأي من الطرفين المتعاقدين ، عند اعتزام أي شركة طيران معينة تأجير طائرة غير مملوكة لها سواء كانت مسجلة في دولة المستثمر أو دولة أخرى ، وذلك بغرض استثمارها في إقليم أي من الطرفين المتعاقدين على النقاط المنطق عليها بهذه الاتفاقية .

٩- طبقاً للمادة (٨٣ مكرر) من معاهدة الطيران المدني الدولي ، فإنه يجوز نقل المسؤوليات والمهام بشكل كلي أو جزئي بالنسبة لجوانب السلامة لاستخدام الطائرات المؤجرة ، المناطة لها دولة شركة الطيران المستأجرة للطائرة ، والتي ستقبل الطائرة المؤجرة تحت إشرافها .

مكتبة
من الأصل

المادة التاسعة
الإعفاء من الرسوم والضرائب

١- يجب أن يعفي كل طرف متعاقد بناء على مبدأ المعاملة بالممثل مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، إلى أقصى حد ممكن وفقاً للقوانين الوطنية المطبقة لديه من قيود الاستيراد ، الرسوم الجمركية ، الرسوم الضريبية ، رسوم التفتيش وأية رسوم أو ضرائب محلية أخرى على الطائرات ، وقود الطائرات ، زيوت التشحيم ، المعدات الفنية المستهلكة ، قطع الغيار ويشمل ذلك محركات الطائرات ، المعدات المعتادة ، مخزونات الطائرات (يشمل المشروبات ، التبغ وأية منتجات معدة للبيع للركاب خلال الرحلة بكميات محددة) وأية مواد أخرى معدة فقط للاستعمال لأغراض عمليات الطائرات أو الخدمات على متنها التابعة لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعنية لذلك الطرف المتعاقد الآخر والتي تستثمر الخدمات المتعلق عليها ، بالإضافة إلى كوبونات تذاكر السفر ، أجهزة الحجز الآلي (CRS) ، بوالص الشحن ، وأية مطبوعات تحمل شعار المؤسسة وأية مواد دعائية توزع مجاناً من قبل تلك المؤسسة المعنية أو المؤسسات .

٢- تطبق الإعفاءات الممنوحة بموجب هذه المادة على العناصر الواردة في الفقرة (١) من هذه المادة .

أ- المواد التي تدخل إلى إقليم أي من الطرفين المتعاقدين من قبل مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر أو من ينوب عنها والتي تبقى على متن الطائرات التابعة لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل أحد الطرفين المتعاقدين عند الوصول إلى أو المغادرة من إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

ب- المواد المحمولة داخل الطائرة التابعة لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل أحد الطرفين المتعاقدين إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر والمعدة للاستعمال أثناء تشغيل الخدمات المتعلق عليها ، سواء تم استعمال أو استهلاك هذه المواد كلياً أو جزئياً داخل إقليم الطرف المتعاقد الذي بمنح تلك الإعفاءات ، شريطة عدم التصرف بتلك المواد في إقليم ذلك الطرف المتعاقد .

٣- المعدات المعتادة والمستعملة لأغراض الطيران وكذلك المواد والمون التي يحتفظ بها عادة على متن طائرات مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل أي طرف متعاقد يمكن أن تفرغ في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، فقط بموافقة سلطات الجمارك التابعة لذلك الإقليم .

في هذه الحالة يمكن وضع هذه المعدات تحت إشراف تلك السلطات إلى أن يصاد تصديرها أو التخلص منها طبقاً لأنظمة الجمارك .

المادة العاشرة
استبدال الطائرات

يحق لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعنية لدى أي من الطرفين المتعاقدين استبدال طائرة بطائرة أخرى أثناء استثمارها الخدمات المتعلق عليها على الطرق المحددة في نقطة تقع في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وذلك ضمن الشروط التالية :-

- أ- أن يكون الاستبدال مبرراً باقتنصاديات التشغيل .
- ب- أن لا تزيد سعة الطائرة المسيرة من إقليم الطرف المتعاقد الآخر عن سعة الطائرة المسيرة من بلد المنشأ .
- ج- أن يكون حجم النقل العابر كافياً .
- د- أن لا تعرض مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي للجمهور ، بالإعلانات أو بأية وسيلة أخرى أنها تقوم برحلة تنطلق من النقطة التي يتم فيها الاستبدال .
- هـ- أن تخضع جميع الإجراءات المتعلقة باستبدال الطائرة لأحكام المادة الرابعة من هذه الاتفاقية .

مكتبة
من الأصل

المادة الحادية عشرة
إجور المطارات

يجوز لكل طرف متعاقد أن يفرض أو يسمح بفرض أجور معقولة وعادلة مقابل استعمال المطارات العامة وغيرها من التسهيلات الخاضعة لسيطرته بشرط ألا تكون هذه الأجور أعلى من الأجور المفروضة على جميع الطائرات الأخرى العاملة في خدمات دولية مماثلة .

المادة الثانية عشرة
التعريفات

- ١- التعريفات المستوفاة من قبل مؤسسة النقل الجوي التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بالنقل من وإلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر يجب أن توضع بمستويات معقولة مع مراعاة جميع العوامل ذات العلاقة بما في ذلك كلفة التشغيل ، الربح المعقول وخصائص الرحلة ومزايا الخدمة .
- ٢- التعريفات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة يجب أن يتم الموافقة عليها إن أمكن من قبل مؤسسات النقل الجوي المعنية التابعة للطرفين المتعاقدين بعد التباحث مع حكومتيهما المعنيتين والتشاور مع مؤسسات النقل الجوي الأخرى إن كان ذلك ملائماً ، ومع ذلك إذا لم تبدي سلطات الطيران لأي من الطرفين المتعاقدين اعتراضها على التعريفات المقترحة خلال فترة ثلاثون (٣٠) يوماً من تاريخ التقديم تعتبر هذه التعريفات مصادقة عليها .
- ٣- تبقى التعريفات الموضوعية وفقاً لأحكام هذه المادة نافذة المفعول إلى أن يتم وضع تعريفات جديدة ، وبالرغم من ذلك لا يجوز تمديد تطبيق التعريفات لأكثر من اثني عشر (١٢) شهراً بعد تاريخ انتهائها .
- ٤- إذا لم يتفق على التعريفات وفقاً للفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة ، أو إذا قدم إشعار الاعتراض خلال الفترة المبينة وفقاً للفقرة (٣) من هذه المادة ، فعلى سلطات الطيران لكلا الطرفين المتعاقدين تحديد التعريفات بالاتفاق فيما بينهما .
- ٥- إذا لم تتمكن مؤسسات النقل الجوي لكلا الطرفين المتعاقدين من الاتفاق على أي تعريفه مقدمه إليها بموجب الفقرة (٤) من هذه المادة ، فإنه يجب حل النزاع طبقاً لشروط المادة (١٧) من هذه الاتفاقية .
- ٦- استناداً للنصوص الفقرة (٤) من هذه المادة ، فإنه لا يمكن لأي تعريف أن تدخل إلى حيز التنفيذ إذا لم يتم الموافقة عليها من قبل أي طرف متعاقد .

المادة الثالثة عشرة
تحويل فائض الإيرادات

١- يحق لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل أحد الطرفين المتعاقدين بحرية بيع خدمات النقل الجوي في إقليم الطرف المتعاقد الآخر سواء بشكل مباشر أو عن طريق وكيل وفقاً للإجراءات المطبقة في كلا الطرفين المتعاقدين ، وذلك بالعملية المحلية أو بأي عمله حره قابلة للصرف طبقاً للسياسات المالية المتبعة لدى كل طرف .

٢- تتمتع مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل الطرفين المتعاقدين بحرية تحويل فائض الإيرادات على النفقات المحصلة من الإقليم الذي تم فيه البيع إلى موطنها الأصلي . ويتضمن مثل هذا الصافي من التحويل إيرادات المبيعات ، التي تمت مباشرة أو عن طريق وكيل خدمات النقل الجوي ، والخدمات المساعدة الإضافية والسفانة التجارية المستحقة على مثل هذه الإيرادات أثناء إيداعها بقصد التحويل .

٣- الإيرادات والأرباح المحصلة من قبل مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي لأي طرف متعاقد في إقليم الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بنقل الركاب ، البضائع والبريد ، يجب أن تعفى من جميع الرسوم ، الغرامات والضرائب .

المادة الرابعة عشرة
الموافقة على جداول المواعيد

على مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل كل طرف متعاقد أن تقدم جداول مواعيد رحلاتها إلى سلطات طيران الطرف المتعاقد الآخر خلال فترة لا تتجاوز الثلاثين (٣٠) يوماً قبل تقديم الخدمات على الطرق المحددة ، وذلك للمصادقة عليها .

ويطبق هذا أيضاً على التغييرات اللاحقة ، ويجوز تعديل هذه المدة من وقت لآخر بواسطة هذه السلطات .

مكتبة
من الأصل

المادة الخامسة عشرة
المشاورات والتعديلات

- ١- تتشاور بين الحين والآخر سلطات الطيران المدني لكلا الطرفين المتعاقدين فيما بينهما وبروح من التعاون الوثيق وذلك لتأكيد تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية بالشكل المناسب ومراعاة ملاحظاتها .
- ٢- إذا ارتأى أي من الطرفين المتعاقدين ضرورة إجراء تعديل على أي بند من هذه الاتفاقية ، فإنه يجوز له طلب إجراء مشاورات مع الطرف المتعاقد الآخر . يمكن لهذه المشاورات (والتي يمكن أن يتم التحضير لها بمحادثات بين سلطتي الطيران المدني في كلا البلدين) أن تبدأ خلال فترة (٦٠) يوما من تاريخ الطلب ، ما لم يتفق كلا الطرفين المتعاقدين على تمديد هذه الفترة . التعديلات المتفق عليها يجب أن تحظى بموافقة كلا الطرفين المتعاقدين طبقا للإجراءات الدستورية اللازمة لديه وتدخل إلى حيز التنفيذ في اليوم الذي يتم فيه تبادل المذكرات الدبلوماسية فيما بينهما التي تبين تلك الموافقة .
- ٣- إذا كانت التعديلات تتعلق بالملحق فقط ، فإن المشاورات المباشرة يجب أن تتم بين سلطتي الطيران المدني لكلا الطرفين المتعاقدين ، وعندما تتفق السلطات على ملحق جديد ، فإن التعديلات المتفق عليها تصبح نافذة من اليوم الذي تم الاتفاق عليها من قبل سلطتي الطيران المدني .

المادة السادسة عشرة
المعاهدات الجماعية

في حالة عقد أية معاهدة جماعية عامة تتعلق بالنقل الجوي ، وأصبح الطرفين المتعاقدين مرتبطين بها ، فيجب أن تعدل هذه الاتفاقية لتطابق أحكام تلك المعاهدة .

المادة السابعة عشرة
فض الخلافات

- ١- إذا نشأ أي خلاف بين الطرفين المتعاقدين على تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ، فيجب على الطرفين المتعاقدين في أول الأمر محاولة فض الخلاف بينهما بطريق المفاوضات .
- ٢- إذا فشل الطرفان المتعاقدان في تسوية الخلاف عن طريق المفاوضات فيمكن لهما إحالة الخلاف لاتخاذ قرار بذلك إلى شخص أو هيئة ، وإذا لم يتفقا على ذلك فيمكن إحالة الخلاف إلى هيئة تتكون من ثلاثة محكمين بناء على طلب أي طرف متعاقد . يقوم كل طرف متعاقد بتعيين محكم واحد والثالث يعين من قبل المحكمين الاثنين ، يقوم كل طرف متعاقد بترشيح محكم خلال فترة (٦٠) يوما من تاريخ تسلم أي من الطرفين المتعاقدين إشعاراً من الطرف المتعاقد الآخر بالطرق الدبلوماسية بطلب التحكيم وتعيين المحكم الثالث خلال فترة (٦٠) يوما أخرى . وإذا فشل أي من الطرفين المتعاقدين بتعيين محكم خلال المدة المحددة ، أو إذا لم يعين المحكم الثالث في الفترة المحددة فيمكن لأي طرف متعاقد أن يطلب من رئيس منظمة الطيران المدني الدولي بتعيين محكم أو محكمين كما تتطلبه الحاجة . في هذه الحالة يكون المحكم الثالث من رعايا دولة ثالثة ويقوم بتنفيذ مهامه كرئيس لهيئة التحكيم .
- ٣- يجب على الطرفين المتعاقدين الإمتثال لأي قرار يصدر طبقاً للفقرة (٢) من هذه المادة .
- ٤- يتحمل كل طرف متعاقد التكاليف المترتبة على المحكم الذي قام بتعيينه وأي جهال مساعد ، ويقوم الطرفان المتعاقدان بالتساوي بتحمل التكاليف الأخرى المترتبة على أنشطة هيئة التحكيم بما فيها الرئيس .
- ٥- في حالة عدم تمكن أي من الطرفين المتعاقدين أو عدم تمكن مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل أي من الطرفين المتعاقدين في الإمتثال إلى القرار الصادر طبقاً لهذه المادة ، فيمكن للطرف المتعاقد الآخر أن يحدد ، يعلق أو يوقف أية حقوق أو امتيازات ممنوحة له بمقتضى الاتفاقية الحالية للطرف المتعاقد الآخر غيابياً أو لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعنية والتابعة لذلك الطرف المتعاقد .

مكتبة
من الأصل

المادة الثامنة عشرة

الإحصائيات

يجب على سلطات الطيران لأي طرف متعاقد أن تقوم وبناء على طلب سلطات الطيران من الطرف المتعاقد الآخر بتزويدها بالمعلومات الدورية أو غيرها من البيانات الإحصائية التي تطلبها وبصوره معقولة لغرض إعادة النظر في السعة المعروضة على الخدمات المتلق عليها من قبل مؤسسات النقل الجوي المعنية التابعة للطرفين المتعاقدين .

المادة التاسعة عشرة

إنهاء الاتفاقية

١- يجب أن يكون عقد هذه الاتفاقية لمدة غير محدودة من الزمن .

٢- بحق لأي طرف متعاقد في أي وقت أن يخطر الطرف المتعاقد الآخر بقراره بإنهاء هذه الاتفاقية ، مثل هذا الإخطار يجب أن يبلغ في نفس الوقت إلى منظمة الطيران المدني الدولي ، في مثل هذه الحالة فإن الاتفاقية تعتبر بحكم المنتهية بعد مرور (١٢) شهرا من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الآخر للإخطار إلا إذا سحب هذا الإخطار بالاتفاق قبل انقضاء هذه المدة .
وفي حالة عدم الإقرار باستلام ذلك الإخطار من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، فإن ذلك يعتبر في حكم الاستلام بعد مضي (١٤) يوما من تاريخ تسلم منظمة الطيران المدني الدولي للإخطار .

المادة العشرون

تسجيل الاتفاقية لدى منظمة الطيران المدني الدولي

يجب أن تسجل هذه الاتفاقية وأية تعديلات عليها ، بما في ذلك تبادل المذكرات لدى منظمة الطيران المدني الدولي (الأيكاو) من قبل أي من الطرفين المتعاقدين .

المادة الحادية والعشرون
اتفاقيات الرمز المشترك

١ . عند تشغيل أو تسويق الخدمات الجوية على الخطوط المتلق عليها بجدول الطرق الجوية الملحق بهذه الاتفاقية فإنه باستطاعة أي مؤسسة نقل جوي معينة من قبل أحد الطرفين المتعاقدين الدخول في ترتيبات في مجال رموز الرحلات المشتركة مع:-
(أ) شركة أو شركات طيران من نفس البلد الطرف المتعاقد الآخر.
(ب) شركة أو شركات طيران من بلد الطرف المتعاقد الآخر.
(ج) شركة أو شركات طيران تابعة لبلد طرف ثالث، شريطة أن تقوم سلطات بلد الطرف الثالث بمنح حقوق مماثلة لمؤسسات النقل الجوي للطرف الآخر والسماح لها بالتشغيل وتقديم خدماتها بالاتفاق مع شركات أخرى من وإلى وعبر إقليم الطرف الثالث.

٢ . تخضع شروط الترتيبات المذكورة أعلاه عند ممارستها من قبل كافة مؤسسات النقل الجوي للآتي:-
(أ) حيابة حقوق النقل الجوي اللازمة.
(ب) أن تلي بالمتطلبات اللازمة لمثل هذه الترتيبات.
(ج) أن توضح لمشترى التذاكر التي تباع في نقاط البيع المختلفة اسم مؤسسة النقل الجوي التي تقوم بالتشغيل لكل مقطع ومع أي من المؤسسات الجوية المتعاقدة سيكون للمشتري علاقة تعاقدية.

٣ . تعطى الأولوية لشركات الطيران المعنية في كلا البلدين عند تشغيل رحلات جوية مع طرف ثالث.

مكتبة
من
الأصل

المادة الثانية والعشرون
الدخول إلى حيز التنفيذ

١. تطبق هذه الاتفاقية ولاحقها بصورة مؤقتة من تاريخ التوقيع عليها ، ويعلق تطبيق اتفاقية النقل الجوي القديمة الموقعة بين الطرفين المتعاقدين .
٢. تدخل هذه الاتفاقية إلى حيز التنفيذ النهائي بعد مضي ثلاثون يوماً من تبادل المذكرات بالطرق الدبلوماسية والتي تؤكد أنه قد تم الموافقة عليها طبقاً للإجراءات الدستورية للطرفين المتعاقدين .
٣. عند الدخول إلى حيز النفاذ ، فإن هذه الاتفاقية يجب أن تحل مكان اتفاقية النقل الجوي الموقعة بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية اليمنية بتاريخ ١٩٧٥/١١/١١ .

حرر في عمان هذا اليوم ٩ من شهر تشرين أول عام ٢٠٠٣ م بنسختين أصليتين باللغة العربية.

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية	عن حكومة الجمهورية اليمنية
حنا النجار	حامد أحمد فرج
مدير عام	رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة
سلطة الطيران المدني	للطيران المدني والأرصاد

ملحق الطرق الجوية

جدول الطريق ١

الطرق التي يمكن تشغيل خدمات جوية عليها من قبل مؤسسات النقل الجوي المعينة في الأردن :-

نقاط مغادره	نقاط توسط	نقاط في اليمن	نقاط فيمما وراء اليمن
الأردن	نقاط	نقاط	نقاط

جدول الطريق ٢

الطرق التي يمكن تشغيل خدمات جوية عليها من قبل مؤسسات النقل الجوي المعينة في اليمن :-

نقاط مغادره	نقاط توسط	نقاط في الأردن	نقاط فيمما وراء الأردن
اليمن	نقاط	نقاط	نقاط

ملاحظات :-

- ١- يحق لمؤسسات النقل الجوي المعينة حذف أي أو بعض النقاط الواردة في الطرق الجوية المحددة وذلك على جزء من أو جميع الرحلة .
- ٢- ليس من الضروري التشغيل بالترتيب على أي من الطرق الجوية المحددة .
- ٣- يحق لمؤسسات النقل الجوي المعينة لدى الطرفين المتعاقدين إنهاء أية خدمة من خدماتها الجوية المتعلق عليها في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

مكتبة
من الأصل

قرار صادر بالاستناد لقانون

المؤسسات التطوعية لإعمار المدن

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٠ بالاستناد لأحكام المادتين الثانية والثالثة من قانون المؤسسات التطوعية لإعمار المدن رقم (٦٠) لسنة ١٩٨٥ الموافقة على ما يلي:-
أولاً: اعتبار مدينة سحاب من المدن التي ينطبق عليها أحكام القانون المشار إليه اعلاه.
ثانياً: إنشاء مؤسسة تطوعية باسم مؤسسة إعمار مدينة سحاب وفقاً لأحكام القانون اعلاه.

* * * * *

قرار بترخيص إصدار

مطبوعة صحفية أسبوعية

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٠ بالاستناد لأحكام المادتين (١٢، ١٧) من قانون المطبوعات والنشر رقم (٨) لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته - الموافقة على منح حزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية رخصة إصدار مطبوعة صحفية سياسية أسبوعية في عمان باللغة العربية تحت اسم "البديل" وأن يكون السيد محمد حمدان عبدالرحمن الفاق رئيس التحرير المسؤول.

* * * * *

تأسيس الأحزاب السياسية

إعلان

صادر عن وزير الداخلية

- استناداً لأحكام الفقرة (أ) من المادة (١٠) من قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢م، أعلن عن تأسيس حزب (العدالة والتنمية الأردني) بما يتفق في نظامه الأساسي المقدم لهذه الوزارة والبيانات والوثائق المرفقة به، وضمن أحكام الدستور وقانون الأحزاب السياسية المعمول بها وما يتضمنه الميثاق الوطني.

وزير الداخلية

المهندس سمير الحباشنة

تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية

ومعايير التدقيق

المادة (١): تسمى هذه التعليمات (تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق) لسنة ٢٠٠٤ ويعمل بها اعتباراً من ١ / ٣ / ٢٠٠٤.

المادة (٢): مع مراعاة المعاني المخصصة للتعريف الواردة في قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه ، يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ، ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الهيئة	: هيئة الأوراق المالية
المجلس	: مجلس مفوضي الهيئة
الرئيس	: رئيس المجلس
السوق/ السوق المالي	: بورصة عمان أو أي سوق لتداول الأوراق المالية مرخص من الهيئة وفقاً لأحكام هذا القانون
الشخص	: الشخص الطبيعي أو الاعتباري
المصدر	: الشخص الاعتباري الذي يصدر أوراقاً مالية أو يعلن عن رغبته في إصدارها.
السيطرة	: القدرة المباشرة أو غير المباشرة على ممارسة تأثير فعال على أعمال شخص آخر و قراراته.
الحليف	: الشخص الذي يسيطر على شخص آخر أو هو مسيطر عليه من الشخص الآخر أو الذي يشترك معه في كونه مسيطراً عليه من قبل شخص واحد.
المعلومة الجوهرية	: أي واقعة أو معلومة قد تؤثر في قرار الشخص لشراء الورقة المالية أو الاحتفاظ بها أو بيعها أو التصرف بها.

مكتبة من الأصول

- المعلومات الداخلية : المعلومات غير المعلن عنها المتعلقة بمصدر أو أكثر، أو بورصة مالية أو أكثر، والتي قد تؤثر على سعر أي ورقة مالية في حال الإعلان عنها، ولا يشمل ذلك الاستنتاجات المهنية على الدراسات والبحوث والتحليل الاقتصادية المالية.
- البيان العلني : الإعلان مدفوع الأجر أو الإداء بتصريح ينشر في صحيفة يومية واحدة على الأقل.
- الشخص المطلع : الشخص الذي يطلع على المعلومات الداخلية بحكم منصبه أو وظيفته.
- الشركة الأم : الشركة التي تسيطر على شركة أو شركات أخرى (تدعى الشركات التابعة) عن طريق تملك أكثر من نصف رأسمالها و/أو أن يكون لها السيطرة على تأليف مجلس إدارتها، ويشمل ذلك الشركة القابضة.
- الشركة التابعة : الشركة التي تخضع لسيطرة شركة أم.
- الشركة الشقيقة : تعتبر الشركة شقيقة لشركة أخرى عندما تكون هاتان الشركتان مملوكتين أو تابعتين لشركة أم.
- حقوق الأقلية : هي ذلك الجزء الظاهر في البيانات المالية المجمعة من صافي نتائج أعمال وضافي موجودات شركة تابعة والمائد إلى الأسهم التي لا تمتلكها الشركة الأم بصورة مباشرة عن طريق شركات تابعة لها.
- الأقرباء : الزوج، الزوجة والأولاد القصر.

- المادة (٣): على الشركة المصدرة لأوراق مالية والتي تطلب إدراج أوراقها المالية في السوق ، تزويد الهيئة بالمعلومات والبيانات التالية:
- أ - تقرير صادر عن مجلس إدارة الشركة يتضمن ما يلي :
- ١ - نبذة مختصرة عن تأسيس الشركة وغاياتها الرئيسية ، وعلاقتها بالشركات الأخرى سواء كانت أم أو تابعة أو شقيقة أو حليفة (إن وجد) .
 - ٢ - وصف لأوراق المالية المصدر من قبل الشركة وتلك التي ترغب الشركة بإدراجها .
 - ٣ - تقييم مجلس الإدارة مدعماً بالأرقام لاداء الشركة والمرحلة التي وصلت إليها والإنجازات التي حققتها ، ومقارنتها مع الخطة الموضوعة .
 - ٤ - الأحداث الهامة التي مرت بها الشركة أو أثرت عليها من تاريخ تأسيسها وحتى تاريخ تقديم طلب الإدراج
 - ٥ - الخطة المستقبلية للشركة للسنوات الثلاث القادمة.
 - ٦ - أسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية والأوراق المالية المملوكة من قبل أي منهم وأقربائهم والمصدرة من قبل الشركة الأم أو التابعة أو الحليفة أو الشقيقة (إن وجد) وعضوية أي منهم في مجالس إدارات الشركات المساهمة الأخرى .
 - ٧ - أسماء كبار مالكي الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة وعدد الأوراق المالية المملوكة من قبل كل منهم إذا كانت تشكل (٥٪) أو أكثر من تلك الأوراق المالية المصدرة .

محكمة
من الأصل

ب- البيانات المالية للشركة والتي تشمل ما يلي :

- ١ - التقرير السنوي للشركة للسنة المالية السابقة لتاريخ تقديم طلب الإدراج والذي يتضمن تقرير مجلس الإدارة و البيانات المالية للشركة ، وتقرير مدققي حسابات الشركة .
- ٢ - البيانات المالية المرحلية مراجعة من قبل مدقق حساباتها والتي تغطي الفترة من نهاية السنة المالية السابقة وحتى نهاية الربع الأخير الذي يسبق تاريخ طلب الإدراج .

المادة (٤): على الشركة المصدرة التي توافق البورصة على إدراج أوراقها المالية الإعلان عن البيانات المالية السنوية والمرحلية ، وملخص عن تقرير مجلس الإدارة المقدم لغايات الإدراج والمشار إليها في المادة (٣) من هذه التعليمات ، وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ موافقة البورصة على الإدراج ، على أن تقوم الشركة بالإعلان قبل بدء تداول الأوراق المالية للشركة في السوق .

المادة (٥): أ - على الشركة المصدرة نشر نتائج أعمالها الأولية بعد قيام مدقق حساباتها بإجراء عملية المراجعة الأولية لها ، وذلك خلال خمسة وأربعين يوماً من انتهاء سنتها المالية كحد أقصى وتزويد الهيئة بنسخ عنها .
ب- يجب أن تتضمن النتائج الأولية المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة مايلي:

- ١ - صافي الإيرادات .
- ٢ - صافي الربح المتوقع قبل الضريبة .
- ٣ - مخصص ضريبة الدخل على الأرباح المتوقعة .
- ٤ - حقوق الأقلية في الأرباح .

- ٥ - صافي الربح العائد لمساهمي الشركة بعد اقتطاع مخصص الضريبة وحقوق الأقلية .
- ٦ - أرقام مقارنة للبنود من (١-٥) أعلاه مع السنة المالية السابقة .
- ٧ - خلاصة عن أعمال الشركة خلال السنة المالية .

المادة (٦): على مجلس إدارة الشركة المصدرة إعداد وتزويد الهيئة بالتقرير السنوي للشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر من انتهاء سنتها المالية ، والذي يجب أن يتضمن ما يلي :

- أ - كلمة رئيس مجلس الإدارة .
- ب- تقرير مجلس الإدارة والذي يجب أن يتضمن ما يلي :
 - ١- وصف لأنشطة الشركة الرئيسية وأماكنها الجغرافية ، وحجم الاستثمار الرأسمالي وعدد الموظفين في كل منها .
 - ٢- وصف للشركات التابعة وطبيعة عملها ومجالات نشاطها .
 - ٣- بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية ونبرة تعريفية عن كل منهم .
 - ٤- بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة من قبل الشركة وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم إذا كانت هذه الملكية تشكل ما نسبته ٥% فأكثر مقارنة مع السنة السابقة .
 - ٥- الوضع التنافسي للشركة ضمن قطاع نشاطها وأسواقها الرئيسية وحصتها من السوق المحلي ، وكذلك حصتها من الأسواق الخارجية إن أمكن .
 - ٦- درجة الاعتماد على موردين محددين و/ أو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) في حال كون ذلك يشكل (١٠%) فأكثر من إجمالي المشتريات و/ أو المبيعات أو الإيرادات على التوالي.

مكتبة
الأصل

- ٧- وصف لأي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة أو أي من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها مع الإشارة إلى الفترة التي يسرى عليها ذلك ، ووصف لأي براءات اختراع أو حقوق امتياز تم الحصول عليها من قبل الشركة.
- ٨- وصف لأي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها اثر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية ، والإفصاح عن تطبيق الشركة لمعايير الجودة الدولية.
- ٩- الهيكل التنظيمي للشركة المصدرة وعدد موظفيها وفئات مؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب لموظفي الشركة .
- ١٠- وصف للمخاطر التي تتعرض لها الشركة.
- ١١- الإنجازات التي حققتها الشركة مدعمة بالأرقام ، ووصفٌ للأحداث الهامة التي مرت على الشركة خلال السنة المالية.
- ١٢- الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للشركة.
- ١٣- السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة ، وذلك لمدة لا تقل عن خمس سنوات أو منذ تأسيس الشركة أيهما أقل وتمثيلها بيانياً ما أمكن ذلك .
- ١٤- تحليل للمركز المالي للشركة ونتائج أعمالها خلال السنة المالية.
- ١٥- التطورات المستقبلية الهامة بما في ذلك أي توسعات أو مشروعات جديدة، والخطة المستقبلية للشركة لسنة قادمة على الأقل وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال الشركة.

- ١٦- مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة ، ومقدار أي أتعاب عن خدمات أخرى تلقاها المدقق و/ أو مستحقة له .
- ١٧- بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي من أعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية وأقاربهم ، والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم ، كل ذلك مقارنة مع السنة السابقة .
- ١٨- المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا ذوو السلطة التنفيذية خلال السنة المالية بما في ذلك جميع المبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها ، والمبالغ التي دفعت لكل منهم كنفقات سفر وانتقال داخل المملكة وخارجها .
- ١٩- بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية.
- ٢٠- بدن بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة المصدرة مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف في الشركة أو أقاربهم .
- ٢١- مساهمة الشركة في حماية البيئة و خدمة المجتمع المحلي.
- ج - البيانات المالية السنوية للشركة مدققة من مدققي حساباتها مقارنة مع السنة السابقة والتي تشمل ما يلي :
- ١- الميزانية العامة .
- ٢- حساب الأرباح والخسائر .
- ٣- قائمة التدفق النقدي .
- ٤- بيان التغيرات في حقوق المساهمين .
- ٥- الإيضاحات حول البيانات المالية .

محكمة
مكة
من
الأصل

د - تقرير مدققي حسابات الشركة حول البيانات المالية السنوية للشركة والمتضمن بان إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة بموجب هذه التعليمات .

هـ - ١ - إقرار من مجلس إدارة الشركة بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية.

٢ - إقرار من مجلس الإدارة بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة .

٣ - إقرار بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير موقع من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي للشركة.

المادة (٧): على الشركة المصدرة نشر البيانات السنوية بعد إقرارها من قبل مجلس إدارتها وفور صدور تقرير مدققي الحسابات عليها وذلك قبل توزيعها على المساهمين على أن يتضمن النشر أيضاً خلاصة وافية عن تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدققي حسابات الشركة، وذلك خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة شهور من انتهاء سنتها المالية .

المادة (٨): أ - على مجلس إدارة الشركة المصدرة إعداد وتزويد الهيئة بتقرير نصف سنوي مقارن ونشر هذا التقرير خلال فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ انتهاء تلك الفترة.

ب- يجب أن يتضمن التقرير المشار إليه في الفقرة (أ) من هذه المادة ما يلي :

١ - الميزانية العامة .

٢ - حساب الأرباح والخسائر .

٣ - بيان التغيرات في حقوق المساهمين .

٤ - قائمة التدفق النقدي .

٥ - الإيضاحات الضرورية .

٦ - تقرير مدقق حسابات الشركة والذي يتضمن انه قام بإجراء مراجعة للقيود والبيانات المالية وذلك وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة بموجب هذه التعليمات .

٧ - ملخص موجز عن نتائج أعمال الشركة خلال الفترة مقارنة مع الخطة المستقبلية التي سبق وضعها.

المادة (٩): على الشركة المصدرة التي تقوم بتغيير سنتها المالية ، إعداد البيانات المالية المبينة أدناه والتي تغطي الفترة الانتقالية التي تمتد من نهاية السنة المالية السابقة وبداية السنة المالية الجديدة ، ونشرها وتزويد الهيئة بها وذلك خلال فترة لا تتجاوز (٤٥) يوماً من نهاية الفترة الانتقالية ، على أن تكون هذه البيانات المالية مدققة من مدققي حسابات الشركة :

أ - الميزانية العامة .

ب- حساب الأرباح والخسائر خلال الفترة الانتقالية .

ج- قائمة التدفق النقدي .

د - بيان التغيرات في حقوق المساهمين .

هـ - الإيضاحات حول البيانات المالية .

و - تقرير مدققي الحسابات للفترة الانتقالية .

المادة (١٠): على الشركة المصدرة إعلام الهيئة دون إبطاء بأي وسيلة تحقق السرعة المطلوبة و إصدار بيان علني فوراً عند توفر أي معلومة جوهرية وخاصة مايلي:

أ - التغيرات الهامة التي تطرأ على أي مما يلي :

١ - موجودات الشركة .

٢ - الالتزامات المترتبة على الشركة سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل

وأي حجوزات على موجوداتها .

٣ - هيكل رأس المال .

٤ - التصنيف الائتماني للشركة إن وجد وأي تغيير يطرأ عليه

٥ - منتجات الشركة .

٦ - التغيرات في ملكية اسهم الشركة التي تحدث تغييراً في السيطرة عليها .

ب- الصفقات الكبيرة التي تعقدها الشركة والغاء مثل هذه الصفقات ، وتقييم مجلس الإدارة للأثر المتوقع لها على ربحية الشركة ومركزها المالي.

مكتبة
مركز الأمل

- ج- العمليات ذات الطبيعة غير المتكررة والتي قد يكون لها اثر مادي على ارباح الشركة أو مركزها المالي .
- د- الكوارث والحرائق والحوادث وأثرها المتوقع على المركز المالي للشركة.
- هـ- أي خسائر مادية مفاجئة أثرت على المركز المالي للشركة مع بيان الأسباب.
- و- قرارات مجلس الإدارة الهامة التي قد تؤثر على أسعار الأوراق المالية المصدرة من قبلها بما في ذلك القرارات المتعلقة بما يلي :
- ١- إصدار أوراق مالية جديدة ، أو إطفاء أي أوراق مالية قائمة .
 - ٢- التغييرات في الاستثمارات الرأسمالية أو في غايات الشركة وأسواقها .
 - ٣- الشروع في الاندماج .
 - ٤- توزيع الأرباح .
 - ٥- شراء الشركة المصدرة لأسهمها وأي تصرف بها.
 - ٦- التصفية الاختيارية .
- ز - قرارات الهيئة العامة للشركة .
- ح- الدعوة لاجتماع هيئة عامة غير عادي.
- ط- تشكيل مجلس إدارة جديد للشركة واستقالة أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو مديرها العام و شغور مركز أي منهم وأسباب ذلك فور حدوثه ، و قرارات مجلس الإدارة بتعيين أعضاء جدد في المجلس و تعيين مدير عام جديد للشركة ومؤهلاته .
- ي- توقف الشركة أو أحد فروعها أو مصانعها أو الشركات التابعة لها عن العمل وأسباب ذلك.
- ك- الدعاوى التي أقامتها أو أقيمت عليها أو أي نزاعات قضائية أو عمالية والتي قد يكون لها اثر مادي على المركز المالي للشركة مع تزويد الهيئة بتقرير واف عن تلك الدعاوى أو النزاعات ، وأثرها المتوقع على ربحية الشركة ومركزها المالي .

- المادة (١١): أ) على الشركة المصدرة تزويد الهيئة بتقرير مفصل عن أي معلومة جوهرية مع نسخة عن البيان العلني، وذلك خلال أسبوع من حدوثها.
- ب) إذا نشر في إحدى وسائل الإعلام أي خبر يتعلق بمعلومة جوهرية تخص الشركة المصدرة، فعلى تلك الشركة إصدار بيان علني فوراً يؤكد أو ينفي أو يصحح ذلك الخبر وتزويد الهيئة بنسخة من ذلك البيان.
- المادة (١٢): على كل معتمد ممارس لأعمال الوساطة المالية في أي شركة خدمات مالية تزويد الهيئة بتقارير شهرية حول تعامله وأقربائه بالأوراق المالية بيعاً وشراءً وذلك خلال سبعة أيام من نهاية الشهر الذي تم التعامل فيه .
- المادة (١٣): على الشركة المصدرة إعلام الهيئة خطياً بأسماء ومراكز ومؤهلات أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية عند تعيينهم أو تركهم العمل لأي سبب من الأسباب وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ حدوث ذلك .
- المادة (١٤): على الشخص المطلع في الشركة المصدرة إعلام الهيئة خطياً عما يملكه هو و أقرباؤه من أوراق مالية مصدرة من قبل تلك الشركة أو من الشركات التابعة أو الحليفة أو الشقيقة أو الشركة الأم ، وذلك خلال أسبوع من تاريخ انتخابه أو تعيينه حسب واقع الحال ، وكذلك إعلام الهيئة خطياً عن أي تغيير يطرأ على هذه البيانات وذلك خلال أسبوع من تاريخ حدوث التغيير .
- المادة (١٥): على أي شخص يملك أو يقع تحت تصرفه ٥% أو أكثر للمرة الأولى من أي ورقة مالية لشركة مصدرة واحدة إعلام الهيئة خطياً خلال أسبوع من تاريخ حدوث ذلك . وعليه أن يقوم بإعلام الهيئة خطياً عند تملكه لأي نسبة تبلغ ١% إضافية خلال أسبوع من تاريخ حدوث ذلك والإفصاح عن نيته من الشراء عند الوصول إلى نسبة ١٠%.

مكتبة
مكتبة
مكتبة

المادة (١٦): تعتمد معايير المحاسبة الدولية الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية الدولية وعلى جميع الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة اعتماد بياناتها المالية وفقاً لهذه المعايير.

المادة (١٧): أ - على مجلس إدارة الشركة المصدرة تشكيل لجنة تدقيق من ثلاثة أعضاء من أعضائه الطبيعيين غير التنفيذيين وتسمية أحدهم رئيساً للجنة وإعلام الهيئة بذلك وبأي تغييرات تحصل عليها وأسباب ذلك .

ب- يعتبر عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي إذا لم يكن موظفاً في الشركة أو يتقاضى راتباً منها.

ج- تجتمع لجنة التدقيق بصفة دورية وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربعة مرات في السنة، وأن تدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي .

د - تتولى لجنة التدقيق القيام بالمهام التالية :

- ١- مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من استيفائه لشروط الهيئة وعدم وجود ما يؤثر على استقلاله ومدى تأثير أية أعمال أخرى يقوم بها لحساب الشركة على هذه الاستقلالية.
- ٢- بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- ٣- مراجعة مراسلات الشركة مع مدقق الحسابات الخارجي وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.
- ٤- متابعة مدى تقيد الشركة بقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبها.
- ٥- دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على ما يلي:

أ- أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة.

ب- أي تغيير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق أو نتيجة لمقترحات مدقق الحسابات.

٦- دراسة خطة عمل مدقق الحسابات والتأكد من أن الشركة توفر للمدقق كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعمله.

٧- دراسة وتقييم إجراءات الرقابة الداخلية والإطلاع على تقييم المدقق الخارجي لهذه الإجراءات والإطلاع على تقارير الرقابة الداخلية ولاسيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.

٨- التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات التدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.

٩- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام الشركة بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.

١٠- أي أمور أخرى يقرها مجلس الإدارة.

هـ - للجنة التدقيق الصلاحيات التالية:

- ١- طلب أي معلومات من موظفي الشركة وعلى الموظفين التعاون على توفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.
- ٢- طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.
- ٣- طلب حضور أي موظف في الشركة إذا ما أرادت الحصول على المزيد من الإيضاحات.
- ٤- طلب حضور مدقق الحسابات الخارجي إذا رأت اللجنة ضرورة مناقشته بأي أمور تتعلق بعمله في الشركة ولها كذلك أن تستوضح منه أو تطلب رأيه خطياً.
- ٥- التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي للانتخاب من قبل الهيئة العامة.
- ٦- ترشيح تعيين المدقق الداخلي للشركة.

مكتبة
مركز
الأصل

المادة (١٨): تعتمد معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين لغايات تدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة .

المادة (١٩): يشترط في مدقق حسابات أي جهة من الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة ما يلي:

- أ - أن يكون حادلاً على إجازة مزاولة المهنة سارية المفعول .
- ب- أن يكون عضواً في جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين .
- ج- أن يكون مصنفاً بالفئة (أ) وفقاً لنظام تصنيف المدققين المعمول به.
- د - أن يكون قد مارس المهنة بشكل متفرغ لمدة ثلاث سنوات متتالية على الأقل بعد حصوله على إجازة مزاولة مهنة تدقيق الحسابات .
- هـ- أن يشاركه أو يعمل في مكتبه مدقق واحد أو أكثر ممن تتوفر فيهم الشروط السابقة.

المادة (٢٠): مع مراعاة أحكام قانون الشركات يجب أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات الخارجي للشركة الأمور التالية :

- أ - تاريخ التقرير .
- ب- اسم مكتب التدقيق واسم وتوقيع المدقق ورقم رخصته وفئة تصنيفه وعنوانه .
- ج- البيانات المالية التي يشملها التقرير.
- د - إقرار بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية .
- هـ- رأي المدقق حول صحة وعدالة البيانات المالية والشهادة بأن هذه البيانات قد أعدت وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

المادة (٢١): مع مراعاة أحكام قانون الشركات المعمول به ، إذا تحفظ مدقق حسابات الشركة أو أبدى رأياً معاكساً أو امتنع عن إبداء الرأي في تقريره حول البيانات المالية السنوية ، فعليه أن يبين أسباب ذلك بوضوح وان يبين أي آثار لهذه الأسباب على البيانات المالية وإعلام الهيئة بذلك ، وعلى الشركة المعنية تزويد الهيئة خطياً برأيها حول تقرير مدقق الحسابات المشار إليه في هذه المادة، خلال أسبوعين من تاريخ استلامها لذلك التقرير.

المادة (٢٢): إذا تم انتخاب مدقق حسابات جديد للشركة ، أو تم تغييره خلال السنة ، أو شغل مكانه لأي سبب فعلى الشركة وخلال أسبوعين من تاريخ حدوث ذلك إعلام هيئة الأوراق المالية بذلك بكتاب خطي متضمناً ما يلي :

- أ - بيان فيما إذا اعتذر المدقق عن القيام بمهمته وسبب ذلك .
- ب- بيان فيما إذا كان هناك خلاف بين المدقق ومجلس إدارة الشركة .
- ج- بيان فيما إذا تضمن تقرير المدقق تحفظاً على البيانات المالية للشركة خلال السنتين الماليتين السابقتين.

المادة (٢٣): إذا اعتذر مدقق حسابات أي شركة مصدرة عن القيام بتدقيق حساباتها لأي سبب من الأسباب ، أو نشأ خلاف بينه وبين إدارة تلك الشركة فعليه إعلام الهيئة خطياً بأسباب اعتذاره أو الخلاف حسب واقع الحال وذلك خلال أسبوعين من حدوث ذلك.

المادة (٢٤): أ - يقصد بالإعلان لغايات تطبيق هذه التعليمات ، نشر المعلومات والبيانات المعنية لمرة واحدة في صحيفة يومية واحدة على الأقل باللغة العربية.

- ب- يقصد بالتصريح لغايات تطبيق هذه التعليمات ، الإدلاء ببيان صحفي ينشر في صحيفة يومية واحدة على الأقل.
- ج- تكون مسؤولية الإعلان والتصريح ومضمونها على رئيس مجلس الإدارة أو أي شخص مكلف أو مفوض من قبله بذلك خطياً.

مكتبة
مكتبة
مكتبة

المادة (٢٥): أ) يعتبر الأشخاص الذين يشغلون المناصب التالية في الشركة المصدرة مطلعين حكماً وليس حصراً:

- ١- رئيس مجلس إدارة الشركة المصدرة.
- ٢- أعضاء مجلس الإدارة.
- ٣- المدير العام.
- ٤- المدير المالي.
- ٥- المدقق الداخلي.
- ٦- أقرباء الأطراف المبينة أعلاه.

ب) إذا كان من يشغل أحد هذه المناصب شخصاً اعتبارياً فيعتبر الشخص الطبيعي الممثل له شخصاً مطلعاً.

المادة (٢٦): تلغى تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق والشروط الواجب توافرها في مدققي حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية رقم (١) لسنة ١٩٩٨.

المكتوب بسام السأكند

رئيس هيئة الأوراق المالية

تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٤ الخاصة بعقد امتحانات للمخلصين الجمركيين

استناداً إلى الصلاحية المخولة إلى بموجب الفقرة (ك) من المادة ١٦٦ من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ ، أقرر إجراء امتحانات للمخلصين الجمركيين وفق الشروط والقواعد التالية :-

المادة (١) :- لا تمنح الرخص والتصاريح لطالبيها لغايات مزاولة مهنة التخليص في المراكز الجمركية إلا بعد اجتياز الدورات والامتحانات المنصوص عليها بهذه التعليمات .

المادة (٢) :- يتم إجراء امتحان تقييمي لطالبي الترخيص المراد اعتمادهم كمدرّاء عامين مفوضين بإدارة الشركات المنوي إنشاءها أمام الدائرة ولمدرّاء الفروع المراد اعتمادهم أيضاً وبعد استيفائهم للشروط المنصوص عليها في الباب العاشر من القانون وفقاً لما يلي :-

- أ- اجتيازهم دورة في الإجراءات الجمركية تحت مسمى دورة متقدمة في الإجراءات والأنظمة الجمركية .
- ب- أن لا تقل مدة الدورة عن شهر واحد وعلى نفقة الجهة الطالبة .
- ج- أن يجتاز الدورة بعلامة لا تقل عن ٨٠% .
- د- يسمح للشخص الذي لم يجتاز الامتحان الالتحاق بالدورة التي تليها كلما كان ذلك ممكناً .

المادة (٣) :- يطبق على الشخص المراد منحه تصريح مدير فرع لأول مرة وبناءً على طلب الشركة التي يعمل لديها ما هو وارد في المادة (٢) من هذه التعليمات .

مكتوب من الأصل

أسس معدلة لأسس وشروط منح التراخيص والتصاريح
للمشغلين على الخطوط الدولية والرئيسية والداخلية
الصادرة استناداً لأحكام المادة (١٠) من قانون النقل العام
الركاب رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته

المادة (١) :

تسمى هذه الاسس (اسس معدلة لاسس وشروط منح التراخيص والتصاريح للمشغلين على الخطوط الدولية والرئيسية والداخلية) و تقرأ مع اسس وشروط منح التراخيص والتصاريح للمشغلين على الخطوط الدولية والرئيسية والداخلية المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٥٦١) تاريخ ٢٨/٨/٢٠٠٢ المشار اليها فيما يلي بالاسس الاصلية و يعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) :

تعديل المادة (١٢) من الاسس الاصلية باضافة البند التالي لها :
١٠. أن يكون السائق مشتركاً بالضمان الاجتماعي والتأمين الصحي ويعطى السائقون فترة زمنية لا تتجاوز السنة من تاريخ نفاذ هذه الاسس لتصويب اوضاعهم وفق لأحكام قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١

المهندس رائد أبو السمود

وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير النقل /

رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم قطاع النقل العام

إعلان

تجديد ترخيص وسطاء التأمين

استناداً لأحكام الفقرة (ج) من أحكام المادة (٨) من تعليمات ترخيص وسيط التأمين وتنظيم أعماله ومسؤولياته رقم (٥) لسنة ٢٠٠٣.

اعلن عن تجديد ترخيص التالية أسماؤهم من وسطاء التأمين لغاية تاريخ ٣١/١٢/٢٠٠٤.

اسم الوسيط	الرقم	الأعمال التي يمارسها
١. إبراهيم الياس خليل قمر.	٢٠/٧	١. فرع تأمين الحوادث. ٢. فرع تأمين المسؤولية العامة. ٣. فرع تأمين البضائع أثناء النقل. ٤. فرع تأمين الأضرار الأخرى للممتلكات. ٥. فرع تأمين الحريق والأخطار الطبيعية. ٦. فرع تأمين المركبات البرية. ٧. فرع تأمين مسؤولية المركبات الآلية البرية. ٨. فرع التأمين الطبي.
٢. أحمد عبد اللطيف أحمد العجاوي.	١٢/٧	١. فرع تأمين الحوادث. ٢. فرع تأمين المسؤولية العامة. ٣. فرع تأمين البضائع أثناء النقل. ٤. فرع تأمين الأضرار الأخرى للممتلكات. ٥. فرع تأمين الحريق والأخطار الطبيعية. ٦. فرع تأمين المركبات البرية. ٧. فرع تأمين مسؤولية المركبات الآلية البرية. ٨. فرع التأمين الطبي. ٩. فرع التأمين على الحياة. ١٠. فرع التأمين الصحي الدائم.

مكزاً من الأصل

اسم الوسيط	الرقم	الأعمال التي يفارستها
٣. أحمد عيسى إبراهيم العيسى.	٩٥/٧	١. فرع تأمين الحوادث. ٢. فرع تأمين المسؤولية العامة. ٣. فرع تأمين البضائع أثناء النقل. ٤. فرع تأمين الأضرار الأخرى للممتلكات. ٥. فرع تأمين الحريق والأخطار الطبيعية. ٦. فرع تأمين المركبات البرية. ٧. فرع تأمين مسؤولية المركبات الآلية البرية. ٨. فرع التأمين الطبي.
٤. برهان حسن عبد الرحمن أبو صوا.	٢٣/٧	١. فرع تأمين الحوادث. ٢. فرع تأمين المسؤولية العامة. ٣. فرع تأمين البضائع أثناء النقل. ٤. فرع تأمين الأضرار الأخرى للممتلكات. ٥. فرع تأمين الحريق والأخطار الطبيعية. ٦. فرع تأمين المركبات البرية. ٧. فرع تأمين مسؤولية المركبات الآلية البرية.
٥. رامز فريد قسطندي يغم.	٥٥/٧	١. فرع تأمين الحوادث. ٢. فرع تأمين المسؤولية العامة. ٣. فرع تأمين البضائع أثناء النقل. ٤. فرع تأمين الأضرار الأخرى للممتلكات. ٥. فرع تأمين الحريق والأخطار الطبيعية. ٦. فرع التأمين الطبي. ٧. فرع تأمين الطائرات. ٨. فرع تأمين مسؤولية الطائرات. ٩. فرع تأمين الائتمان. ١٠. فرع تأمين الكفالات. ١١. فرع تأمين الخسائر المالية المختلفة.

اسم الوسيط	الرقم	الأعمال التي يفارستها
٦. ساهر أحمد سعيد الحاج حسن.	١٧/٧	١. فرع تأمين الحوادث. ٢. فرع تأمين المسؤولية العامة. ٣. فرع تأمين البضائع أثناء النقل. ٤. فرع تأمين الأضرار الأخرى للممتلكات. ٥. فرع تأمين الحريق والأخطار الطبيعية. ٦. فرع تأمين المركبات البرية. ٧. فرع تأمين مسؤولية المركبات الآلية البرية.
٧. عبد الكريم داود حمو.	١٨/٧	١. فرع تأمين الحوادث. ٢. فرع التأمين الطبي. ٣. فرع تأمين المسؤولية العامة. ٤. فرع تأمين البضائع أثناء النقل. ٥. فرع تأمين الأضرار الأخرى للممتلكات. ٦. فرع تأمين الحريق والأخطار الطبيعية. ٧. فرع تأمين المركبات البرية. ٨. فرع تأمين مسؤولية المركبات الآلية البرية. ٩. فرع تأمين الطائرات. ١٠. فرع تأمين مسؤولية الطائرات. ١١. فرع تأمين السفن. ١٢. فرع تأمين مسؤولية السفن. ١٣. فرع تأمين قاطرات وحافلات السكك الحديدية.
٨. عبد الله إبراهيم العايد.	٦٧/٧	١. فرع تأمين الحوادث. ٢. فرع تأمين المسؤولية العامة. ٣. فرع تأمين البضائع أثناء النقل. ٤. فرع تأمين الأضرار الأخرى للممتلكات. ٥. فرع تأمين الحريق والأخطار الطبيعية. ٦. فرع تأمين المركبات البرية. ٧. فرع تأمين مسؤولية المركبات الآلية البرية. ٨. فرع التأمين الطبي.

محكمة
القضاء
الأصل

اسم الوسيط	الرقم	الأعمال التي يجارها
٩. عوني إبراهيم محمد الزمط.	٢٧/٧	١. فرع تأمين الحوادث. ٢. فرع تأمين المسؤولية العامة. ٣. فرع تأمين البضائع أثناء النقل. ٤. فرع تأمين الأضرار الأخرى للممتلكات. ٥. فرع تأمين الحريق والأخطار الطبيعية. ٦. فرع تأمين المركبات البرية. ٧. فرع تأمين مسؤولية المركبات الآلية البرية. ٨. فرع التأمين الطبي. ٩. فرع التأمين على الحياة. ١٠. فرع التأمين الصحي الدائم.
١٠. فؤاد جورج سرور بشارت.	٩٦/٧	١. فرع تأمين الحوادث. ٢. فرع تأمين المسؤولية العامة. ٣. فرع تأمين البضائع أثناء النقل. ٤. فرع تأمين الأضرار الأخرى للممتلكات. ٥. فرع تأمين الحريق والأخطار الطبيعية. ٦. فرع تأمين المركبات البرية. ٧. فرع تأمين مسؤولية المركبات الآلية البرية. ٨. فرع التأمين الطبي.
١١. ماهر الياس ميخائيل لقايش.	٩٤/٧	١. فرع تأمين الحوادث. ٢. فرع تأمين المسؤولية العامة. ٣. فرع تأمين البضائع أثناء النقل. ٤. فرع تأمين الأضرار الأخرى للممتلكات. ٥. فرع تأمين الحريق والأخطار الطبيعية. ٦. فرع تأمين المركبات البرية. ٧. فرع تأمين مسؤولية المركبات الآلية البرية.

اسم الوسيط	الرقم	الأعمال التي يجارها
١٢. محمد شحدة محمد أبو شرار.	٤٣/٧	١. فرع تأمين الحوادث. ٢. فرع تأمين المسؤولية العامة. ٣. فرع تأمين البضائع أثناء النقل. ٤. فرع تأمين الأضرار الأخرى للممتلكات. ٥. فرع تأمين الحريق والأخطار الطبيعية. ٦. فرع تأمين المركبات البرية. ٧. فرع تأمين مسؤولية المركبات الآلية البرية. ٨. فرع التأمين الطبي. ٩. فرع التأمين على الحياة. ١٠. فرع التأمين الصحي الدائم.
١٣. نعمة ناجي إبراهيم الفانك.	١٢٨/٧	١. فرع تأمين الحوادث. ٢. فرع تأمين المسؤولية العامة. ٣. فرع تأمين البضائع أثناء النقل. ٤. فرع تأمين الأضرار الأخرى للممتلكات. ٥. فرع تأمين الحريق والأخطار الطبيعية. ٦. فرع تأمين المركبات البرية. ٧. فرع تأمين مسؤولية المركبات الآلية البرية. ٨. فرع التأمين الطبي. ٩. فرع التأمين على الحياة. ١٠. فرع التأمين الصحي الدائم.
١٤. وليد عيسى عودة حدادين.	٩١/٧	١. فرع تأمين الحوادث. ٢. فرع تأمين المسؤولية العامة. ٣. فرع تأمين البضائع أثناء النقل. ٤. فرع تأمين الأضرار الأخرى للممتلكات. ٥. فرع تأمين الحريق والأخطار الطبيعية. ٦. فرع تأمين المركبات البرية. ٧. فرع تأمين مسؤولية المركبات الآلية البرية.

مكتبة
مكتبة
مكتبة

اسم الوسيط	الرقم	الأعمال التي يمارسها
١٥. السيد ناجي صبحي محي الدين أبو لغد.	٢٥٠/٧	١. فرع تأمين الحوادث. ٢. فرع تأمين المسؤولية العامة. ٣. فرع تأمين الأضرار الأخرى للممتلكات. ٤. فرع تأمين الحريق والأخطار الطبيعية. ٥. فرع التأمين الطبي. ٦. فرع التأمين على الحياة. ٧. فرع التأمين الصحي الدائم. ٨. فرع التأمين السني أو التقاعدي. ٩. فرع تأمين الزواج والولادة. ١٠. فرع التأمينات المرتبطة استثمارياً.

د. باسل الهنداوي
المدير العام

قراران صادران

عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

قرار رقم (١) لسنة ٢٠٠٤

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بتاريخ ١١ محرم لسنة ١٤٢٥ هـ الموافق ٢٠٠٤/٣/٣ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين برئاسة معالي السيد محمد صامد الرقاد رئيس محكمة التمييز وعضوية كل من أصحاب العطفة السيد علي الهنداوي رئيس ديوان التشريع والرأي في رئاسة الوزراء ، والسيد بادي الجراح ومحمد أمين الخرابشة القاضيين في محكمة التمييز والسيد غازي الشطناوي مندوب وزير المالية / الأراضي والمساحة ، وذلك بناءً على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم (ص ت ١-٤٢٩) تاريخ ١٤ ذو القعدة لسنة ١٤٢٤ هجرية الموافق ٢٠٠٤/١/٧ ميلادية المتضمن طلب تفسير المادة (٢١) من قانون التاجير التمويلي رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢ وبيان ما يلي :

(بما أن العقار محل عقد التاجير التمويلي يخضع للتسجيل لدى دائرة تسجيل الأراضي المختصة عند نقل ملكيته من المؤجر إلى المستأجر ، فهل يتم عند تسجيله استيفاء رسوم معاملات الإيجار المقررة بموجب قانون رسوم تسجيل الأراضي رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٨ ، أم يعتبر كل من المؤجر والمستأجر معفي من هذه الرسوم استناداً لأحكام الفقرة (ب) من المادة (٢١) من قانون التاجير التمويلي رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢ م ؟

وبغد الإحاطة بما جاء بكتاب دولة رئيس الوزراء المشار إليه ومرفقه كتاب معالي وزير المالية / الأراضي والمساحة رقم (٣٤٣٠٦/٢٨/٤) تاريخ ٢٠٠٣/١١/٣٠ والرجوع إلى النصوص القانونية المتعلقة بالتفسير المطلوب نجد ما يلي :

— جاء في المادة (٣) من قانون التاجير التمويلي رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢ المعدل ما يلي :

أ. يقصد بعقد التاجير التمويلي العقد الذي يحق للمستأجر بموجبه الإنتفاع بالمأجور مقابل بدل إيجار يدفعه للمؤجر على أن يتحمل المستأجر أي مخاطر تتعلق بالمأجور .

محكمة
العدل
الأصل

-وجاء في المادة (١/٨) من القانون ذاته ما يلي :

يخضع العقار محل العقد للتسجيل لدى دائرة تسجيل الأراضي المختصة ، ولا تسري عليه أحكام الشفعة والأولوية عند نقل ملكيته من المؤجر إلى المستأجر أو من المؤجر إلى مؤجر آخر مع مراعاة التشريعات المتعلقة بتملك غير الأردنيين للأموال غير المنقولة ، وتصرف الأشخاص المعنويين بالأموال غير المنقولة .

-وجاء في المادة (٢١) من القانون ذاته ما يلي :

أ- إذا كان المستأجر يتمتع بإعفاءات من الرسوم الجمركية أو الضريبة العامة على المبيعات أو الضرائب والرسوم الأخرى وفقاً للتشريعات النافذة ، فيستفيد المؤجر من هذه الإعفاءات ، باستثناء الإعفاء من ضريبة الدخل ، فيما يتعلق بالأموال المؤجرة التي يتم استيرادها ، أو شراؤها لتأجيرها إلى المستأجر وفقاً للعقد .

٢- إذا زال سبب الإعفاءات المنصوص عليها في البند (١) من هذه الفقرة ، كفسخ العقد أو إنقضاء مدته ، فيلتزم المؤجر بالرسوم المتحققة نتيجة ذلك .

ب. يعفى المؤجر والمستأجر من رسوم تسجيل العقار عند تسجيله باسم المستأجر تنفيذاً للعقد .

ج. يتم تنفيذ أحكام الفقرتين (أ، ب) من هذه المادة وفقاً لتعليمات يصدرها وزير المالية لهذه الغاية .

-وجاء في المادة (٢) من قانون رسوم تسجيل الأراضي وتعديلاته رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٨ المعدل ما يلي :

[....وتتصرف عبارة (معاملات تسجيل الأراضي) إلى جميع المعاملات التي تتم في دوائر تسجيل الأراضي على اختلاف أنواعها ، كالبيع و التفضيز والمبادلة والهبة والإستقال بالإرث والتخارج والوصية والإفراز بين الشركاء وحق القرار والتسجيل الجديسد والتأمين وتحويل التأمين وفك التأمين ، وتنفيذ الدين المؤمن والتوحيد والتجزئة وتصحيح السجل وإعادة التسجيل ونحري السجل وإخراج القيد والكشف والمساحة والإيجار وتحويل الإيجار وفك الإيجار والمغارة وتحويلها وفك المغارة وإنشاء الوقف على اختلاف أنواعه] .

-وجاء في المادة (٣) من القانون المشار إليه ذاته :

١. تستوفي دوائر تسجيل الأراضي الرسوم المبينة في الجدول الملحق بهذا القانون ، عن معاملات تسجيل الأراضي التي تجريها الدوائر المذكورة وتتمسب هذه الرسوم بالنسبة إلى قيمة المال غير المنقول إلا إذا كان المطلوب تسجيله وفقاً ذرياً فتستوفي عنه رسماً خاصاً مبيناً في الجدول المرفق المشار إليه آنفاً .

-وجاء في المادة (٢٤) من جدول رسوم تسجيل الأراضي لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته ما يلي :

[(٢٤) - الإيجار أو تحويل الإيجار :-

يستوفي إثنان في المائة (٢%) من مجموع بدل الإيجار الحد الأدنى (٥) دولار] .

وبعد التدقيق في جميع النصوص السابقة الذكر والمداولة تبين لنا ما يلي :-

أولاً :- أن البند (١) من المادة (٣) من قانون رسوم تسجيل الأراضي رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٨ المعدل قد ألزم دوائر تسجيل الأراضي استيفاء الرسوم المبينة في الجدول الملحق به عند إجراء معاملات تسجيل الأراضي ، وأن المادة (٢) من قانون رسوم تسجيل الأراضي المشار إليه قد نصت على أن عبارة (معاملات تسجيل الأراضي) تنصرف إلى جميع المعاملات التي تتم في دوائر تسجيل الأراضي على اختلاف أنواعها ، ومن بين هذه المعاملات الإيجار وتحويل الإيجار وفك الإيجار .

وأن المادة (٢٤) من جدول رسوم تسجيل الأراضي لعام ١٩٥٨ الملحق بقانون رسوم تسجيل الأراضي المشار إليه قد حددت نسبة المتوجب قانوناً استيفاءه على معاملات الإيجار وتحويل الإيجار بنسبة إثنين في المائة (٢%) من مجموع بدل الإيجار . ثانياً : أخضعت المادة (٨) من قانون التأجير التمويلي العقار محل عقد التأجير التمويلي للتسجيل لدى دائرة تسجيل الأراضي المختصة ، دون إعفاء هذا التسجيل من الرسوم المنصوص عليها في قانون رسوم تسجيل الأراضي رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٨ في أي مادة من مواد قانون التأجير التمويلي المشار إليه .

مكتبة
مكتبة
مكتبة

بينما نصت الفقرة (ب) من المادة (٢١) من قانون التاجير التمويلي المشار إليه على إعفاء المؤجر والمستاجر من رسوم العقار عند تسجيله باسم المستاجر تنفيذاً للعقد ، أي عند نقل الملكية .

وينبى على كل ما تقدم ، أن المؤجر والمستاجر معفيان من رسوم نقل ملكية العقار تنفيذاً لعقد التاجير التمويلي ، ولكن عقد التاجير التمويلي غير معفى من الرسوم عند تسجيله كعقد إيجار ابتداءً في دائرة التسجيل المختصة .

هذا ما قررناه بالإجماع بشأن التفسير المطلوب .

قراراً صدر في ١١ محرم لسنة ١٤٢٥ هـ الموافق ٢٠٠٤/٣/٣ م .

عضو	عضو	رئيس محكمة التمييز
قاضي	رئيس ديوان التشريع والرأي	رئيس الديوان الخاص
محكمة التمييز	في رئاسة الوزراء	بتفسير القوانين
بادي الجراح	علي الهنداوي	القاضي محمد صامد الرقاد
عضو	عضو	عضو
مندوب وزارة المالية/	قاضي	محكمة التمييز
الأراضي والمساحة	محمد أمين الخرابشة	
غازي الشطناوي		

قرار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٤ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بتاريخ ١٨ محرم لسنة ١٤٢٥ هـ الموافق ٢٠٠٤/٣/١٠ وبناءً على طلب دولة رئيس الوزراء الأفخم بكتابه رقم (ض م ١١٣٢١/١) تاريخ ٢٠٠٢/٨/٢٩ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين برئاسة معالي الأستاذ محمد صامد الرقاد رئيس محكمة التمييز وعضوية كل من أصحاب العطفة السيد علي الهنداوي رئيس ديوان التشريع والرأي في رئاسة الوزراء ، والسيد محمد أمين الخرابشة و إسماعيل العمري القاضيين في محكمة التمييز والدكتور عوني صنوبر مندوب وزير العمل ، وذلك لتفسير الفقرة (هـ) من المادة (٤٤) والفقرة (أ) من المادة (٤٨) من قانون الضمان الإجتماعي رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١ وبيان ما يلي :

١. هل تضاف مدة الإشتراك اللاحقة لصاحب راتب التقاعد المخفض أو صاحب راتب إعتلال العجز الكلي الطبيعي الدائم إلى مدة إشتراكه السابقة إذا عاد إلى العمل المشمول بأحكام قانون الضمان الإجتماعي دون الأخذ بالإعتبار متوسط الأجر عند إنتهاء خدمته الأخيرة أم تضاف مدة إشتراكه اللاحقة إلى السابقة مع الأخذ بالإعتبار متوسط الأجر عند إنتهاء خدمته الأخيرة ؟

٢. إذا تم تخصيص راتب تقاعد مخفض للمؤمن عليه وفقاً لأحكام قانون الضمان الإجتماعي المؤقت الملغى رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨ وعاد ثانية إلى العمل المشمول بأحكام قانون الضمان الإجتماعي ثم انتهت خدمته بعد صدور قانون الضمان الإجتماعي رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١ فهل يستحق راتباً تقاعدياً عن مدة إشتراك لم تبلغ (٢١٦) إشتراكاً أي لم تبلغ الحد الأدنى اللازم لاستحقاق راتب التقاعد المخفض ؟

مكتبة الأصل

٣. إذا تم تخصيص راتب إعتلال العجز الكلي الطبيعي الدائم للمؤمن عليه وفقاً لأحكام قانون الضمان الإجتماعي المؤقت الملغي رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨ وعاد ثانية إلى العمل المشمول بأحكام قانون الضمان الإجتماعي ثم انتهت خدمته بعد صدور قانون الضمان الإجتماعي رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١ فهل يستحق راتباً تقاعدياً عن مدة اشتراك لم تبلغ (٦٠) اشتراكاً فعلياً ولم تبلغ الاشتراكات المتصلة فيها (٣٦) اشتراكاً أي لم تبلغ الحد الأدنى اللازم لإستحقاق راتب إعتلال العجز الكلي الطبيعي الدائم ؟

وبعد الإحاطة بما جاء بكتاب دولة رئيس الوزراء المتضمن طلب التفسير ومرفقه كتاب معالي وزير العمل / رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي رقم (٨٧١٣/٢/١٤٠) تاريخ ٢٠٠٢/٨/١٩ والرجوع للنصوص القانونية ذات العلاقة بطلب التفسير نجد ما يلي :

أولاً :- نصت الفقرة (أ) من المادة (٤٤) من قانون الضمان الإجتماعي رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١ على ما يلي :

(أ. على المؤسسة بناءً على طلب المؤمن عليه تخصيص راتب تقاعد له إذا انتهت خدمته لأي سبب كان شريطة أن يكون اشتراكه في التأمين قد بلغ (٢١٦) اشتراكاً فعلياً وأن يكمل سن الخامسة والأربعين) .

ثانياً :- نصت الفقرة (هـ) من المادة (٤٤) من قانون الضمان الإجتماعي المشار إليه على ما يلي :

(هـ- إذا عاد من تقاضي راتباً تقاعدياً إلى عمل مشمول بأحكام هذا القانون فتضاف مدة اشتراكاته اللاحقة إلى اشتراكاته السابقة وتسوى حقوقه وفقاً لأحكام هذا القانون) .

ثالثاً :- نصت الفقرة (أ) من المادة (٤٨) من قانون الضمان المشار إليه على ما يلي :

(أ- يستحق المؤمن عليه راتب إعتلال العجز الكلي الطبيعي الدائم وفقاً للشروط التالية :

- ١- ثبوت حالة العجز بقرار من المرجع الطبي .
- ٢- إذا ألغيت خدماته لأسباب صحية ، وتقدم بطلب تخصيص راتب إعتلال العجز الكلي الطبيعي الدائم قبل إكمال السن القانونية .
- ٣- أن لا تقل اشتراكاته الفعلية عن (٦٠) اشتراكاً منها (٣٦) اشتراكاً متصلاً .
- ٤- لا يستحق المؤمن عليه راتب إعتلال العجز الكلي الطبيعي وفقاً لأحكام هذا القانون عن حالات العجز السابقة لشموله بأحكام هذا القانون .

رابعاً :- نصت الفقرة (هـ) من المادة (٤٨) من قانون الضمان الإجتماعي المشار إليه على ما يلي :

(هـ- في حالة عودة صاحب راتب إعتلال العجز الكلي الطبيعي الدائم إلى عمل مشمول بأحكام هذا القانون تضاف مدة اشتراكه اللاحقة إلى مدة اشتراكه السابقة وتسوى حقوقه وفقاً لأحكام هذا القانون) .

خامساً :- جاء في الفقرة (ب) من المادة (٤٨) من قانون الضمان الإجتماعي رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١ الساري المفعول ما يلي :-

- ب - ١- بحسب راتب التقاعد بواقع (٤٠/١) جزء من أربعين من متوسط الأجر الشهري الذي اتخذ أساساً لتسديد اشتراك المؤمن عليه خلال الأربعة وعشرين اشتراكاً الأخيرة ، وذلك عن كل سنة من سنوات الاشتراك بحد أعلى لا يتجاوز (٧٥ ٪) من ذلك المتوسط .

٢. تسري أحكام البند (١) من هذه الفقرة على راتب التقاعد المخصص قبل سريان أحكام هذا القانون) .

هكذا من الأصل

سادساً :- جاء في الفقرة (ب) من المادة (٤٨) من قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١ الساري المفعول ما يلي :-

(ب-١) - يحسب راتب إعتلال العجز الكلي الطبيعي الدائم بنسبة (٥٠ ٪) من متوسط أجر الشهر الذي سددت على أساسه الإشتراكات الـ (٣٦) الأخيرة .
٢- تتم زيادة راتب الإعتلال المشار إليه في البند (١) من هذه الفقرة بنسبة (٥٠ ٪) عن كل سنة من سنوات إشتراك المؤمن عليه إذا بلغت (٦٠) اشتراكاً على الأقل على أن تزداد هذه النسبة إلى (٩٠ ٪) إذا بلغت مدة إشتراكه (١٢٠) اشتراكاً على الأقل وتسري أحكام هذا البند على راتب الإعتلال المخصص قبل سريان أحكام هذا القانون .

سابعاً :- جاء في الفقرات (أ، ب، ج) من المادة (٥٨) من القانون الساري المفعول ما يلي :

أ. يحق الجمع بين الرواتب المقررة بموجب أحكام هذا القانون وأي راتب تقاعدي أو عجز أو شيخوخة بموجب أي تشريعات أخرى.

ب. يحق لصاحب راتب التقاعد أو راتب الإعتلال أو راتب التقاعد وراتب الإعتلال الجمع بين الراتبين بحيث لا يزيد مجموعهما على مثلي الحد الأدنى المقرر للراتب وفقاً لأحكام هذا القانون . أما إذا تجاوز أحد الراتبين مثلي الحد الأدنى للراتب التقاعدي فيمنح الراتب الأكبر .

وبعد التدقيق في النصوص المشار إليها أعلاه ، موضوع طلب التفسير والنصوص الأخرى ذات العلاقة والمداولة نجد أن قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١ الساري المفعول قد تضمن شروطاً تختلف عن الشروط التي تضمنها قانون الضمان الاجتماعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨ الملغى ، لإستحقاق المؤمن عليه راتب التقاعد أو راتب الإعتلال .

فبينما كانت المادة (٤٤) من قانون الضمان الاجتماعي الملغى رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨ تعطي للمؤمن عليه الحق في أن يطلب تخصيص راتب تقاعد له ، إذا بلغت مدة إشتراكه في التأمين خمس عشرة سنة وأن يتجاوز الخامسة والأربعين من عمره ، جاءت الفقرة (أ) من المادة (٤٤) من قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١ الساري المفعول تشترط لتخصيص راتب التقاعد أن يكون إشتراك المؤمن عليه قد بلغ (٢١٦) اشتراكاً فعلياً ، وأن يكون قد أكمل الخامسة والأربعين من عمره .

وبينما كانت الفقرة (أ) من المادة (٤٧) من قانون الضمان الاجتماعي الملغى رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨ تنص على إستحقاق المؤمن عليه لراتب إعتلال العجز الكلي الطبيعي أو راتب تقاعد الوفاة بعد أن يكون قد سدد إلى عشر اشتراكاً متصلاً أو أربعة وعشرين اشتراكاً متقطعاً ، جاء البند (٣) من الفقرة (أ) من المادة (٤٨) من قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١ الساري المفعول ، يشترط لاستحقاق المؤمن عليه راتب إعتلال العجز الكلي الطبيعي الدائم أن لا تقل اشتراكاته الفعلية عن (٦٠) اشتراكاً منها (٣٦) اشتراكاً متصلاً .

وهذا يعني أن بعض من استحقوا راتب التقاعد أو راتب إعتلال العجز الكلي الطبيعي في ظل أحكام القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨ الملغى ، لا تتوفر في خدماتهم الشروط التي نص عليها القانون الجديد رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١ .

مكتبة
الأصل

وتطبيقاً لقاعدة الحقوق المكتسبة ، التي لا تجيز الإنقاص من أي حق مكتسب بموجب أحكام أي قانون سابق أو المساس به ، فإنه لا أثر للأحكام والشروط الواردة في القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١ على حقوق المؤمن عليهم الذين خصصت لهم رواتب تقاعد أو اعتلال في ظل القانون الملغى فيما إذا عادوا للعمل المشمول بأحكام قانون الضمان الاجتماعي مهما كانت مدة عملهم وعدد اشتراكهم في ظل القانون الجديد رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١ .

وبناءً على كل ما تقدم وجواباً على ما جاء في طلب التفسير نقرر ما يلي :

- في حالة عودة صاحب راتب التقاعد المخفض إلى العمل المشمول بأحكام قانون الضمان الاجتماعي الجديد رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١ ، فإنه يخضع لأحكام هذا القانون وتضاف مدة اشتراكه اللاحقة إلى مدة اشتراكه السابقة ، وتسوى حقوقه عند انتهاء عمله وفقاً لأحكام القانون الجديد مع الأخذ بالإعتبار متوسط أجره عند انتهاء خدمته الأخيرة مع مراعاة أحكام البند (١) من الفقرة (ب) من المادة (٤٣) من القانون الساري المفعول رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١ ، شريطة أن لا يمس حقه المكتسب في الراتب التقاعدي الذي تحقق له في ظل القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨ الملغى ، على الرغم من عدم بلوغ اشتراكاته الحد الأدنى اللازم لاستحقاق راتب التقاعد المنصوص عليها في القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١ .

- أما في ما يتعلق بصاحب راتب اعتلال المعجز الكلي الطبيعي الذي يعود إلى العمل المشمول بأحكام قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١ ، فتضاف مدة اشتراكه اللاحقة إلى مدة اشتراكه السابقة وتسوى حقوقه

عند انتهاء عمله وفقاً لأحكام البند (٢) من الفقرة (ب) من المادة (٤٨) من هذا القانون شريطة عدم المساس بحقه في راتب الاعتلال الذي حصل عليه في ظل القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨ الملغى بالرغم من عدم بلوغ اشتراكاته (٦٠) اشتراكاً فعلياً ، وعدم بلوغ اشتراكاته المتصلة (٣٦) اشتراكاً كما يشترط القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١ .

هذا ما قرره بالإجماع بصدد التفسير المطلوب .

قراراً صدر في ١٨ محرم لسنة ١٤٢٥ هـ الموافق ١٠/٣/٢٠٠٤ م .

رئيس محكمة التمييز	عضو	عضو
رئيس الديوان الخاص	رئيس ديوان التشريع والرأي	قاضي
بتفسير القوانين	في رئاسة الوزراء	محكمة التمييز
القاضي محمد صامد الرقاد	علي الهنداوي	محمد أمين الخرايشة
عضو	عضو	عضو
قاضي	مندوب وزير العمل/ رئيس مجلس إدارة	مندوب وزير العمل/ رئيس مجلس إدارة
محكمة التمييز	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
اسماعيل المصري	الدكتور عوني صوبر	الدكتور عوني صوبر

تصحيح خطأ

عندما نشر نظام التنظيم وترخيص الاعمار في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٤ على الصفحة رقم (٨٧٨) من عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٦٤٦) الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١ سقط سهواً نشر كل من الملحق رقم (١) والملحق رقم (٢) من هذا النظام ، ينشر فيما يلي الملحقين المذكورين ليصبحا جزءاً من النظام رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٤ المشار اليه اعلاه :-

مكتبة
الأصل

[illegible]

٢٠ يعني تصنيف مشروعات الأصل المستعمل مشروعات الأصل المطالوب ترخيصه، بعض الأنش من فئة استعمال مطابقة للتقديم المشروع وبقية فئات المشروع تكون فئات المشروع متاحة ضمن هذه الفئة.

٢١ بموجب أحكام النظام، ويحدد المجلس بموجب تصنيفات خاصة أنواع المشاريع التي تقع ضمن هذه الفئة.

٢٢ تتكون رسوم من مبالغ مضافة على كل طابق على حده، وبت. في الرسوم الأخرى حسب أعلى رسم يؤثر لأي من المتطلبات المشروعة.

٢٣ تحدد رسوم تراخيص الملكية بمقدور ١٠٪ من القيمة الأولية لاسماء التقييم والتأمين، ولزاد (١٠) ملايين دولار وتراقد بعد ذلك بمقدور نصف بالمائة لأي مبلغ يزيد على ذلك ويحدد المجلس بموجب تصنيفات خاصة أنواع السمات التي تقع ضمن هذه الفئة.

الاجتهاد (ب)

التحليل على القيمة المالية المبررات والتكاليف التشغيلية بمعدل التغير	التحليل على مطالبات وموافقات المورد على موافقة	التحليل على حجم المورد بالقيمة المضافة	التحليل على نسبة القيمة المضافة بالمعدل التغير	التحليل على القيمة المضافة المضافة بالمعدل التغير	التحليل على الزيادة بالمعدل التغير	التحليل على الزيادة بالمعدل التغير	التحليل على الزيادة بالمعدل التغير
١٠	-	٤	-	٣	-	٥	١٠
٢٠	-	٥٠٠	-	١٠	-	١٠	٢٠
١٢	-	٥٠٠	-	١	-	٥	١١
١٣	-	٥٠٠	-	١	-	٥	١١
١٤	-	٥٠٠	-	١	-	٥	١١
١٥	-	٥٠٠	-	١	-	٥	١١
١٦	-	٥٠٠	-	١	-	٥	١١
١٧	-	٥٠٠	-	١	-	٥	١١
١٨	-	٥٠٠	-	١	-	٥	١١
١٩	-	٥٠٠	-	١	-	٥	١١
٢٠	-	٥٠٠	-	١	-	٥	١١
٢١	-	٥٠٠	-	١	-	٥	١١
٢٢	-	٥٠٠	-	١	-	٥	١١
٢٣	-	٥٠٠	-	١	-	٥	١١
٢٤	-	٥٠٠	-	١	-	٥	١١
٢٥	-	٥٠٠	-	١	-	٥	١١
٢٦	-	٥٠٠	-	١	-	٥	١١
٢٧	-	٥٠٠	-	١	-	٥	١١
٢٨	-	٥٠٠	-	١	-	٥	١١
٢٩	-	٥٠٠	-	١	-	٥	١١
٣٠	-	٥٠٠	-	١	-	٥	١١

فلان من الأصل

الملحق (٢)

يتم حساب رسوم التجاوزات على أحكام الإعمار لأي مشروع إعمار يتم بعد نفاذ أحكام هذا النظام وفق

المعادلات التالية:

١- يتم اعتماد سعر الأرض عاملاً ثابتاً في معادلات حساب رسوم التجاوز، بحيث يحسب سعر الأرض على أساس قيمة المتر المربع الواحد بتاريخ تقديم طلب الحصول على رخصة الإعمار، أو بتاريخ علم الجهة المرخصة بوقوع المخالفة، أيهما أسبق.

٢- يحسب رسم التجاوز على الارتداد بناتج ضرب مقدار التجاوز الفعلي على الارتداد (محموباً بالمتر المربع) في سعر الأرض المحسوب وفق البند (١) أعلاه، ووفق المعادلة التالية:

• رسم التجاوز على الارتداد = المقدار الفعلي للتجاوز على الارتداد (بالمتر المربع) X سعر الأرض

٣- يحسب رسم التجاوز على النسبة المئوية للمبنى بناتج ضرب مقدار التجاوز الفعلي على النسبة المئوية (محموباً بالمتر المربع) في سعر الأرض المحسوب وفق البند (١) أعلاه، ووفق المعادلة التالية:

• رسم التجاوز على النسبة المئوية = المقدار الفعلي للتجاوز على النسبة المئوية (بالمتر المربع) X سعر الأرض

٤- يحسب رسم التجاوز على النسبة الطابقية للمبنى بناتج ضرب المساحة الفعلية للتجاوز في جميع طوابق المبنى (محموباً بالمتر المربع) في سعر الأرض المحسوب وفق البند (١) أعلاه، ووفق المعادلة التالية:

• رسم التجاوز على النسبة الطابقية للمبنى = المساحة الفعلية للتجاوز في جميع طوابق المبنى (بالمتر المربع) X سعر الأرض

٥- يحسب رسم التجاوز على حجم المبنى بناتج ضرب التجاوز الفعلي على الحجم المباح بموجب أحكام البناء (محموباً بالمتر المكعب) في سعر الأرض المحسوب وفق البند (١) أعلاه، مقسوماً على (٣) ووفق المعادلة التالية:

• رسم التجاوز على حجم المبنى = التجاوز الفعلي على الحجم (بالمتر المكعب) X سعر الأرض

٣

٦- يتم حساب رسوم التجاوز لأي مشروع إعمار كل على حده ثم يتم جمعها كرسوم واحد حسب مقتضى الحال.

٧- بالنسبة لمواقف السيارات، تحسب الرسوم لكل موقف سيارة مطلوب وفق أحكام هذا النظام ولم يتم توفيره بواقع (٢٥) متراً مربعاً مضروباً في سعر الأرض المحسوب وفق البند (١) أعلاه.



الجريدة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٤٦٤٩ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١٦

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
١٢٧٩	* تسمية موقع باسم مركز الملكة رانيا العبدالله
١٢٧٩	* منح لقب معالي
١٢٧٩	* الأوسمة
١٢٧٩	* وكالات الوزراء
١٢٨١	* التمثيل الدبلوماسي
١٢٨١	* الموظفون
١٢٨٥	* الجلسات الأردنية
١٢٨٦	* الاستشارات
١٢٩٢	* الشؤون البلدية
١٣٥٠	* المواصفات القياسية
١٣٥٠	* البنك المركزي الأردني
١٣٥١	* الاعلان
١٣٥٦	* المطالبات
١٣٦٥	* المحاكم

مكتبة من الرسل

تسمية موقع باسم

مركز الملكة رانيا العبدالله

- صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على تسمية الموقع الجديد للجمعية الهاشمية الخيرية لذوي الاحتياجات الخاصة من العسكريين باسم مركز الملكة رانيا العبدالله لذوي الاحتياجات الخاصة من العسكريين.

* * * * *

منح لقب معالي

- صدرت الارادة الملكية السامية بمنح المشير الركن فتحى ابو طالب عضو مجلس الاعيان، لقب (معالي) اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٤/٢/١٦.

* * * * *

الاسم

- صدرت الارادة الملكية السامية بالانعام على سعادة السيد ناصر محمد الخرافي (من التابعة الكويتية) بوسام الاستقلال من الدرجة الاولى.

* * * * *

وكالات الوزراء

- ١ - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور محمد الحليقة نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والتجارة مهام وأعمال رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة طيلة مدة غياب دولة السيد فيصل الفايز رئيس الوزراء ووزير الدفاع خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية.

* * * * *

- ٢ - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس عزمى خريسات وزير الطاقة والثروة المعدنية أعمال وزارة المياه والري ووزارة الزراعة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور حازم الناصر وزير المياه والري ووزير الزراعة خارج المملكة الاردنية الهاشمية بمهمة رسمية.

مكتبة من الأرض

٣ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن تتولى معالي الدكتورة علياء حاتوغ بوران وزير البنية ووزير السياحة والآثار أعمال وزارة الخارجية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور مروان المعشر وزير الخارجية خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية.

* * * * *

٤ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد أمجد المجالي وزير العمل أصال وزارة الداخلية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي المهندس سمير الحباللة وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١/٢٨ - ٢/٥/٢٠٠٤.

* * * * *

٥ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد رياض ابو كركي وزير التنمية الاجتماعية أصال وزارة العمل بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد أمجد المجالي وزير العمل خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية.

* * * * *

٦ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس رائد ابو السعود وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير النقل أصال وزارة الشؤون البلدية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتورة أمل حمد الفرخان وزير الشؤون البلدية خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية.

* * * * *

٧ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور عصام زعبلوي وزير الزراعة والبحث العلمي أعمال وزارة التربية والتعليم بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور خالد طوقان وزير التربية والتعليم خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية.

* * * * *

٨ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن تتولى معالي السيدة أسمي خضر وزير دولة والناطق الرسمي باسم الحكومة أصال وزارة العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور صلاح الدين البشير وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية.

التمثيل الدبلوماسي

- وافقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على قرار حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ترشيح سعادة السفير السيد كيم بيونغ نام ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً غير مقيم لها لدى البلاط الملكي الهاشمي.

* * * * *

الموظفون

تشكيلات/تقاعد:

- أ- صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيين الأنسة فاطمة عبدالكريم محمد الحمود مستشارة لجلالة الملكة رانيا العبدالله في الديوان الملكي الهاشمي بادنى مربوط اللغة العليا/ المجموعة الثانية اعتباراً من ٢٠٠٤/٢/١ وذلك بنقلها من ملاك وزارة التنمية الاجتماعية.

* * * * *

- ب- ١- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٧ الموافقة على إحالة عطوفة مدير عام دائرة الارصاد الجوية السيد هيثم نجيب اسكندر الشاعر على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٤/٣/١٤.

* * * * *

- ٢- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٧ الموافقة على إحالة الموظف من ملاك وزارة التربية والتعليم السيد سليمان فلاح مطلق النوايسة على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٤/٣/١.

* * * * *

- ٣- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٠ الموافقة على إحالة الموظف من ملاك وزارة الأشغال العامة والإسكان السيد علي احمد سالم الديات على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٤/٢/١٤.

* * * * *

- ٤- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٠ الموافقة على إحالة الموظفة من ملاك وزارة التنمية الاجتماعية الأنسة نائلة عبدالرزاق حسونة على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٤/٢/١٢.

مكتبة
الأصل

٥- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٠ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

وزارة التنمية الإدارية/ المعهد الوطني للتدريب

٢٠٠٤/٢/١٥	الاسم: ليلى خضر قاردين
٢٠٠٤/٢/٢٠	<u>وزارة الداخلية/ الأحوال المدنية والجوازات</u>
٢٠٠٤/٣/١	السيد سليم كامل مقلح المعاينة
٢٠٠٤/٣/١٠	<u>وزارة التربية والتعليم</u>
٢٠٠٤/٢/١٥	السيدة منى علة عبدالحفيظ احمد
٢٠٠٤/٣/١٠	السيد خالد احمد السالم درنور
٢٠٠٤/٢/١٥	السيدة دلان عبدالحليم سويلم قطيش
٢٠٠٤/٢/١٠	<u>وزارة التعليم العالي والبحث العلمي</u>
٢٠٠٤/٣/١	السيد جمال محمد يوسف الذهبي
٢٠٠٤/٣/١	<u>وزارة الثقافة/ سلطة الطيران المدني</u>
٢٠٠٤/٣/١	السيد احمد محمد عبدالفتاح الحمايين
٢٠٠٤/٣/١	<u>وزارة الصحة</u>
٢٠٠٤/٣/١	الاسم: باسمه احمد خالد القيسي
٢٠٠٤/٤/١	السيدة عالية حمدان حامد وظل
٢٠٠٤/٣/١	السيدة فاطمة محمد عبدالعزيز وفاد

* * * * *

٦- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٧ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

وزارة الداخلية/ الأحوال المدنية والجوازات

٢٠٠٤/٢/٢٠	السيد عصام محمد قبلان الزبيد
٢٠٠٤/٣/١	السيد طاهر محمد علي المناصير
٢٠٠٤/٦/٢	السيد محمود عبد الكريم محمود الزعي
٢٠٠٤/٣/١	<u>وزارة التربية والتعليم</u>
٢٠٠٤/٣/١	السيدة فاطمة حسني عبدالقادر اسماعيل
٢٠٠٤/٣/١	<u>وزارة الزراعة</u>
٢٠٠٤/٣/١	المهندس الزراعي السيد حوني عبدالله صالح الطوال
٢٠٠٤/٣/١	<u>وزارة الزراعة/ مؤسسة الأراض الزراعية</u>
٢٠٠٤/٣/١	السيدة مها محمد النيس حمدان
٢٠٠٤/٣/١	<u>وزارة القضاء</u>
٢٠٠٤/٣/١	السيد مهدي يوسف احمد الصمادي

٧- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٢٤ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

٢٠٠٤/٣/١	السيدة عتليب علي سعيد ارشيدات
٢٠٠٤/٣/٢١	السيد محمد علي احمد العمري
٢٠٠٤/٣/٢١	<u>وزارة التربية والتعليم</u>
٢٠٠٤/٥/٣	السيد ابراهيم مسلم مصطفى المجالي
٢٠٠٤/٥/٣	السيد احمد امين عبدالله زعتر
٢٠٠٤/٢/٢٤	<u>وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية</u>
٢٠٠٤/٢/٢٤	السيدة رجاء حسين محمود المومني
٢٠٠٤/٣/١	<u>وزارة الصحة</u>
٢٠٠٤/٣/١	السيدة فاطمة اسماعيل قاسم خميس
٢٠٠٤/٣/١	<u>المركز الجغرافي الملكي الأردني</u>
٢٠٠٤/٣/١	السيدة سلام نعمان محمد حميده

* * * * *

استبعاد:

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٠ الموافقة على إحالة الموظف من ملاك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي السيد جمال دليع عبد عيال سلمان على الاستبعاد اعتباراً من ٢٠٠٤/٢/١٠ بناء على طلبه وإلى حين اكتماله المدة المقررة من خدمته الحكومية الخاضعة للتقاعد محسوبة من تاريخ إحالته على الاستبعاد.

* * * * *

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٧ الموافقة على إحالة الموظف من ملاك وزارة الصحة الدكتور ابراهيم نور الدين ابراهيم الكردي على الاستبعاد بناء على طلبه اعتباراً من ٢٠٠٤/٣/١ وإلى حين اكتماله المدة المقررة للتقاعد محسوبة من تاريخ إحالته على الاستبعاد.

مكتبة من الأصل

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٢٤ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة اسمائهم تالياً على الاستبعاد بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين ازاء اسم كل منهم وإلى حين اكمالهم المدة المقررة من خدمتهم الحكومية الخاضعة للتقاعد محسوبة من تاريخ احالتهم على الاستبعاد:-

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

السيد رشاد محمد ذيب الحوراني	٢٠٠٤/٣/١٥
السيدة ديسا محمود عبدالرحمن جيموخه	٢٠٠٤/٣/١٥
السيدة هناء كمال سالم القسوس	٢٠٠٤/٣/١٥
السيد خالد صالح يوسف الحلاج	٢٠٠٤/٣/١٥
<u>وزارة المياه والري/ سلطة المياه</u>	
السيد وليد طلال حسن ملكاوي	٢٠٠٤/٣/١٥
<u>وزارة المالية/ ضريبة الدخل</u>	
السيد محمد احمد مسلم الشوبكي	٢٠٠٤/٣/١٥

* * * * *

تمديد خدمات:

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٥ الموافقة على تمديد خدمة السفراء المذكورة اسمائهم تالياً من ملاك وزارة الخارجية لغاية التاريخ المبين ازاء اسم كل منهم بعد بلوغهم سن الستين:-

- سعادة السفير السيد نبيل التلهوني	٢٠٠٥/٥/٤
- سعادة السفير الدكتور شاكر عريبات	٢٠٠٥/٥/١٥
- سعادة السفير السيد محمد توفيق الخالدي	٢٠٠٥/٢/٤

* * * * *

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٥ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك مؤسسة التدريب المهني السيد محمد إبراهيم محمد المصري للفترة من ٢٠٠٤/١/١ ولغاية ٢٠٠٤/٢/١٥ بعد بلوغه سن الستين وانتهاء خدماته اعتباراً من ٢٠٠٤/٢/١١.

* * * * *

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٧ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة التربية والتعليم السيد عيسى سليمان يعقوب المومني للفترة من ٢٠٠٤/١/١ ولغاية ٢٠٠٤/٢/١٧ بعد بلوغه سن الستين وانتهاء خدماته اعتباراً من ٢٠٠٤/٢/١٨.

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٥ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة المالية السيد احمد علي سليم عنتر لمدة سنة اعتباراً من ٢٠٠٤/٤/٢١ بعد بلوغه الستين.

* * * * *

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٢٤ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية السيد فايز ياسين عبدالرحمن لمدة سنة أخرى اعتباراً من ٢٠٠٤/١/١ بعد بلوغه سن الستين.

* * * * *

الجنسية الاردنية

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٥ بالاستناد لاحكام المادة (١٧ب) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على إعادة الجنسية الأردنية للمذكورين تالياً وذلك لرغبتهم بالعودة إلى المملكة والاستقرار فيها:-

- ١ - السيد حسين علي احمد الداود
- ٢ - السيد محمود سالم خلف الداهمشة

* * * * *

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٧ بالاستناد لاحكام المادتين (١٥، ١٦) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته السماح للمذكورين تالياً بالتخلي عن الجنسية الأردنية للجنس بالجنسية الميمنة ازاء اسم كل واحد منهم:-

الرقم	الاسم	الجنسية
١ -	السيد حسن خليل محمد قشوع	الأمريكية
٢ -	السيد هاني ياسين احمد الطريني	الالمانية
٣ -	السيدة عبير عبدالوهاب حمزة الكيلاني	الالمانية
٤ -	السيد يونس محمد جميل مسعود	الالمانية
٥ -	السيد محمود محمد محمود حمدان	الدنماركية
٦ -	السيدة منى منصور ملضي ابو حميد	السعودية
٧ -	السيدة تسرين حمد محمود الداوديه	السعودية
٨ -	السيد نذير فريد محمد نزال	الإيطالية

مكتبة الأصل

الاستملاك

١- استعرض مجلس الوزراء كتاب معالي وزير الشؤون البلدية المتعلق بقراره رقم (٢٥٣١) تاريخ ١٩٩٩/١٢/٤ المتضمن الموافقة على استملاك جزء قطعة الأرض رقم (٥٤٨) من الحوض رقم (٢٤) من أراضي اريد لأغراض مجلس بلدية اريد وحيث تبين ان جزء القطعة المشار إليه اعلاه مستملاك أصلاً بموجب المخطط التنظيمي بقرار مجلس التنظيم الاعلى رقم (٢٢٤) تاريخ ١٩٨٣/٦/٧ والمنشور بالجريدة الرسمية عدد (٣١٧١) تاريخ ١٩٨٣/٨/١٠ وبناء على تسيب معاليه قرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٧ اعتبار ما جاء بقراره اعلاه لاغياً.

* * * * *

٢- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٧ بالاستناد لاحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة لفضلة قطعة الأرض رقم (٨٢) من الحوض رقم (٢٥) المنظره من أراضي الشويك البالغة مساحتها ٢م(٢٢٤) الموصوفة في الاعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢١٦٢) والنسور عدد (١٣٠٩٢) تاريخ ٢٠٠٤/١/٦ استملاكاً مطلقاً لأغراض المجلس البلدي في الشويك الجديدة. حيازة فورية دون التكيد بالإجراءات الملصوص عليها في قانون الاستملاك على ان يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العفارات المقرر حيازتها لاثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

٣- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٧ الموافقة على ما يلي:-

- ١- استملاك ما مساحته ٢م(١٠٩) من قطعة الأرض رقم (٢٥) من الحوض رقم (١٧) من أراضي كفرخل وما مساحته (٩٢٩٨٤)م من قطعتي الأرض رقم (٤٠، ٣٩) من الحوض رقم (١٦) وما مساحته (٥٠)م(٩٩٨) من قطع الأراضي ثوات الأرقام (٢٣، ٢٥، ٢٨، ٥٤، ٣١) من الحوض رقم (١٣) وجميعها من أراضي صخرة الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢١٥٦) والنسور عدد (١٣٠٨٦) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣١ لأغراض وزارة الاشغال العامة والاسكان لغايات تعديل طريق صخرة/ كفرخل سداً لاحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته.
- ٢- لتخلي عن استملاك ما مساحته ٢م(١٥٣) من قطعة الأرض رقم (٣٣) من الحوض رقم (١٧) من أراضي كفرخل وما مساحته (٦١٠، ١٦)م من قطع الأراضي ثوات الأرقام (١، ٢، ٣) من الحوض رقم (١٦) من أراضي صخرة لعدم حاجة وزارة الاشغال العامة والاسكان اليها سداً لاحكام المادة (١٩/أ) من قانون الاستملاك المشار إليه اعلاه.

٤- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٠ بالاستناد لاحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك قطع الأراضي المبينة اوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً وفق المخططات المنظمة لغايات استملاكها مشروعا للرفع العلم بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك:-

- ١- ما مساحته (٣) دولمات و ٢م(٩١٠) من قطعة الأرض رقم (٤٩) وما مساحته (٤) دولمات من قطعة الأرض رقم (٥٠) من الحوض رقم (٦) الملازة من أراضي قرية ليدر التابعة لأراضي بني كنانة الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي النسور عدد (١٣٠٧٣) والرأي عدد (١٢١٤٣) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٨ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات تشاءم ابنية مدرسية عليها.
- ٢- ما مساحته (٦) دولمات و ٢م(١) من قطعة الأرض رقم (١٨) من الحوض رقم (٤١) من أراضي القوع التابعة لأراضي القصر البالغة مساحتها (٥٩) دولماً و ٢م(١٤٢) الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي النسور عدد (١٣٠٩٠) والعرب اليوم عدد (٢٤٠٦) تاريخ ٢٠٠٤/١/٤ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات تشاءم ابنية مدرسية عليها.
- ٣- ما مساحته (٣) دولمات و ٢م(٢٦٦) من قطعة الأرض رقم (٤٥) من الحوض رقم (٢) من أراضي لرحبا/ اريد الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي النسور عدد (١٣٠٩٣) والعرب اليوم عدد (٢٤٠٩) تاريخ ٢٠٠٤/١/٧ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات تشاءم ابنية مدرسية عليها.

* * * * *

٥- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٧ بالاستناد لاحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على ما يلي:-

- ١- قرار لجنة الاستملاك والاملاك في امالة صان الكبرى رقم (٥٦٥) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٩ المتضمن الموافقة على استملاك كامل مساحة قطعة الأرض رقم (٧٤٣) من الحوض رقم (١) القوزية الشمالية والمنظم بها مخطط الاستملاك رقم (١٥/٣٠٥٨) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٨ الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢١٥٣) والعرب اليوم عدد (٢٣٩٩) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٨ استملاكاً مطلقاً لأغراض امالة صان الكبرى لغايات نمجها في سعة الشارع العلم.
- ٢- قرار لجنة الاستملاك والاملاك في امالة صان الكبرى رقم (٥٦٢) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٩ المتضمن الموافقة على استملاك قطعة الأرض رقم (٦٥) من الحوض رقم (٤) البلد/ شفا بدران البالغة مساحتها (١١٠٩٩، ٩٠)م والمنظم بها مخطط الاستملاك رقم (١٥/٣٠٥٢) تاريخ ٢٠٠٣/١١/٢٢ الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢١٥٣) والنسور عدد (١٣٠٨٣) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٨ استملاكاً مطلقاً لأغراض امالة صان الكبرى لغايات حقيقة عامة.

مكتبة الامم المتحدة

٦ - قرر مجلس الوزراء في جلسته الملعقة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٧ بالاستناد لاحكام المادتين (ج/٤) من قانون الامتلاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على قرار لجنة الامتلاك والاملاك في امالة عمان الكبرى رقم (٥٥٦) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٩ المتضمن استملاك وحيارة مساحات من قطع الاراضي المبينة ارقامها في الجدول الموضح بالقرار المشار اليه اعلاه وجميعها من الحوض رقم (١٧) المملوك الشمالي مع ما عليها من منشآت استملاكاً مطلقاً لأغراض امالة عمان الكبرى لغايات مساحات وحدائق ومباني عامة ومواقف وسيارات وكذلك حيارة المساحة المسماة سابقاً من قطعة الأرض رقم (١٧٢) من الحوض رقم (١٧) المملوك الشمالي لأغراض امالة عمان الكبرى لغايات شوارع الموصوفة في اعلان الامتلاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢١٦٠) والعرب اليوم عدد (٢٤٠٦) تاريخ ٢٠٠٤/١/٤. حيارة فورية دون التنفيذ بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الامتلاك على ان يتولى مدير الاراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لاثبات اوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

٧ - بناء على تسيب مجلس ادارة سلطة التقييم البتراء بقراره رقم (١/١) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٨ قرر مجلس الوزراء في جلسته الملعقة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٢٤ بالاستناد لاحكام المادتين (ج/٤) من قانون الامتلاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيارة قطع الاراضي المبينة ارقامها وارقام لحواضها واسماء مالكيها بالجدول الموضح بقرار مجلس ادارة سلطة التقييم البتراء المشار اليه اعلاه الموصوفة في اعلان الامتلاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٣٠٩١) والرأي عدد (١٢١٦٢) تاريخ ٢٠٠٤/١/٦ لأغراض مجلس ادارة سلطة التقييم البتراء. حيارة فورية دون التنفيذ بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الامتلاك على ان يتولى مدير الاراضي والمساحة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لاثبات اوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

٨ - قرر مجلس الوزراء في جلسته الملعقة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٧ بالاستناد لاحكام المادة (ج/٤) من قانون الامتلاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك قطع الاراضي المبينة اوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً وفق المخططات المنظمة لغايات استملاكها مشروحاً للفتح العام بالمعنى المقصود في قانون الامتلاك.

١ - ما مساحته دونمان و (٣٦٩٤٥) م^٢ من قطعة الأرض رقم (٧٠٧) من الحوض رقم (١٥) البلد من اراضي سما التابعة لاراضي بني كئله الموصوفة في اعلان الامتلاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٣٠٩٠) والرأي عدد (١٢١٦٠) تاريخ ٢٠٠٤/١/٤ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات انشاء ابنية مدرسية عليها.

٢ - ما مساحته (٩) دونمات و (٥٩٤) م^٢ من قطعة الأرض رقم (١٠) من الحوض رقم (٩) وما مساحته (٥) دونمات و (١٣، ٨٩٠) م^٢ من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (١٠) لوحة (٥٣) وما مساحته دولم واحد و (٤٩، ٤٣٠) م^٢ من قطعة الأرض رقم (٧٠١) من الحوض رقم (١٠) لوحة (٦١) وجميعها من اراضي لم يفس التابعة لاراضي بني كئله الموصوفة في اعلان الامتلاك المنشور في جريدتي العرب اليوم عدد (٢٤٠٧) والدستور عدد (١٣٠٨٦) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣١ لأغراض وزارة الاشغال العامة والاسكان لغايات طريق ام ليس/ الحمه/ المخيبة التحتا.

٣ - ما مساحته دونمان و (٥٣٠) م^٢ من قطعة الأرض رقم (١٧٨) من الحوض رقم (٢) من اراضي رحابا/ اربد الموصوفة في اعلان الامتلاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٢٠٩٣) ولعرب اليوم عدد (٢٤٠٩) تاريخ ٢٠٠٤/١/٧ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات انشاء ابنية مدرسية عليها.

* * * * *

٩ - قرر مجلس الوزراء في جلسته الملعقة بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٧ بالاستناد لاحكام المادة (١٧) من قانون الامتلاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على ما يلي:-

أولاً: ١ - قرار لجنة الامتلاك والاملاك في امالة عمان الكبرى رقم (٥٦٠) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٩ المتضمن الموافقة على حيارة الجزء المستملاك سابقاً من قطعة الأرض رقم (٩١) من الحوض رقم (١) المملوكية مع ما عليه من منشآت الموصوفة في اعلان الامتلاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢١٤٦) ولعرب اليوم عدد (٢٣٩٢) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢١ لأغراض امالة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام حيارة فورية دون التنفيذ بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الامتلاك.

٢ - قرار لجنة الامتلاك والاملاك في امالة عمان الكبرى رقم (٥٦١) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٩ المتضمن الموافقة على حيارة الجزء المستملاك سابقاً من قطعة الأرض رقم (٢٢) من الحوض رقم (٦) الوسية مع ما عليه من منشآت الموصوفة في اعلان الامتلاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢١٤٦) ولعرب اليوم عدد (٢٣٩٢) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢١ لأغراض امالة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام حيارة فورية دون التنفيذ بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الامتلاك.

٣ - قرار لجنة الامتلاك والاملاك في امالة عمان الكبرى رقم (٥٥٩) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٩ المتضمن الموافقة على حيارة المساحة البالغة (٤٣٥) م^٢ تقريباً والمستملكة سابقاً من قطعة الأرض رقم (٥٢) من الحوض رقم (٤) الحلو الغربي مع ما عليها من منشآت الموصوفة في اعلان الامتلاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢١٤٦) ولعرب اليوم عدد (٢٣٩٢) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢١ لأغراض امالة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام حيارة فورية دون التنفيذ بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الامتلاك.

هكذا من الأصل

٤ - قرار لجنة الاستملاك والاملاك في امارة عمان الكبرى رقم (٥٥٧) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٩ المتضمن الموافقة على حيازة المساحات المستملكة سابقاً من قطع الأراضي المبينة ارقامها وارقام واسماء احوالها واسماء مالكيها في الجدول الموضح بالقرار المشار إليه اعلاه مع ما عليها من منشآت الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢١٥٣) والعرب اليوم عدد (٢٣٩٩) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٨ لأغراض امارة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

ثانياً: يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لاثبات اوصالها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

١٠ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٧ بالاستناد لاحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على ما يلي:-

أولاً: ١- قرار لجنة الاستملاك والاملاك في امارة عمان الكبرى رقم (٥٥٤) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٩ المتضمن استملاك وحيازة مساحات من قطع الأراضي المبينة ارقامها وارقام واسماء احوالها بالقرار المشار إليه اعلاه مع ما عليها من منشآت الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢١٥٣) والعرب اليوم عدد (٢٣٩٩) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٨ استملاكاً مطلقاً لأغراض امارة عمان الكبرى لغايات استكمال تنفيذ تقاطع مدينة الجبيلة للترويحية على شارع الأردن. حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

ب- حيازة المساحات المستملكة سابقاً من قطع الأراضي المبينة ارقامها وارقام واسماء احوالها بالجدول الموضح بالقرار المشار إليه اعلاه مع ما عليها من منشآت الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢١٥٣) والعرب اليوم عدد (٢٣٩٩) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٨ لأغراض امارة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام. حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

٢ - قرار لجنة الاستملاك والاملاك في امارة عمان الكبرى رقم (٥٥٨) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٩ المتضمن استملاك وحيازة جزء بعرض (١) م من قطعة الأرض رقم (١٥٩٠) من الحوض رقم (٧) الجدولي (حق ارتفاق) الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢١٥٣) والعرب اليوم عدد (٢٣٩٩) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٨ استملاكاً مطلقاً لأغراض امارة عمان الكبرى لتصريف مياه الأمطار. حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

٣ - قرار لجنة الاستملاك والاملاك في امارة عمان الكبرى رقم (٥٥٥) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٩ المتضمن استملاك وحيازة مساحات من قطع الأراضي المبينة ارقامها وارقام واسماء احوالها بالقرار المشار إليه اعلاه مع ما من منشآت الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢١٥٣) والدستور عدد (١٣٠٨٢) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٨ استملاكاً مطلقاً لأغراض امارة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام. حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

ثانياً: يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لاثبات اوصالها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

١١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٠ بالاستناد لاحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة قطع الأراضي المبينة اوصالها تالياً استملاكاً مطلقاً حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك:-

أولاً: ١- ما مساحته (٥) دونمات و (١٧ ر ٣٦ م) من قطعة الأرض رقم (٩٨) من الحوض رقم (١٤) من أراضي عين والمعصرة التابعة لأراضي المرقى البالغة مساحتها (٥١) دونماً و (٧٥ ر ٦٧٧ م) الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٣٠٩٠) والعرب اليوم عدد (٢٤٠٦) تاريخ ٢٠٠٤/١/٤ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات إنشاء ابنية مدرسية عليها.

٢ - ما مساحته (٥) دونمات و (٩٣١ م) من قطعة الأرض رقم (١١٦) من الحوض رقم (١٤) من أراضي ذيبان البالغة مساحتها (١٥) دونماً و (٦٧٤ م) الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٣٠٩١) والرأي عدد (١٢١٦٠) تاريخ ٢٠٠٤/١/٤ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات إنشاء ابنية مدرسية عليها.

٣ - كامل مساحة قطع الأراضي ذوات الأرقام (١٩٤١، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥) وجميعها من الحوض رقم (٥) من أراضي طبربور التابعة لأراضي شرق عمان البالغ مجموع مساحتها (٥) دونمات و (١٦ ر ٣١٤ م) الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٣٠٩١) والعرب اليوم عدد (٢٤٠٧) تاريخ ٢٠٠٤/١/٥ لأغراض مديرية الأمن العام لغاياتها الامنية.

٤ - كامل مساحة قطعتي الأرض رقم (١٧٢، ١٧١) من الحوض رقم (٣) من أراضي قرية كفر يوبا التابعة لأراضي اربد البالغ مجموع مساحتهما معاً (٣) دونمات و (٤٨٠ م) الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٣٠٩١) والعرب اليوم عدد (٢٤٠٧) تاريخ ٢٠٠٤/١/٥ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات إنشاء ابنية مدرسية عليها.

ثانياً: يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لاثبات اوصالها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

مكتبة
الأمم المتحدة

١٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٢٤ بالاستناد لاحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة قطع الاراضي المبينة اوصالها تالياً استملاكاً مطلقاً حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك:-

أولاً: ١- ما مساحته (٤) دونمات و (٥٧م) من قطعة الأرض رقم (٢٦١) من الحوض رقم (٤٢) من أراضي سوف التابعة لأراضي جرش الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٣١٠٦) والعرب اليوم عدد (٢٤٢٢) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٠ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات إقامة الابنية المدرسية عليها.

٢ - كامل مساحة قطع الأراضي ذوات الأرقام (٨٣٩، ٦٦٣، ٢٥٣) البالغ مجموع مساحتها (٥) دونمات و (٢٩٦م) وجميعها من الحوض رقم (١٧) من أراضي عمان التابعة لأراضي عمان الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٣٠٦٦) والرأي عدد (١٢١٣٦) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١١ لأغراض الديوان الملكي الهاشمي لغايات المحافظة على وضع المنطقة المحيطة بقصر زهران العامر.

ثانياً: يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لأثبت اوصالها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

الشؤون البلدية

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٢٤ بالاستناد لاحكام المادة (٥/٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته الموافقة على ضم قطع الاراضي الموصوفة تالياً إلى حدود بلدية سهيل حوران (منطقة الشجرة):-

أ - كامل القطع ذوات الأرقام:-

(٤٣، ٤٥، ٤٤، ٣٨، ٣٩، ٥٣، ٧٦) حوض رقم (٦) المنسد.

ب - الاجزاء الغربية من القطع ذوات الأرقام (٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦) حوض (٦) المنسد وهي الاجزاء التي تقع غرب شارع سعه (٣٠)م.

ج - الاجزاء الغربية من القطع ذوات الأرقام (١٨، ٧٧، ٤٧، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٥، ٢٩، ٣٠، ٥٠) حوض (٦) المنسد وهي الاجزاء المحصورة بين الزاوية الشمالية الغربية للقطعة رقم (٤٢) ومنها بخط مستقيم جنوباً مروراً بالزاوية الجنوبية الغربية للقطعة حتى يلتقي حد الحوض رقم (٦) المنسد.

* * * * *

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٢ بالاستناد لاحكام المادة (٥/٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته الموافقة على ضم قطع الاراضي المبينة ارقامها وارقام واسماء احواسها تالياً الى حدود بلدية الفحيص/ محافظة البلقاء:-

١ - كامل أراضي الحوض رقم (٢٢) راس الجندي.

٢ - كامل القطع ذوات الأرقام:- (٢٨، ٢٤، ١٥٨، ١٥٣، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٣) من الحوض رقم (٨) ام رجم.

٣ - كامل القطع ذوات الأرقام:- (٢٠، ٩٣، ٩٢، ١٧، ١٨، ١٩، ١٦، ١٥، ١٤، ٦، ٧، ٨، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٤، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٦٠) حوض رقم (٢٠) حصون الشرقي من أراضي الفحيص.

إعلانات

صادرة عن وزير الشؤون البلدية الدكتور امل حمد الفرحان

• عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته.

اعلن عن انتخاب السيد محمد فرحان محمد بني ارشيد نائباً لرئيس بلدية دير ابي سعيد.

* * * * *

• عملاً بأحكام المادة (٣٧) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته.

اعلن عن انتخاب السيد محمد عبد الطراونة نائباً لرئيس بلدية مؤاب الجديدة خلفاً للنائب رئيس البلدية

المستقيل السيد ذيب عبد الطراونة.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم ان بلدية اليرموك الجديدة قد قررت بقرارها رقم ٧/٨ تاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٣ واستناداً لاحكام المادة (٥٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ فرض

عوائد تنظيم خاصه وذلك على النحو التالي:-

نيلس	فلس	ديسار
-	-	٢
-	-	٣٠
-	-	١٥
-	-	٢٠
-	-	٥٠
-	-	٢٠

١ . عوائد عن كل حفرة امتصاصية بالمقطوع

٢ . تأمين قطع شارع لإيصال الخدمات/ شارع رئيسي

٣ . تأمين قطع شارع لإيصال الخدمات/ شارع فرعي

٤ . تأمين ازالة الأنقاض بعد الانتهاء من البناء

٥ . تأمين ازالة الأبنية الآيلة للسقوط

٦ . تأمين رخص الإنشاءات

مكزاً من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٢٣٤) تاريخ ٢٠٠٣/١١/١٦ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (أ) إلى سكن (ج) ضمن الحوض رقم (٢١) رأس الخور من أراضي سحم وذلك في بلدة الشعلة/لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٢٩٥) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٧ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم ضمن الحوض رقم (٢) الخربة من أراضي روضة بسمه وذلك في بلدة أم الجمال الجديدة/لواء البادية الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (٣١) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٣٠٠) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٧ الموافقة على مخطط اعتماد شارع حسب سعة الإفراسية ضمن الحوض رقم (٢) من أراضي مرو وذلك في بلدة أريد الكبرى /لواء قصبه أريد وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٦) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٣١٥) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٤ الموافقة على مخطط إحداث طريق ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢٥ ، ٢٦) من أراضي البويضة الغربية وذلك في بلدة أرحاب الجديدة/لواء قصبه المفرق ، وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قصبه المفرق ، ومكاتب بلدية أرحاب الجديدة وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة أرحاب الجديدة خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٣٦٧) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٣ الموافقة على مخطط أحداث طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (١٨ ، ١٠) حوض رقم (٢) من أراضي عراعر وذلك في بلدة ذيبان الجديدة /لواء ذيبان وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٤/١/٨ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٣٦٨) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٣ الموافقة على مخطط أحداث شوارع وطرق ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٨ ، ١٦) من أراضي القرينات وذلك في بلدة جبل بني حميد /لواء ذيبان وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠٤/١/١١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٢) تاريخ ٢٠٠٤/١/٤ الموافقة على مخطط تعديل شوارع حسب الإفراسية ضمن القطع ذوات الأرقام (٤٧ ، ٤٨) حوض رقم (١١) من أراضي منطقة صما وذلك في بلدة الطيبة الجديدة /لواء الطيبة وحسب المخطط التعديلي رقم ٢٢ تاريخ ٢٠٠٤/١/١٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٤) تاريخ ٢٠٠٤/١/٤ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (د ، وتجاري) إلى (مواقف سيارات) ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٣ ، ٨٨ ، ١٥٠ ، ١٩٤) ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢ ، ٣) وذلك في بلدة معاذ بن جبل/لواء الأغوار الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٤ ووضعه موضع التنفيذ .

مكتبة الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٤/١/٤ الموافقة على مخطط الغاء جزء من نهاية مغلقه ضمن الحوض رقم (٧) حي الميدان من أراضي الهاشمية وذلك في بلدة الهاشمية الجديدة / لواء الهاشمية وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه الاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء الهاشمية ومكاتب بلدية الهاشمية الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة الهاشمية الجديدة خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٨) تاريخ ٢٠٠٤/١/٤ الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحني ضمن القطعة رقم (٥٣٨) حوض رقم (١٠) البلد وذلك في بلدة الزرقاء / لواء قصبه الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١١١) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٢ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١١) تاريخ ٢٠٠٤/١/٤ الموافقة على مخطط أحداث شوارع ضمن الحوض رقم (٦) من أراضي اليزيدية / لواء قصبه السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٥ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١١) تاريخ ٢٠٠٤/١/٤ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من مباني عامه الى حدائق ضمن القطعة رقم (٦) حوض رقم (٦١) سوادا الشمالي من أراضي السلط وذلك في بلدة السلط الكبرى / لواء قصبه السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٨) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/١١) تاريخ ٢٠٠٤/١/٤ الموافقة على مخطط أحداث طريق ضمن الحوض رقم (٨٥) أم زيتونه وذلك في بلدة السلط الكبرى / لواء قصبه السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٩) تاريخ ٢٠٠٤/١/٦ الموافقة على مخطط تخفيض طريق من ٤ متر الى ٣ متر ضمن الحوض رقم (١٢) من أراضي الشهابية وذلك في بلدة الكرك الكبرى / لواء قصبه الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٧) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٩) تاريخ ٢٠٠٤/١/٦ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٣) من أراضي الجديدة وذلك في بلدة الكرك الكبرى / لواء قصبه الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٢ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٢٣) تاريخ ٢٠٠٤/١/٦ الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن القطعة رقم (١٤١) حوض رقم (٣٠) من أراضي اشتقيا وذلك في بلدة عجلون الكبرى / لواء قصبه عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٤ ووضعه موضع التنفيذ .

مكتبة من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢٩) تاريخ ٢٠٠٤/١/٨ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من مباني عامة إلى تجاري طولي ضمن القطعة رقم (١٠١) حوض رقم (٢) الشيخ حسين منطقة الشونة الشمالية وذلك في بلدة معاذ بن جبل/ لواء الأغوار الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (٨) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٩ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٣٢) تاريخ ٢٠٠٤/١/٨ الموافقة على مخطط إحداث شوارع ضمن الحوض رقم (٢) البراك الشمالي من أراضي الخناصر في بلدة الباسلية/ لواء قصبه المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٢ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٣٢) تاريخ ٢٠٠٤/١/٨ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من حدائق ومتنزهات إلى سكن (ب) ضمن الحوض رقم (١٣) البلد من أراضي الخناصر وذلك في بلدة الباسلية/ لواء البادية الشمالية الغربية وحسب المخطط التعديلي رقم (٨) تاريخ ٢٠٠٣/٤/١٢ ووضعه موضع التنفيذ . باستثناء مخطط تغيير صفة الاستعمال من مباني عامة إلى حديقة يعلن للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء البادية الشمالية الغربية ومكاتب بلدية الباسلية وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو بالبريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣٥) تاريخ ٢٠٠٤/١/٨ الموافقة على مخطط تعديلات مقترحة ضمن الحوض رقم (١٢) من أراضي روضة الأمير علي بن الحسين في منطقة قاسم وذلك في بلدة دير الكهف الجديدة/ لواء البادية الشمالية ، وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء البادية الشمالية ، ومكاتب بلدية دير الكهف الجديدة وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة دير الكهف الجديدة خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤٢) تاريخ ٢٠٠٤/١/١١ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن إلى تجاري وزيادة الشارع من ٨ متر إلى ١٠ متر ضمن الحوض رقم (١٠) أم جمعة وذلك في بلدة الفحيص/ لواء ماحص والفحيص وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٨) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٠) تاريخ ٢٠٠٤/١/١١ الموافقة على مخطط تعديل مسار طريق ضمن الحوض رقم (٧) الخربة / منطقة الشيخ حسين وذلك في بلدة طبقة فحل لواء الأغوار الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٨ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥١) تاريخ ٢٠٠٤/١/١١ الموافقة على مخطط إلغاء دوار ضمن الاحواض ذوات الأرقام (٢٨، ١٦) من أراضي منطقة حوار وذلك في بلدة أربد الكبرى/ لواء قصبه أربد وحسب المخطط التعديلي رقم ٥٠ تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٢ ووضعه موضع التنفيذ .

محكمة من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٦٥) تاريخ ١٣ / ١ / ٢٠٠٤، الموافقة على مخطط إضافة تنظيم وأحداث شوارع وطرق ضمن الحوض رقم (٤) من أراضي منطقة مرصع وذلك في بلدة باب عمان / لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٣) تاريخ ١٩ / ١ / ٢٠٠٤ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٦٦) تاريخ ١٣ / ١ / ٢٠٠٤، الموافقة على مخطط إحداث طريق ضمن الحوض رقم (١٦) من أراضي منطقة كثرنا وذلك في بلدة الحزمان / لواء عي وحسب المخطط التعديلي رقم (١٥) تاريخ ١٨ / ١ / ٢٠٠٤ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٢/٨٤) تاريخ ١٥ / ١ / ٢٠٠٤، الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي الى سكن "أ" و "ب" وأحداث شارع ضمن القطعة رقم (٨٦) حوض رقم (٣) الوسية وذلك في بلدة مادبا الكبرى / لواء قصبة مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (١٨) تاريخ ١٩ / ١ / ٢٠٠٤ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٦) تاريخ ١٥ / ١ / ٢٠٠٤ الموافقة على مخطط إخراج قطعة من التنظيم ضمن القطعة رقم (٧٠) حوض رقم (٢) الوسية وذلك في بلدة السلط الكبرى لواء / قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٠ / ١ / ٢٠٠٤ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٩٧) تاريخ ١٥ / ١ / ٢٠٠٤ الموافقة على مخطط أحداث شوارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢، ٣) من أراضي قرية القنيطرة في بلدة الجيزة الجديدة / لواء الجيزة تصديقاً مؤقتاً .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١١٧) تاريخ ١٨ / ١ / ٢٠٠٤ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن "ج" وزراعي الى تجاري ومن سكن "ج" الى تجاري طولي ومن زراعي الى سكن "ج" ضمن الحوض رقم (٨) من أراضي حبراص وذلك في بلدة الكفارات / لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (١٩) تاريخ ٢٧ / ١ / ٢٠٠٤ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (١/١٢٨) تاريخ ٢٠ / ١ / ٢٠٠٤، الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن الحوض رقم (٢٤) من أراضي العين البيضاء وذلك في بلدة الطفيلة الكبرى / لواء قصبة الطفيلة وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٨) تاريخ ٢٢ / ١ / ٢٠٠٤ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٢/١٢٨) تاريخ ٢٠ / ١ / ٢٠٠٤، الموافقة على مخطط أحداث طريق وإلغاء آخر ضمن القطعة رقم (٤٤) حوض رقم (١٤) ارويم وذلك في بلدة الطفيلة الكبرى / لواء قصبة الطفيلة وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٧) تاريخ ٢٢ / ١٠ / ٢٠٠٤ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (١٢٩) تاريخ ٢٠ / ١ / ٢٠٠٤، الموافقة على مخطط أحداث شوارع وإلغاء جزء من شارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٣، ٦) من أراضي منطقة مرصع وذلك في بلدة باب عمان / لواء قصبة جرش وحسب المخطط المعد لهذه الغاية ووضع موضع التنفيذ .

مكتبة
الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٥٥) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٩ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن إلى تجاري ضمن القطع ذوات الأرقام (٣٥٨ ، ٤٥٥) حوض رقم (٩) أبو النجم من أراضي كفرنجة وذلك في بلدة كفرنجة الجديدة/ لواء كفرنجة وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢٠) تاريخ ٢٠٠٤/١/٨ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/١٦٣) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٩ ، عدم الموافقة على مخطط أحداث طريق ونهاية مغلقة ضمن القطعة رقم (٩٤) حوض رقم (٤) الخفيت من أراضي الفيصلية وذلك في بلدة الموقر / لواء الموقر .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٤/١٦٣ تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٩ الموافقة على مخطط أحداث شارع وطريق ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٤) الحنو الجنوبي و(٥) البلد من أراضي سالم وذلك في بلدة لواء الموقر / لواء الموقر ، وحسب المخطط التعديلي رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠٤/٢/١١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٧١) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٩ ، عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من حدائق إلى مباني عامه ضمن الحوض رقم (١٤) من أراضي الكرك وذلك في بلدة الكرك الكبرى / لواء قضاة الكرك .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٨٩) تاريخ ٢٠٠٤/٢/١٠ الموافقة على مخطط أحداث طريق ضمن القطعة رقم (٥٩) حوض رقم (٢) الميدان من أراضي الكمشة وذلك في بلدة بئرين الجديدة/ لواء قضاة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٠٠٤/٢/١٨ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٩٤) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٢ الموافقة على المخطط التحديثي الهيكلي لمنطقة بيت أيدس في بلدة برقيش/ لواء الكوره ، وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء الكوره ، ومكاتب بلدية برقيش وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى أو بالبريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٩٦) تاريخ ٢٠٠٤/٢/١٢ الموافقة على مخطط تخفيض شارع من ١٢ متر إلى ٨ متر ضمن القطع ذوات الأرقام (١٨٠ ، ١٨٣ ، ٥) حوض رقم (٩) البلد منطقة المشارع في بلدة طبقة فحل/ لواء الأغوار الشمالية ، وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء الأغوار الشمالية ، ومكاتب بلدية طبقة فحل وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية طبقة فحل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

هكذا من الأصل

إعلانات

صادرة عن وزير الشؤون البلدية بالوكالة
المهندس رائد أبو السعود

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٣٥٨) تاريخ ٢٠٠٣/٤/١٥ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (١) بركة برخ وذلك في بلدة الزرقاء/ لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٩) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤٧٤) تاريخ ٢٠٠٣/٥/١٣ الموافقة على مخطط إحداث شوارع وطرق في حي الأميرة سلمى بنت عبد الله في منطقة الكريمة وذلك في بلدة شرحبيل بن حسنة / لواء الأغوار الشمالية وحسب المخطط المعد لهذه الغاية ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦/٨٩٤) تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٧ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٢) روض شبيب وذلك في بلدة الزرقاء/ لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٩٤٣) تاريخ ٢٠٠٣/٨/٣١ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من مباني عامة إلى سكن (١) ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، حوض رقم (٥) من أراضي أم الرصاص وذلك في بلدة أم الرصاص الجديدة / لواء الجيزة وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٥ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام الفقرة (٤) من المادة رقم (٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٠٤٨ تاريخ ٢٠٠٣/٩/٢١ الموافقة على تغيير صفة استعمال من سكن (١) إلى تجاري طولي بارتداد امامي (٥) متر ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٤) الطوال و(٣) مرج سكا في بلدة مرج الحمام / لواء وادي السير وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوى العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء وادي السير ومكاتب بلدية مرج الحمام وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة مرج الحمام خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/١١٨٥) تاريخ ٢٠٠٣/١١/٢ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٩) الأبيض وذلك في بلدة الزرقاء/ لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٨ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/١٢٠٢) تاريخ ٢٠٠٣/١١/٩ الموافقة على مخطط إلغاء شارع وأحداث شوارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٩٩) خلة الصخر و(١٠٠) الطرازين الصغيره وذلك في بلدة السلط الكبرى / لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٢) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣ ووضعه موضع التنفيذ

مكتبة
من الأصول

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٢٠٦) تاريخ ٢٠٠٣/١١/٩ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) إلى معارض تجارية بارتداد أمامي مسقوف ضمن الحوض رقم (٤٣) نصار من أراضي جريبا وذلك في بلدة الزرقاء/لواء قصبه الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٩ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٢٤٤) تاريخ ٢٠٠٣/١١/١٨ الموافقة على مخطط أحداث شوارع وطرق ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١٢، ١٣، ١٦) من أراضي كفر خل وذلك في بلدة النسيم /لواء قصبه جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٦) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٢٥٥) تاريخ ٢٠٠٣/١١/١٨ الموافقة على مخطط إلغاء شوارع وإحداث آخر ضمن الحوض رقم (١) أبو الزيت من أراضي منطقة كفر يوبا وذلك في بلدة غرب اربد/لواء قصبه اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٥ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٢٧٦) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢ الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٧١ ، ٢٧٢) حوض رقم (١) البلد منطقة الشونة الشمالية وذلك في بلدة معاذ بن جبل/لواء الأغوار الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٢٧٧) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢ الموافقة على مخطط تخفيض شارع إلى ٨ متر ضمن الحوض رقم (٥) درب الطاحونة من أراضي منطقة الطره وذلك في بلدة سهل حوران/لواء الرمثا وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٩) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٢٧٨) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢ الموافقة على مخطط إحداث طريق ضمن الحوض رقم (٣) من أراضي منطقة كفر يوبا وذلك في بلدة غرب اربد/لواء قصبه اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٥ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/١٢٨٧) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن إلى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (٦) من أراضي جرش وذلك في بلدة جرش الكبرى/لواء قصبه جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٩) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٢٩٢) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٧ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم مع أحداث شارع ضمن الحوض رقم (٣) أبو الصيصان من أراضي ام العمد وذلك في بلدة الجيزة الجديدة /لواء الجيزة وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٢٩٨) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٧ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) إلى سكن (ج) ضمن الحوض رقم (٣) المسابك وذلك في بلدة كفرنجة الجديدة /لواء كفرنجة وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٢) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٦ ووضعه موضع التنفيذ .

مكتبة
الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٣٠٢) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٧ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من تجاري وحدائق إلى سكن (١) ضمن الحوض رقم (٦) من أراضي ناطفة وذلك في بلدة غرب اربد / لواء قسبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٣) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٦ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٣٢١) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٦ الموافقة على مخطط أحداث شوارع وطرق ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٩، ١٥، ١٦، ٢٤، ١٨، ١٩، ٢٠، ٤٠، ٥٤، ٣٩) من أراضي الصريح وذلك في بلدة اربد الكبرى / لواء قسبة اربد وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٣٢٢) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٦ الموافقة على مخطط إلغاء شارع ضمن القطعة رقم (٣٢) حوض رقم (٤) الحمه الجنوبي وذلك في بلدة طبقة فحل / لواء الأغوار الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٢ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٣٢٣) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٦ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن إلى تجاري طولي وبعمق ١٤ متر ضمن القطعة رقم (١١٥) حوض رقم (٢) ذراع الخان القبلي من أراضي معاذ بن جبل وذلك في بلدة معاذ بن جبل / لواء الأغوار الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٢ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٣٢٤) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٦ الموافقة على مخطط إحداث طريق بحيث تكون مناصفة ضمن القطعة رقم (٤) حوض رقم (١٦) من أراضي الطره وذلك في بلدة سهل حوران / لواء الرمثا ، وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء الرمثا ، ومكاتب بلدية سهل حوران وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة سهل حوران خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٣٢٨) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٦ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٠٤، ٧٠٥) حوض رقم (١١) والقطع (٧٠٧، ٧٢٠) حوض رقم (٥٢) من أراضي منطقة المكيفه وذلك في بلدة ام القطين والمكيفه / لواء البادية الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٢ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٣٢٩) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٦ الموافقة على مخطط إلغاء طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٠٧، ٧٠٨) حوض رقم (٤) من أراضي صبحا وذلك في بلدة صبحا والدفيانه / لواء البادية الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (٨) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٣٣٠) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٦ الموافقة على مخطط أحداث طريق ضمن القطعة رقم (٢) حوض رقم (١٨) من أراضي الحرش وذلك في بلدة الباسليه / لواء البادية الشمالية الغربية وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٣ ووضعه موضع التنفيذ .

مكتبة
الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٣٣٠) تاريخ ١٦/١٢/٢٠٠٣ ، الموافقة على مخطط أحداث شارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١٣ ، ٢٢) من أراضي الخناصري وذلك في بلدة الباسلية/ لواء البادية الشمالية الغربية وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٣/١٢/٢٠٠٣ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٣٣١) تاريخ ١٦/١٢/٢٠٠٣ الموافقة على مخطط تعديل مسار جزء من طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٣ ، ٢٤) حوض رقم (٦) صراره وذلك في بلدة مادبا الكبرى / لواء قصبه مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (١٧) تاريخ ٢٣/١٢/٢٠٠٣ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٣٣٩ تاريخ ٢١/١٢/٢٠٠٣ الموافقة على المخطط التحديتي لمنطقة ام بطمة وذلك في بلدة لواء الموقر / لواء الموقر المعد لهذه الغاية ووضعه موضع تنفيذ باستثناء المواقع المشار إليها بدوائر للاعلان للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء الموقر ومكاتب بلدية لواء الموقر وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او بالبريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٣٦٤) تاريخ ٢٣/١٢/٢٠٠٣ ، الموافقة على مخطط إلغاء طريق ضمن الحوض رقم (٧) من أراضي فاع وذلك في بلدة الباسلية/ لواء البادية الشمالية الغربية وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٨/١/٢٠٠٤ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٣٦٩) تاريخ ٢٨/١٢/٢٠٠٣ الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة ٦ متر ضمن القطعة رقم (٤) حوض رقم (٥) ببادر البلد وذلك في بلدة معاذ بن جبل/ لواء الأغوار الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٧/١/٢٠٠٤ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٣٧١) تاريخ ٢٨/١٢/٢٠٠٣ ، الموافقة على مخطط أحداث شوارع وطرق ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٤ ، ١٥ ، ١٦) من أراضي شطنا وذلك في بلدة اربد الكبرى / لواء قصبه اربد وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٣٨٠) تاريخ ٢٨/١٢/٢٠٠٣ الموافقة على مخطط إحداث طريق ضمن الحوض رقم (٥) البلد من أراضي منطقة رحابا وذلك في بلدة المزار الجديدة لواء/المزار الشمالي وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٨/١/٢٠٠٤ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧/١٣٨٠) تاريخ ٢٨/١٢/٢٠٠٣ الموافقة على مخطط تخفيض شارع من ١٤متر إلى ١٠متر ضمن الحوض رقم (٥) ماصية الكسارة من أراضي حكا وذلك في بلدة المزار الجديدة/ لواء المزار الشمالي وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٤) تاريخ ١١/١/٢٠٠٤ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١) تاريخ ٤/١/٢٠٠٤ ، الموافقة على مخطط أحداث شارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١ ، ٣ ، ٦) من أراضي منطقة البويضة وذلك في بلدة الرمثا الجديدة / لواء الرمثا وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٨) تاريخ ٢٥/١/٢٠٠٤ ووضع موضع التنفيذ .

مكتبة
من الأصول

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٧) تاريخ ٢٠٠٤/١/٦ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن إلى تجاري طولي بارتداد أمامي وحسب السكن المجاور ضمن الحوض رقم (٦) من أراضي بليلا وذلك في بلدة النسيم/ لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٥) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٢ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠٤ / ١ / ٦ ، الموافقة على مخطط إضافة تنظيم واحداث طريق ضمن الحوض رقم (٢٤) من أراضي منطقة العين البيضاء وذلك في بلدة الطفيله الكبرى / لواء قصبة الطفيله وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٠) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٥/٢٨) تاريخ ٢٠٠٤ / ١ / ٨ ، الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن القطع ذوات الأرقام (٤، ٩، ١١، ٣٨) ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٤٨، ٦١) من أراضي النعيمه وذلك في بلدة اربد الكبرى / لسواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٩ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٤٥) تاريخ ٢٠٠٤/١/١١ الموافقة على مخطط تعديل طريق ضمن الحوض رقم (١) للشبيكات وذلك في بلدة الرصيفة/ لواء الرصيفة وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٤) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٨ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٣) تاريخ ٢٠٠٤/١/١١ الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة "١٠م" ضمن القطع ذوات الأرقام (١١، ١٠٣) حوض رقم (٤٢) الليقة الجنوبي في بلدة الشوبك الجديدة / لواء الشوبك وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه الاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء الشوبك ومكاتب بلدية الشوبك الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد او البريد المسجل خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٥) تاريخ ٢٠٠٤/١/١١ الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة ٦ متر ضمن القطع ذوات الأرقام (٢، ٣) حوض رقم (٢) العلقه من أراضي باعون وذلك في بلدة العيون/ لواء وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٣) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٨ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧١) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٣ الموافقة على مخطط إحداث شارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١١، ١٢، ١٣) من أراضي مادبا وذلك في بلدة مادبا الكبرى / لواء قصبة مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٨ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٧١) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٣ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم وإحداث شوارع وطرق ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١٩، ٢٤) من أراضي ماعين وذلك في بلدة مادبا الكبرى/ لواء قصبة مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٨) تاريخ ٢٠٠٤/٢/١٢ ووضعه موضع التنفيذ .

مكتبة
الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٩٦) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٥ الموافقة على مخطط أحداث شارع وطريق ضمن القطعة رقم (٥) حوض رقم (٣٢) من أراضي لب في بلدة لب ومليح / لواء ذيبان تصديقاً مؤقتاً .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٢/١١١) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٨ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من مباني عامه الى سكن "ب" ضمن القطعة رقم (٥٩) حوض رقم (٧) الخضرا فوقاً وذلك في بلدة جرش الكبرى / لواء قصبه جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٩٠) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٥ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/١١١) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٨ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) إلى سكن (ج) ضمن الحوض رقم (٣) البلد من أراضي الكفير وذلك في بلدة جرش الكبرى / لواء قصبه جرش ، وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قصبه جرش ، ومكاتب بلدية جرش الكبرى وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة جرش الكبرى خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٤/١١١) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٨ الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن الحوض رقم (١) عصفور وذلك في بلدة جرش الكبرى / لواء قصبه جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٦) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٦ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٢٤) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) إلى سكن (ج) مع تعديل مسار شارع ضمن الحوض رقم (٢٤) من أراضي كفر سوم وذلك في بلدة الكفارات / لواء بني كنانة، وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٦) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٦ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/١٢٨) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٠ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم وإحداث شوارع وطرق ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٥٥) تلعة نجم و(٥٦) المعهد وذلك في بلدة الطفيلة الكبرى / لواء قصبه الطفيلة وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٠) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٢ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (١/١٥٠) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٥ الموافقة على مخطط أحداث طريق ضمن الحوض رقم (١٨) الثغرة من أراضي بلال / لواء وادي السير وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠٤/١/١١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٥٠) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٥ الموافقة على مخطط أحداث طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (١٨ ، ٤٠ ، ٤١) حوض رقم (١٨) الثغرة والقطعة رقم (٦) من الحوض رقم (٢٠) ربوع الصليمون من أراضي بلال / لواء وادي السير وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٤/٢/٩ ووضعه موضع التنفيذ .

مكتبة
الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (١/١٥٨) تاريخ ٢٩ / ١ / ٢٠٠٤، عدم الموافقة على مخطط أحداث طريق مع نهاية مغلقة ضمن القطعة رقم (٢٧) حوض رقم (٦) مقدس وذلك في بلدة الشوبك الجديدة / لواء الشوبك .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/١٦٣) تاريخ ٢٩ / ١ / ٢٠٠٤ الموافقة على مخطط أحداث شارع وبسعة "٢٠م" ضمن القطع ذوات الأرقام (٦، ١١، ١٢، ١٣، ٥٠، ٥١، ٩٠) حوض رقم (١) الجبور في بلدة لواء الموقر / لواء الموقر تصديقاً مؤقتاً .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (١٦٦) تاريخ ٢٩ / ١ / ٢٠٠٤، الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع مع تعديل مسار جزء منه ضمن الحوض رقم (١٠) عراق ضيف الله من أراضي عجره وذلك في بلدة عجلون الكبرى / لواء قصبه عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٣١) تاريخ ٩ / ١ / ٢٠٠٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٦٧) تاريخ ٢٩ / ١ / ٢٠٠٤ الموافقة على مخطط اعتماد شارع الأشغال العامة وإحداث طريق ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢) منيف من أراضي سامتا وعفنا والحوض رقم (١٢) عابده من أراضي صخرة / لواء قصبه عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٦) تاريخ ١٤ / ١ / ٢٠٠٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (١٧٨) تاريخ ٨ / ٢ / ٢٠٠٤، الموافقة على مخطط إلغاء طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣) حوض رقم (٢) من أراضي قرية هام وذلك في بلدة غرب اربد / لواء قصبه اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ١٠ / ٢ / ٢٠٠٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (١٨٦) تاريخ ١٠ / ٢ / ٢٠٠٤، عدم الموافقة على مخطط إضافة تنظيم ضمن الحوض رقم (١) من أراضي أم السرب وذلك في بلدة الأمير الحسين بن عبد الله / لواء البادية الشمالية الغربية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٨٨) تاريخ ١٠ / ٢ / ٢٠٠٤ عدم الموافقة على مخطط تخفيض شارع من ١٢ متر إلى ٦ متر ضمن القطعة رقم (٧١) حوض رقم (٢) سعيدا من أراضي السخنة وذلك في بلدة الهاشمية الجديدة / لواء الهاشمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٢/١٨٨) تاريخ ١٠ / ٢ / ٢٠٠٤، عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن "ج" إلى سكن "د" ضمن الحوض رقم (٧) الودي الغربي وذلك في بلدة الهاشمية الجديدة / لواء الهاشمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٩٠) تاريخ ١٠ / ٢ / ٢٠٠٤ عدم الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية وإضافة تنظيم ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١، ٢) من أراضي الظليل وذلك في بلدة الظليل / لواء قصبه الزرقاء .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٢/١٩٩) تاريخ ١٢ / ٢ / ٢٠٠٤ عدم الموافقة على مخطط تعديل مسار حرم وادي ضمن القطعة رقم (١٣٧) حوض رقم (٢) من أراضي الشوبك الشمالية وذلك في بلدة معاذ بن جبل / لواء الأغوار الشمالية

مكتبة
الأصل

صادرة عن وزير الشؤون البلدية بالوكالة المهندس سمير الحباشنة

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (١١١٩) تاريخ ٥/١١/٢٠٠٢، الموافقة على مخطط أحداث شوارع وطرق ضمن القطع ذوات الأرقام (٥، ٢، ١) حوض رقم (١) السبح وذلك في بلدة المفرق الكبرى / لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ١٤/١٢/٢٠٠٢ ووضع موضع التنفيذ واعتبار ما جاء بطي كتابي رقم م/٢٢/٩/٢٠٣٨ تاريخ ٢٦/١/٢٠٠٣ لاغياً .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٢٩٢) تاريخ ٧/١٢/٢٠٠٣ الموافقة على مخطط إلغاء تنظيم ضمن الحوض رقم (١) الرواق من أراضي منطقة أربيه في بلدة الجيزة الجديدة / لواء الجيزة وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه الاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء الجيزة ومكاتب بلدية الجيزة الجديدة وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة الجيزة الجديدة خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٢/١٩١) تاريخ ١٠/٢/٢٠٠٤، الموافقة على مخطط أحداث شوارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١، ٣) من أراضي عيرا وذلك في بلدة السلط الكبرى / لواء قصبة السلط وحسب المخطط المعد لهذه الغاية ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٣/١٩١) تاريخ ١٠/٢/٢٠٠٤، الموافقة على مخطط إلغاء شارع وأحداث آخر ضمن القطع ذوات الأرقام (٣٦، ٣٧) حوض رقم (١٤) صراره من أراضي يرقا وذلك في بلدة السلط الكبرى / لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٤) تاريخ ١٨/٢/٢٠٠٤ ووضع موضع التنفيذ .

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى

المهندس نضال الحديد

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٤٦) تاريخ ١٠/٣/٢٠٠٢ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٨٩/٢٠٠١/تلاع العلي (المتضمن : - تغيير صفة استعمال قطعة الأرض رقم (١٤٠) حوض (٣) الخوارج من سكن ريفي إلى سكن أخضر ضمن سكن (١) مع استيفاء تعويض دينار واحد لكل متر مربع من مساحة القطعة وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (تلاع العلي) ووضع موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٩٦) تاريخ ٢٤/٨/٢٠٠٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/١١٥/٢٠٠٢/زهران (المتضمن : تحويل صفة الاستعمال التنظيمي للقطع (١٠٧٨، ١٠٧٧، ١١٠٦) حوض (٢٥) عيودن الشمالي من سكن (ب) بأحكام خاصة إلى سكن (ج) بأحكام خاصة (الأحكام الواردة بالمخطط أع ١٤٥٣/د) وعلى أن يتم احتساب ارتفاع البناء عن الشارع الأدنى مسوياً واستحداث طريق سعة (٣) متر للفرز رضائياً قبل تصديق المخطط وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (زهران) ووضع موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٩٨) تاريخ ١٦/١١/٢٠٠٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/١٨٦/٢٠٠٣/أم قصير (المتضمن : - تحويل استعمال قطعة الأرض رقم (٦٩٧) حوض (٥٤) مرج الحمام الوسطي من سكن (أ) إلى تجاري محلي بارتفاع إمامي (١٠) متر لتستغل الخمسة أمتار الأولى من حد البناء كمواقف للسيارات واستيفاء بدل تعويض بواقع خمسة دنانير للمتر المربع الواحد من مساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم ليتم استيفائها قبل تصديق المخطط وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (أم قصير) ووضع موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

مكاتب في الأصل

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٤/١/٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/١٨٣/٢٠٠٣/شفا بدران) المتضمن : استحداث جزء من شارع سعة (١٢) متر من القطعة (٤٩٤٨) حوض (٥) أبو القرام لوحة (١٢) شريطة إفرازه رضائياً من القطعة (٤٩) وقبل تصديق المخطط وكما هو موضح على المخطط في منطقة (شفا بدران) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٥٣) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٥ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢١٦/٢٠٠٤/طارق) المتضمن : استحداث شوارع وإعطاء صفة استعمال لقطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٣) عين رباط وكما هو موضح على المخطط حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (طارق) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٥٧) تاريخ ٢٠٠٤/٢/٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٤٥٥/٢٠٠٣/وادي السير) المتضمن : الغاء واستحداث اجزاء من شارع ضمن حوض (١٣) السهل كما هو موضح على المخطط في منطقة (وادي السير) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦١) تاريخ ٢٠٠٤/٢/٨ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٤٠/٢٠٠٤/بدر) المتضمن : استحداث درج ضمن قطعي الارض رقم (١٧٢) و (٤٢٤) حوض (٢٤) الصاوي لوحة (٣٧) والغاء القرارات السابقة وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (بدر) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر واحد من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٤) تاريخ ٢٠٠٤/٢/٨ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٤٣/٢٠٠٤/بدر) المتضمن : تحويل صفة استعمال جزء من القطعة رقم (١٩) حوض (٢٥) عيون الشمالي من حديقة إلى تجاري عادي باحكام المجاور وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (بدر) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٥) تاريخ ٢٠٠٤/٢/٨ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٩٧/٢٠٠٤/العبدلي) المتضمن : الغاء واستحداث اجزاء من شارع والغاء طريق وذلك ضمن القطعة رقم (١٣٨٧) حوض (٧) الطهور الشمالي وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (العبدلي) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧١) تاريخ ٢٠٠٤/٢/١٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٤٥٧/٢٠٠٣/وادي السير) المتضمن : إعطاء أحكام خاصة للقطعة رقم (٣٥٣) حوض (١١) حنو الصويفية (الارتداد الخلفي) (٥) متر والارتدادات الجانبية (٤) متر والنسبة الملوية ضمن الارتدادات) وكما هو موضح على المخطط في منطقة (وادي السير) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

مكتبة
الأصل

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امارة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٨٩) تاريخ ٢٠٠٤/٢/١٨ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٠٠٤/٣٤٨/تلاع العلي) المتضمن : إلغاء أجزاء من شارع (النهاية مغلقة) ورفع صفة الإلغاء عن طريق ملفي أمام القطعة رقم (٥٣٣) حوض (٦) مارس عمشه وكما هو موضح على المخطط حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (تلاع العلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امارة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٩١) تاريخ ٢٠٠٤/٢/١٨ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٠٠٤/٣٥١/تلاع العلي) المتضمن تحويل استعمال قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٤) أم السماق الشمالي من سكن (أ ، ب) إلى سكن (أب) بأحكام خاصة (طابقين وروف) وكما هو موضح على المخطط حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (تلاع العلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امارة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٩٢) تاريخ ٢٠٠٤/٢/١٨ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٠٠٤/٣٥٠/تلاع العلي) المتضمن تحويل صفة استعمال القطعة رقم (١٦٨٧) حوض (٤) البركة من سكن (أ) إلى مواقف سيارات مكشوفة لخدمة البناء القائم على القطعة رقم (١١٣٠) من نفس الحوض وكما هو موضح على المخطط حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (تلاع العلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

اعلان

يعلم للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (٦/٢/١) تاريخ ٢٠٠٤/٢/١٧ الموافقة على تعديل مسار شارع تنظيمي سعة ١٠م حسب الواقع ، ضمن القطع ذوات الأرقام (٤٧،٨) من الحوض رقم (١٤) أم طير ، وذلك في بلدة وادي موسى /لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٤/٢/١٥م ، وإعلانه للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية وعلى من له اعتراض تقديم اعتراضه مدعماً بالمخططات التوضيحية لسلطة إقليم البتراء والواقعة في وادي موسى خلال المدة القانونية لذلك .

م. شحادة أبو هديب

رئيس مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء

اعلان

يعلم للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (٦/٢/٢) تاريخ ٢٠٠٤/٢/١٧ الموافقة على تعديل مسار شارع تنظيمي سعة ١٢م حسب الواقع ، ضمن (عدة قطع) من الحوض رقم (٧/جواخ) ، وذلك في بلدة وادي موسى /لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٤/٢/١٥م ، وإعلانه للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية وعلى من له اعتراض تقديم اعتراضه مدعماً بالمخططات التوضيحية لسلطة إقليم البتراء والواقعة في وادي موسى خلال المدة القانونية لذلك .

م. شحادة أبو هديب

رئيس مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء

مكتبة الأصل

إعلان

• يعلن لإطلاق العموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية السلط الكبرى. قررت بقرارها رقم (١/٤) لعام ٢٠٠٤م الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية لمنطقة بيت يالفا بلدية غرب إربد رقم (١/٤) لعام ٢٠٠٤م والمتضمن:

إحداث طريق سعة (٥٥) مناصفة بطريقة المثلثات بين القطع ذوات الأرقام (٤٣، ٤٩) حوض رقم (١) النخيلي من أراضي منطقة بيت يالفا حيث أن الطريق مفتوحة على الواقع ومخدومة بشبكة المياه والهاتف والكهرباء. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجرينتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى لجنة التنظيم المحلية في منطقة بيت يالفا/ بلدية غرب إربد إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرافقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

المهندس عبد الفتاح الأبراهيم

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية غروب إربد

إعلانات

صادرة عن رئيس بلدية السلط الكبرى المهندس ماهر حمدي أبو السمن

• يعلن لإطلاق العموم بمقتضى أحكام المادتين رقم (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية السلط الكبرى. وبناء على قرار اللجنة المحلية لمنطقة السلط رقم (٢٠٠٣/١٧٤) قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط تغيير صفة الاستعمال من سكن (أ) إلى سكن (ج) للقطع ذوات الأرقام (٥٥، ٩٥، ٦٥) حوض (٣١) وادي طريره وذلك لغايات الإقرار بين الشركاء كون ذلك أبنية مقامة على هذه القطع.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة السلط، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجرينتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم والقرارات مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس لجنة بلدية السلط الكبرى خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لإطلاق العموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية السلط الكبرى. وبناء على قرار اللجنة المحلية لمنطقة زي رقم (٢٠٠٣/٣) قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط تعديل مسار الشوارع التنظيمي سعة (١٢) والمبار بالقطع (١٢٨، ١٢٧، ٥١، ٥٠) حوض (١٤) مرج الصادرة.

للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة زي، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجرينتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم والقرارات مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس بلدية السلط الكبرى خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لإطلاق العموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية السلط الكبرى. وبناء على قرار اللجنة المحلية لمنطقة السلط رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٤م. قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط:

أولاً: تغيير صفة الاستعمال للقطع التالية:

من سكن (أ) إلى تجاري حسب المخطط المرفق وارتداد أمني (٥٥) وحسب المجاور للقطع (٥٨، ١٠٠، ١٠١، ٦٠) حوض ٤١ الشفا الشمالي.

ثانياً تغيير صفة الاستعمال من سكن (أ) إلى سكن (ب) للقطع (٣٦، ٣٧، ٤٤، ٤٥، ٤١، ٣٤، ٢٥) حوض (٤١) الشفا الشمالي بموجب كتاب معالي الوزير رقم (٢٢٩٥٩/٩/٥/س) تاريخ ٢٠٠٣/١٠/٩ وللقطع (٤٣، ٤٢) ومن (١٠٤) إلى (١١٤) حوض (٤١) الشفا الشمالي بموجب كتاب معالي الوزير رقم (٢١٦١٤/٩/٥/س) تاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٣.

ثالثاً: تغيير صفة الاستعمال من سكن (أ) إلى سكن (ب) لباقي القطع ضمن الحوض (٤١) الشفا الشمالي والتي تحمل الأرقام (٢٣، ٢٤، ٩، ٩٨، ٩٩، ٤٨، ٤٧، ٤٩، ٦١، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٨٨، ٨٩، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٨٥، ٨٤، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٤، ٧٥، ٧٣، ٧٢، ١٣٣، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ٦٧، ٦٦، ٩٦، ٩٧، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٧٠، ٧١، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٨٢، ٨٣، ٨٦، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٠، ١٢١، ١١٩، ١١٨، ١١٧، ١١٦) من نفس الحوض وحسب المخطط المرفق شريطة الإبقاء على الارتداد الأمني بأحكام سكن (أ) أي (٥٥) للقطع الواقعة على شارع صان - الصلح سعة (٦٠).

رابعاً: اعتماد الطرق الإفرافية تنظيمياً والمارة بالقطع (١٢٦، ١٢٧، ٩٦، ٩٧، ٦٣) من نفس الحوض والطريق المارة بالقطع (١٣٣، ١٣٥، ٧٣، ٧٢) من نفس الحوض والطريق المارة من القطع (٨٦، ٥٧) من نفس الحوض والتي هي عبارة عن درج لصعوبة المنطقة الطبوغرافية والطريق المارة بالقطع (٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١) من نفس الحوض وحسب المخطط المرفق.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة السلط، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجرينتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم والقرارات مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس بلدية السلط الكبرى خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

مكراً من الأصل

إعلان

• يعلن لاطلاع عموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة. بصفتها لجنة محلية ولوائية قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط اعتماد الطريق الإفرزي المار بالقطع ذوات الأرقام (١٨٠، ٢٣٤، ٢٠٣، ٢٣٢، ٢٣١، ٢٣٠) حوض رقم (٨) مروج سيجان اعتماداً تنظيمياً وإحداث طريق بسعة (٨٦) يمر بالقطع ذوات الأرقام (٢٢٣، ٢٠٣، ٢٢٨) من نفس الحوض.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة اللوائية المشتركة، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة اللوائية المشتركة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس سالم علي الحياوي

مدير الشؤون البلدية

ورئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء نسبة السط

إعلان

• يعلن عموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة بصفتها أيضاً لجنة تنظيم محلية اطلعت على الاستدعاء المقدم من المواطن موسى عبدالمحسن عقيل ومجاوريه والمتضمن طلب إحداث طريق بعرض (٨) ملاصقة بين القطع ذوات الأرقام (٢٧، ٢٨) حوض (٣١) مقرر الجوامسة من أراضي جريبيا وذلك لغاية إيصال التيار الكهربائي. تقرر للجنة الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية وإعلان المخطط للاعتراض لمدة أسبوعين ويجوز لأي من العلاقة الاطلاع على المخططات لدى اللجنة اللوائية في مديرية الشؤون البلدية لمحافظة الزرقاء لتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعوه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس دهرم عبد الرواق الفلك

مدير الشؤون البلدية

ورئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء نسبة الزرقاء

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية/ رئيس بلدية الزرقاء

المهندس صالح جرادات

• اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (٦٦/١) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣٠ في المنطقة (الثالثة) والمخطط التنظيمي تعديل مسار الشارع (١٦) والمار من أمام القطع ذوات الأرقام (٢٠١، ٣٦٠) ضمن حوض (٨) عوجان الشمالي لوحة رقم (٢٧) من أراضي الزرقاء لوحة تنظيمية رقم (٨) بحيث يتم تعديل مساره واعتماده حسب ما هو مقرر على لوحات دائرة الأراضي والمساحة وحسب ما هو منفذ على الواقع وحسب المخطط المرفق.

• يعلن لاطلاع عموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٥٠/٣) لسنة (٢٠٠٤) الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي. وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين يجوز لأي من العلاقة بالاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ذلك ما يوجب الاعتراض مدعوه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

• اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (٢/١) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٥ في المنطقة (الثانية) والمخطط التنظيمي المتضمن توسعة الشارع (١٦) المار ما بين القطع رقم (٥٠، ٥١) بحيث يصبح (٢٦) وكذلك توسعة الشارع (١٢) من أمام القطعة رقم (٥١) والمحاذي لخط سكة الحديد بحيث يصبح (١٦) وكذلك توسعة الشارع (١٦) المار ما بين القطع ذوات الأرقام (٥١، ٣٤، ٢٩) بحيث يصبح (٢٠) مع عمل D, E نهاية مظلة وأيضاً إلغاء الشارع (١٦) المار من خلال القطعة رقم (٥١) وجميع القطع المذكورة تقع ضمن حوض (١٠) البلد لوحة رقم (٣٧) من أراضي الزرقاء لوحة تنظيمية رقم (٨) وحسب المخطط المرفق.

• يعلن لاطلاع عموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٥٢/٧) لسنة (٢٠٠٤) الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي. وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين يجوز لأي من العلاقة بالاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ذلك ما يوجب الاعتراض مدعوه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

• اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (٦٢/٥) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١١ في المنطقة (الثانية) والمخطط التنظيمي والمتضمن إلغاء الكيرف الواقع على القطعة رقم (١٢٢٣) ضمن حوض (١٣) والدي الحجر لوحة رقم (٤٢) من أراضي الزرقاء والواقعة ضمن اللوحة الخاصة بمشروع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري "جبل طارق" وذلك لوجود بناء قائم في سعة الكيرف وحسب المخطط المرفق.

• يعلن لاطلاع عموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٤٨/٧) لسنة (٢٠٠٣) الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي. وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين يجوز لأي من العلاقة بالاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ذلك ما يوجب الاعتراض مدعوه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

محكمة الزرقاء

إعلان

- اجتمعت اللجنة اللوائية المشتركة للواء البادية الشمالية الغربية بتاريخ ٢٠٠٤/١/١١ واطلعت على قرار لجنة التنظيم المحلية لبلدية الخالدية رقم (١) لعام ٢٠٠٤ تاريخ ٢٠٠٤/١/١٠ والمتضمن الموافقة على تحويل صفة استعمال القطعة رقم (٢٣٦) حوض رقم (٢) الملايح الشرقي من أراضي الخالدية من زراعي خارج التنظيم إلى منطقة حرفية كون القطعة مسجلة باسم البلدية وتم استملاكها على أساس منطقة حرفية. وقررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء البادية الشمالية الغربية بقرارها رقم (١١) لعام ٢٠٠٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية المشار إليه أعلاه. وإيداع إعلايه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى بلدية الخالدية وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس محمود عوفات حجازي

مدير الشؤون البلدية لمحافظة المفرق

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء البادية الشمالية الغربية

* * * * *

إعلان

- يعن للمصوم بأن اللجنة اللوائية في بلدية الطفيلة الكبرى قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الحسين رقم (٣٦) تاريخ ٢٠٠٤/١/٨. والمتضمن تعديل مسار الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (٣٨٠، ١٨٣، ٢٥٢، ٣٧٦، ١٩٣) من الحوض (١٤) أروم بسعة (١٠)م وذلك بإلغاء الأجزاء الواقعة على القطع ذوات الأرقام (٣٧٦، ٢٥٢) واستحداثه من القطعة رقم (٢٥٢) من نفس الحوض على أن تبقى بنفس السعة. وبعد البحث والمداولات قررت اللجنة اللوائية الموافقة على القرار ونشره للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المودع لدى بلدية الطفيلة الكبرى وتقديم اعتراضه لسكرتير اللجنة المحلية (منطقة الحسين) إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية اللازمة خلال الفترة القانونية للاعتراض.

المهندس رضوان يعلو المدني

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والبنية

بلدية الطفيلة الكبرى

إعلان

- يعن للمصوم بأن اللجنة اللوائية في بلدية الطفيلة الكبرى قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الحسين رقم (٣٧) بند رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٥. والمتضمن تعديل مسار الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (٢٩٤، ١٩، ٥، ٣٢٥) من الحوض (١٤) أروم وذلك بإلغاء الأجزاء الواقعة على القطع ذوات الأرقام (٢٩٤، ١٩) بمعدل (٢)م واستحداثه من القطع ذوات الأرقام (٥، ١٩) من نفس الحوض وبمقدار الإلغاء (٢)م بحيث يبقى الشارع بنفس السعة (١٢)م وذلك لوجود بناء ملاصق للشارع المار في القطعة رقم (٢٩٤) من الحوض (١٤) أروم وكذلك وجود عين ماء ملاصقة للواجهة الأمامية للبناء المذكور. وبعد البحث والمداولات قررت اللجنة الموافقة على القرار ونشره للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المودع لدى بلدية الطفيلة الكبرى وتقديم اعتراضه لسكرتير اللجنة المحلية (منطقة الحسين) إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض خلال الفترة القانونية للاعتراض.

المهندس رضوان يعلو المدني

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والبنية

بلدية الطفيلة الكبرى

* * * * *

إعلان

- تعن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بصفتها لجنة تنظيم محلية بأنها قررت بقرارها رقم (١) بسد (٨) تاريخ ٢٠٠٤/٢/١٢ والمتضمن تصديق إحداث شوارع تصديقاً مؤقتاً لغاية الخدمات ضمن تجمع سكني الحيسان من أراضي كفر خل والواقعة بالأحواض ذوات الأرقام (٢٧، ٢٦، ٢٢، ٢١، ٢٠) والوارد بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١٣٣٤) تاريخ ٢٠٠٠/٩/٣. ولأن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه وإعلايه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. بحيث يجوز لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه وتقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة اللوائية في مديرية الشؤون البلدية لمحافظة جرش خلال مدة الاعتراض.

المستور المهندس

هشام أحمد الضرم

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش

مكتبة من الأصل

إعلان

تعلن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قصبة جرش في بلدية جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (٥) بند (١) تاريخ ٢٠٠٤/٢/١١ والمتضمن الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة جرش رقم (٧/٤) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٧ والمتضمن الموافقة على تعديل مسار الشارع المخترق للقطعة رقم (٦٨) حوض رقم (٤) مشاع الحواية بحيث يتم إزاحته إلى الجهة الشرقية مع تخفيض وتوحيد سعة حيث أنه في بدايته مع التقائه بالشارع ذو السعة (١٦م) بسعة (١٢م) والتقلله مع الشارع ذو السعة (١٠م) بسعة (١٠م) وحسب الترسيم المعد من قبل قسم التنظيم في البلدية. فإن اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعماً بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المألوفة.

المهندس وليد عادل العنوم
رئيس بلدية جرش الكبرى
رئيس اللجنة اللوائية

إعلان

يعن للصوم في بلدة (عجلون) بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في بلدية عجلون الكبرى قررت بقرارها رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٤/١٣/١٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية عجلون الكبرى منطقة (عجلون) رقم (١) بلد (٤) تاريخ ٢٠٠٤/١/٤ والمضمن الموافقة على تعديل مسار الشارع التنظيمي وبمساحة سبعة هكتارات مع ما هو مفتوح ومعد على الواقع والمار بالقطع ذوات الأرقام (٦٤، ٤٩، ٤٨، ٥٠) حوض (١٠) الجتونة وذلك بإلغاء جزء من الشارع من القطع لوات الأرقام (٥٠، ٤٨، ٤٩) حوض (١٠) وإحداث جزء الشارع من جهة القطعة (٦٤) نفس الحوض وهي أرض حرجية.

وبإداع إعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجرينتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (عجلون) خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

المهندس وليد طعيمة
رئيس بلدية عجلون الكبرى
رئيس اللجنة الوائية للتعليم

إعلان

يعان للصوم في بلدة (عجرة) بأن اللجنة الولائية لتنظيم المدن والقرى في بلدية عجلون الكبرى قررت بقرارها رقم (١٧٨) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية عجلون الكبرى منطقة (عجرة) رقم (٢٠) فقرة (١) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٤ والمتضمن الموافقة على ترسيم طريق سعة (٨٣) من القطعة رقم (٨٢) لغاية القطعة رقم (٨١) لخدمة الأبنية القائمة ضمن القطعتين (٨١، ٨٢) من حوض (٧) الريزاوله لغايات الصرف الصحي.

وإذاع إعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجرينتين محليتين وبموجب لادوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم من منطقة (عجرة) خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

المهندس وليد طهجة
رئيس بلدية مجلون الكبرى
رئيس اللجنة اللوائية للتخطيط

• • • • •

إعلان

يعلن لاطلاع العموم في منطقة (عين عبلين) بلدية (الجندب) بأن اللجنة الولائية المشتركة للواء لفسبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٤/١٠) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (عين عبلين) بلدية (الجندب) رقم (٥١/٢) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٢ المتضمن إدخال القطع لوات الأرقام (٧٣٤، ٧٠٧، ٧٠٦، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٢، ٧٠١، ٧٠٠، ٧٣٥، ٧١٠، ٧١٥، ٧١٤، ٧١٣، ٧١٢، ٧٠٨، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٣٦، ٧١٩، ٧١٨، ٧١٧، ٧١٦، ٧٥٣، ٧٥٢، ٧٥١، ٧٥٥، ٧٥٤، ٩٣، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٤، ٧٦٣، وأجزاء من القطع (٤٦١، ٤٦٠، ٢٤٩، ٢٨، ٤٢٦) إلى التنظيم وجميعها من حوض (٩) الصوان من أراضي عين عبلين وإعطائها صفة استغلال سكن (ب) حسب المناطق المجاورة واعتماد الشوارع والمخلات التي كانت مرسومة في القطع المذكورة شوارعاً وطرقاً لتطويعها كما كانت قبل إدخالها من التنظيم بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى (٢١٣) تاريخ ٢٠٠١/٢/١٥ الموضوع موضع تنفيذ.

المختبر المهندس محمد الطمالي
رئيس اللجنة الولائية المشتركة
للاوقاف

فكرنا من الأصل

إعلان

- يعلن لاطلاع العموم في منطقة (عجرة) بلدية (الجند) بأن اللجنة اللوائية المشتركة لنواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٣/٢٠) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (صخرة) بلدية (الجند) رقم (٣٠/٤) تاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٧ المتضمن إحداث دخلة سعة (٤م) لخدمة القطعة (٢٧٠) في القطعتين (٢٦٤، ٢٦٦) وجميعها حوض (١٨) من أراضي صخرة.

وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى سكرتير اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (صخرة) خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

المختور المهندس محمد الطماني

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

للواء قصبة عجلون

إعلانات

صادرة عن رئيس لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية مادبا الكبرى

المهندس عبد اللطيف الحديدي

- يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية مادبا الكبرى.

قررت بقرارها رقم (٦٥) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣٠ الموافقة على ما جاء في قرار اللجنة المحلية لبلدية مادبا الكبرى رقم (١٥٦) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٢ المتضمن تخفيض الارتداد الأمامي ضمن منطقة السكن الشعبي من (٢م) إلى (٠) ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٦٦٠، ٢٦٦١، ٢٦٦٠) من حوض (١) البلد.

وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض.

- يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية مادبا الكبرى.

قررت بقرارها رقم (٩) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٧ الموافقة على ما جاء في قرار اللجنة المحلية لمنطقة ماعين رقم (٥٧/ت) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢ المتضمن الموافقة على إلغاء الطريق التنظيمي سعة (٨م) المار ضمن القطعة رقم (٦) من حوض رقم (١٥) من أراضي ماعين.

وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض مرفقة ببطية المخططات والأوراق الثبوتية اللازمة.

- يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية مادبا الكبرى.

قررت بقرارها رقم (٢٢) تاريخ ٢٠٠٣/٩/١٠ الموافقة على ما جاء في قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة القيصانية رقم (١) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٨ المتضمن استحداث شارع سعة (١٢م) والمار من القطع ذوات الأرقام (٧٢، ٧٥، ٧٤، ٦٩) من حوض رقم (٢) الكبير الغربي والقطعة رقم (٢٦) من الحوض رقم (١١) بها.

وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض مرفقة ببطية المخططات والأوراق الثبوتية اللازمة.

إعلان

- يعلن لاطلاع العموم في بلدة ماعين/ مادبا الكبرى بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء قصبة مادبا قررت بقرارها رقم (٢٥/ق) لسنة ٢٠٠٣ وبصفتها لجنة تنظيم محلية الموافقة على اعتماد طريق إرلاي سعة (٤م) تنظيمياً لغايات الخدمات والمارة بالقطع ذوات الأرقام (٢٢، ٥، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٢) من حوض رقم (١١) من أراضي بلدة ماعين وحسب المخطط المعد لهذه الغاية.

وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة اللوائية المشتركة مرفقة بالمخططات الثبوتية اللازمة.

المهندس بكال حسن المومني

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

مدير الشؤون البلدية لمحافظة مادبا

إعلان

- يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية دير أبي سعيد الجديدة، قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة تبته رقم (١/٤٣) تاريخ ٢٠٠٣/١١/١٩، والمخطط التعديلي المتضمن الموافقة على إعادة تنظيم الطريق سعة (٦م)، والمغزوة حسب مخطط الأراضي، والتي تبدأ من الشارع سعة (١٢م) المارة بين القطع ذوات الأرقام (١٢٢، ١٢١) حوض رقم (٤) البلد، وتنظيم الجزء الآخر غير المسرر، بحيث يمر من القطع رقم (٦، ١١، ١٢) من لمس الحوض، ليتصل بالطريق المنظم سعة (٦م)، وذلك كما هو موضح بالمخططات المرفقة.

قررت اللجنة اللوائية الموافقة وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى منطقة تبته ضمن المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات اللازمة.

المهندس مصطفى الروابدة

رئيس اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية

لبلدية دير أبي سعيد الجديدة

مكتبة الأصل

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية التنظيمية لبلدية سهل حوران

المهندس قاسم خزاعلة

• يعلن لاطلاع عموم في منطقة (عمرارة) / بلدية سهل حوران بأن اللجنة اللوائية التنظيمية لبلدية سهل حوران قررت بقرارها رقم (٢٠٠٤/٢/٣) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٤ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية لمنطقة (عمرارة) رقم (١/٢) تاريخ ٢٠٠٤/١/٥ والمتضمن:-

الموافقة على اقتراح تغيير صفة استعمال القطع ذوات الأرقام (٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٤) من حوض رقم (٩) البلد لوحة رقم (١٦) من سكن (د) إلى تجاري طولي دون ارتداد أمامي وذلك لإزالة الضرر عن الأبنية القائمة على القطع ذوات الأرقام (٧٢٠، ٧٢٢) من نفس الحوض تمهيداً لترخيصها وذلك حسب المخططات المقترحة المرفقة والمعدة من قبل القسم الفني وبعد البحث والمناقشة قررت اللجنة اللوائية التنظيمية لبلدية سهل حوران الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة عمرارة المذكور أعلاه بالإضافة إلى أن القطع المذكورة أعلاه ذات مساحات صغيرة نتجت عن أعمال التسوية المصدقة.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة الاطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة (عمرارة) خلال المدة القانونية وأثناء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع عموم في منطقة (الشجرة) / بلدية سهل حوران بأن اللجنة اللوائية التنظيمية لبلدية سهل حوران قررت بقرارها رقم (٢٠٠٤/٤/٦) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٨ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية لمنطقة (الشجرة) رقم (٣/٨) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٨ والمتضمن:-

الموافقة على تخفيض الطريق ذات السعة (٦) والمارة بمحاذاة الفضلات المحلية للقطع ذوات الأرقام (٥٥، ٥٧، ٥٨) من حوض رقم (١٠) المحارب الشرقي وضمن القطع ذوات الأرقام (١٣، ١٢، ١٠٦) وبمحاذاة القطع ذوات الأرقام (١٠٧، ١٠٨، ١٠٩) من نفس الحوض تخفيضها من (٦) إلى (٥) بمقدار (١) من الجهة الغربية المارة بمحاذاة الفضلات المحلية للقطع (٥٥، ٥٧، ٥٨) وضمن القطع (١٣، ١٠٦) من حوض رقم (١٠) المحارب الشرقي وذلك لإزالة الضرر عن البناء القائم على القطعة رقم (١٣) من نفس الحوض، وذلك حسب المخططات المقترحة المرفقة والمعدة من قبل القسم الفني.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة الاطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة الشجرة خلال المدة القانونية وأثناء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

• أطلقت اللجنة اللوائية التنظيمية لبلدية سهل حوران على قرار اللجنة المحلية للتنظيم لمنطقة الطرة رقم (١/٥) تاريخ ٢٠٠٤/١/٣ والمتضمن:-

- الموافقة على اقتراح تغيير صفة استعمال شارع محمد بن القاسم ذو السعة (١٢) من سكن (ب) إلى تجاري طولي دون ارتداد أمامي وذلك شاملاً لكامل القطع ذوات الأرقام (١٥٥، ٦٩) من حوض (٢١) أبو لحوش مع اقتراح طرق خلفية بسعة (٣) امتداداً للطريق الإفرالية المحلية للقطعة رقم (٦٩) من الجهة الجنوبية والمقترح اعتمادها تنظيمياً.

- الموافقة على اقتراح تغيير صفة استعمال الواجهة الشمالية لشارع محمد بن القاسم من سكن (ب) إلى تجاري طولي بعرض (١٤) بدون ارتداد أمامي وسكن ب شاملاً للقطع ذوات الأرقام (١٨٥، ١٨٦، ٤٤، ٤٥، ٢٦) من نفس الحوض، وذلك ليكون امتداداً للتجاري الطولي ضمن القطع ذوات الأرقام (١٥٦، ١٥٧) من نفس الحوض ونفس الشارع وبناء على طلب أصحاب العلاقة.

وذلك حسب المخططات المقترحة المرفقة والمعدة من قبل القسم الفني وبعد البحث والمناقشة قررت اللجنة اللوائية الموافقة على قرار اللجنة المحلية المذكور أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة الاطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة الطرة خلال المدة القانونية وأثناء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

* * * * *

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة/لواء بني كنانة

المهندس يوسف العمري

• يعلن لاطلاع عموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٢/١) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٤ الموافقة على ايداع إعلان المخطط التعديلي لأحداث شارع سعة (٢٠) يمر بالقطع ذوات الأرقام (١١، ١٠، ٣، ١٨، ١٧، ١٤، ١٩، ٩) حوض رقم (٦) لطيفة من أراضي سحم والقطع ذوات الأرقام (١، ٦، ٧) حوض رقم (١٥) الشنول أراضي سحم والقطع ذوات الأرقام (٢، ٥، ٦، ٣٩، ٤٠، ٢٢، ١٧، ١٨، ٤١، ٣٤، ٢١) حوض رقم (١٤) كفر لاهية من أراضي سحم.

وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة سحم / بلدية الشطه، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة سحم / بلدية الشطه خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

مكتبة
الأصل

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة الوالية المشتركة في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٣/٣) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢١ الموافقة على ايداع إعلان المخطط التعديلي لإلغاء جزء من الطريق التنظيمي سعة (٦١) والمارة بالقطعة رقم (٣٧) من حوض رقم (١٣) الدبري من أراضي حريما، وذلك كون القطعة رقم (٣٨) التي يصل إليها الطريق مخدومه بشارع سعة (٢٠).

وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة حريما / بلدية اليرموك الجديدة، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة حريما / بلدية اليرموك الجديدة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة الوالية المشتركة في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٩٤/١٠) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢ الموافقة على ايداع إعلان المخطط التعديلي لإلغاء الشارع التنظيمي سعة (١٢) والمار بالقطع ذوات الأرقام (٣٩، ٣٣) حوض (١٣) أم الفرج من أراضي عقربا وذلك كون القطعتين المذكورتين مخدومتين بالشارع الرئيسي (١٦) وشارع (١٢) وطريق (٦) ورفع الضرر الواقع على القطعة (٣٩) من الشارع المقترح إلغاءه.

وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة عقربا / بلدية الكفارات، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة عقربا / بلدية الكفارات خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة الوالية للتنظيم والأبنية في بلدية مؤتة والمزار قد اطلعت على قرار لجنة التنظيم المحلية في منطقة المزار رقم (١/٨٢/٥) تاريخ ٢٠٠٣/١١/٢ والمتضمن تحويل المناطق المدرجة أدناه من سكن (ج) إلى تجاري طولي مع موائف سيرات بعق (٦) ورواق أمامي بواجهة أقواس إسلامية بعق (٣) وبعق تجاري حسب المخطط التنظيمي المقترح والمعد لهذه الغاية وذلك للقطع ذوات الأرقام (٣٠١، ٣٠٦، ٣١١، ٣٣، ٦٠٨، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ١٠٥٧، ١٠٧٥، ٢٧، ٣٩٧، ٧٢٤، ٤٢٣) والقطع ذوات الأرقام (٧٤٧، ٧٦١، ٧٧٦، ٥٧٦، ٤٦١، ٤٦٥، ٢٣٨) وجميعها من حوض رقم (١) سدور المزار وبعد المداولة قررت اللجنة بقرارها رقم (٥٩/٣) تاريخ ٢٠٠٣/١١/١٠ الموافقة على التعديلات كما وردت من اللجنة المحلية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لأي علاقة الاطلاع على المخططات المعدة لهذه الغاية لدى قسم التنظيم في البلدية وتقديم اقتراحاتهم و اعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة المزار خلال الفترة القانونية للاعتراض.

المهندس ناهض اللبهمون

ورئيس اللجنة الوالية للتنظيم والأبنية

في بلدية مؤتة والمزار

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية المزار الجديدة / منطقة دير يوسف بأن اللجنة الوالية للتنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية المزار الجديدة قد قررت بقرارها رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية المزار الجديدة / منطقة دير يوسف رقم (٤٠/٨٦) تاريخ ٢٠٠٣/١٠/٨ والمتضمن:

الموافقة على تخفيض سعة الشارع التنظيمي المار بالقطع ذوات الأرقام (٤٠، ٤١، ٥٥، ٧٨، ٧٩، ١٦) من حوض رقم (٨) طفيح من (١٠ إلى ٨) وإزاحته إلى الشرق بالقطعة رقم (١٦) وذلك تجنباً للمصالحات الواقعة ضمن الجزء المخفض ويكون الشارع مفتوح ومعد على الواقع، وحسب المخطط المعد لهذه الغاية.

وقررت إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لأي علاقة تقديم اعتراضاتهم خلال المدة المذكورة أعلاه إلى مكاتب اللجنة المحلية مدعومة بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس نواف الجمال

ورئيس بلدية المزار الجديدة

ورئيس اللجنة الوالية للتنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية المزار الجديدة

* * * * *

إعلان

• يعلن للعموم بأن اللجنة الوالية للتنظيم والأبنية في بلدية سحاب قررت بقرارها رقم (٨٩) لعام ٢٠٠٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية رقم (٢٠٠٣/٢/٥٠) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٩ والمتضمن الموافقة على إلغاء طريق بعرض (٨) والمارة في القطع ذوات الأرقام (٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١) حوض رقم (٨) موارد الكبار من أراضي سحاب كون القطع أعلاه مخدومة بشوارع رئيسية ووجود بناء قلم على القطعة (٤١٠) يقع في سعة الطريق وحسب المخطط التعديلي المرافق.

ويجوز لأي علاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في بلدية سحاب خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

ورئيس بلدية سحاب

المهندس حديثة الخويطة

ورئيس اللجنة الوالية للتنظيم والأبنية لبلدية سحاب

مكتبة من الأصل

إعلان

قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية لواء الموقر بقرارها رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة النفيرة رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٣ والمتضمن الموافقة على توسعة طريق من سعة (٦) إلى سعة (١٢) م وإحداث استمرارية له بسعة (١٢) م وذلك ضمن القطع ذوات الأرقام التالية (٤) حوض (٨) أم بلمه و(١٩٣، ١١٣) حوض (٣) البويضة وحسب المخططات المعدة لهذه الغاية.

ويمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة النفيرة أثناء الدوام الرسمي ولمدة (شهر) من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال الفترة القانونية.

المهندس إبراهيم المهيروان

ونيس بلدية لواء الموقر

ونيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية لواء الموقر

* * * * *

إعلان

قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية لواء الموقر بقرارها رقم (١٢) بتاريخ ١/١٩/٢٠٠٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة رجم الشامي الغربي وسالم رقم (١٧) بتاريخ ١/١٧/٢٠٠٤ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال القطعة رقم (٢٠٨) بالكامل وجزء من القطعة رقم (٢٥٢) حوض (٣) الحنو الشمالي من أراضي سالم من سكن (ب) إلى تجاري طولي حسب طلب أصحاب القطعة والمخططات المعدة لهذه الغاية.

بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة رجم الشامي الغربي وسالم أثناء الدوام الرسمي ولمدة (شهر) من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال الفترة القانونية.

المهندس إبراهيم المهيروان

ونيس بلدية لواء الموقر

ونيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية لواء الموقر

إعلان

يعن المعموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) للواء ناعور اطاعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة حسيبان في بلدية حسيبان الجديدة رقم (٣/٢) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٠ المتضمن الموافقة على إضافة تنظيم بأحكام سكن (ب) واستحداث شوارع وذلك ضمن القطع ذوات الأرقام (١٨٧) وجزء من القطعة رقم (٦٢) و(٢٣٤، ٢٣٥) التي أقرت من القطعة رقم (٦٣) حوض رقم (٤) لبيب من أراضي حسيبان حسب المخططات التعدينية المرفقة علماً أن طبيعة الأرض صخرية.

قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية أعلاه وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة حسيبان في بلدية حسيبان الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة المسافة الذكر.

المهندس عماد المهداوات

ونيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ناعور

ونيس بلدية ناعور الجديدة

* * * * *

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام

المهندس غسان خريسات

يعن لاطلاع المعموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (١٨٤) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٩ الموافقة على إيداع إعلان مخطط تعديل شارع ضمن الحوض رقم (٢) الطبله والمر بالقطع ذوات الأرقام (١١٧١، ١١٩٩، ١١٩٨، ١١٩٧، ١١٦٣، ١١٤٠، ١٥١١، ١٠٦٥) لتطبيق الشارع التنظيمي مع الشارع الإقرازي للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية وثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المسدة القانونية.

* * * * *

يعن لاطلاع المعموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (٢/١٣) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٥ الموافقة على إيداع إعلان مخطط تعديل الشارع التنظيمي المر بالقطع ذوات الأرقام (٨٠، ٨١) حوض (٢) السليحات للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الوادي الأخضر وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية وثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة الوادي الأخضر خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المسدة القانونية.

مكتبة الأصيل

• يعلن لاطلاع عموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (٤٤/١٤٩) تاريخ ٢٠٠٣/١٠/٩ الموافقة على إيداع إعلان مخطط إلغاء الشارع التخديمي الواقع أمام القطع ذوات الأرقام (٥٤، ٢١، ٢٠، ١٠٥، ١٠٤، ١٤٣، ١٤٤، ١٦٠) حوض رقم (٤) الرهواتيه والقطعة رقم (٢٣) حوض رقم (٢) اللغاتويه للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع عموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (٣/١٥) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٢ الموافقة على إيداع إعلان مخطط تعديل أحكام التجاري للقطع ذوات الأرقام (٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤) جزء من القطعة (١٧) حوض رقم (١) خربة سكا بحيث يتم تحويلها إلى تجاري طولي بارتداد أساسي (٥٥) باستثناء الدخلة بارتداد (٤٤)

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع عموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (٤٢/١٤٤) تاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٥ الموافقة على إيداع إعلان مخطط إلغاء الشارع التخديمي المحاذي لطريق المطار والواقع أمام القطعة رقم (٥) حوض رقم (١) خربة سكا للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية بلبلدية مرج الحمام وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

إعلان

• تعلن اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجيزة بصفتها لجنة محلية للتنظيم والأبنية بأنها قررت الموافقة على استحداث طريق بسعة (٨م) لخدمة المنازل الواقعة على القطعة رقم (٩٨) حوض رقم (٩) من أراضي أبو الحصالي، وإعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره هذا الإعلان في الجريدة الرسمية والصحف المحلية. فعلى جميع الراغبين في الاطلاع على قرار اللجنة والمخطط والإعلان مراجعة مكتب اللجنة اللوائية المشتركة في مبنى مديرية الشؤون البلدية / للواء الجيزة أثناء ساعات الدوام الرسمي، حيث يمكن لكل من له علاقة أو مصلحة ويرغب بالاعتراض، تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والأسباب الداعية للاعتراض معونة إلى رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

المهندس محمد عبد المحسن أبو الخدم

مدير الشؤون البلدية

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجيزة

* * * * *

إعلان

• تعلن اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجيزة بأنها قررت بموجب قرارها رقم (١٥٥-م) لعام ٢٠٠٣ والمتضمن الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة ملجا والريثونة رقم (٣/٥٣) لعام ٢٠٠٣ المتضمن الموافقة على تعديل مسار الشارع سعة (١٢م) المار بالقطع ذوات الأرقام (٢، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤) حوض رقم (٣) القرية من أراضي الريثونة وحسب مخطط الأراضي، وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية والصحف المحلية. فعلى جميع الراغبين في الاطلاع على قرار اللجنة والمخطط والإعلان مراجعة مكتب اللجنة اللوائية المشتركة في مبنى مديرية الشؤون البلدية / للواء الجيزة أثناء ساعات الدوام الرسمي، حيث يمكن لكل من له علاقة أو مصلحة ويرغب بالاعتراض، تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والأسباب الداعية للاعتراض معونة إلى رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

المهندس محمد عبد المحسن أبو الخدم

مدير الشؤون البلدية

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجيزة

مكراً من الأصل

إعلان

• بطن لإطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على تعديل الشارع التنظيمي المار بالقطعة رقم (٣٨) حوض رقم (٦) الفرشا حسب الشارع المفتوح على الواقع وبذاً على طلب الشركاء أصحاب القطعة وحسب المخطط الكروكي المرفق.

وإعلانه للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة عين الباشا وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية و جريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة عين الباشا خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس خليل محمد الدباس

رئيس بلدية عين الباشا الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة / اللواء عين الباشا

* * * * *

إعلان

• بطن لإطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على تغيير صفة استعمال الجزء المنظم تجاري محلي بأحكام خاصة من القطعة رقم (٨٩٧) حوض رقم (٩) أم صفاتين إلى سكن (ج) حسب تنظيم باقي القطعة لرفع الضرر الحاصل على القطعة وحسب المخطط الكروكي.

وإعلانه للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة عين الباشا وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية و جريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة عين الباشا خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس خليل محمد الدباس

رئيس بلدية عين الباشا الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة / اللواء عين الباشا

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم للواء كفرنجة

الدكتور زياد العقيلي

• بطن للعموم في بلدة كفرنجة منطقة (كفرنجة) بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في لواء كفرنجة قد قررت بقرارها رقم (١٢٢) تاريخ ٢٠٠٣/١٠/٩ (الموافقة) على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفرنجة منطقة (كفرنجة) رقم (٣٧) بند (٤) تاريخ ٢٠٠٣/١٠/٨ المتضمن الموافقة على تعديل مسار الطريق التنظري المار بالقطع ذوات الأرقام (١١٥، ١١٦، ١١٤) من حوض رقم (٩) أبو النجم حسب الواقع المفتوح والمعد وإعطاء الأجزاء الملحقه صفة استعمال السكن المجاور وكذلك توسعة الطريق التنظيمي المار بالقطع ذوات الأرقام (٦٧٣، ٦٧٢، ٦٧١، ٦٧٠، ٦٧٠، ٦٧٠) من نفس الحوض من (٤) إلى (٦) حسب الواقع المفتوح والمعد وتوسعة الطريق المار بالقطع ذوات الأرقام (٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦) من حوض رقم (٤) البلد من (٤) إلى (٦) حسب الواقع المفتوح والمعد وتالياً لهدم الأبنية الواقعة ضمن سعة الطريق المصدق سابقاً وذلك وحسب الترسيم المعد لهذه الغاية.

وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (١٥ يوماً) من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لأي علاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة كفرنجة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

* * * * *

• بطن للعموم في بلدة كفرنجة منطقة (كفرنجة) بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في لواء كفرنجة قد قررت بقرارها رقم (٨) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٦ (الموافقة) على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفرنجة منطقة (كفرنجة) رقم (٤٦) بند (٣) تاريخ ٢٠٠٣/١١/٣٠ المتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال القطعة رقم (٤١٢) حوض (٣) المسالك من سكن أخضر إلى سكن (ب) وحسب الترسيم المعد لهذه الغاية.

وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لأي علاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة كفرنجة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

* * * * *

• بطن للعموم في بلدة كفرنجة منطقة (كفرنجة) بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في لواء كفرنجة قد قررت بقرارها رقم (٨) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٤ (الموافقة) على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفرنجة منطقة (كفرنجة) رقم (٥١) بند (٢) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٨ المتضمن الموافقة على تغيير باقي أجزاء القطعة (١٦٠) حوض (١٣) الجميمة من زراعي منظم إلى سكن (ج) حسب السكن المجاور وذلك تسهيلاً لمعاملات الإفراز بين الشركاء وحسب الترسيم المعد لذلك.

وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لأي علاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة كفرنجة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

مكزاً من الأصل

- يعلن للعموم في بلدة كفرنجة منطقة (كفرنجة) بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في لواء كفرنجة قد قررت بقرارها رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٤ (الموافقة) على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفرنجة منطقة (كفرنجة) رقم (٤٩) بند (٦) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٤ المتضمن إدخال القطع ذوات الأرقام (١١١، ١١٣، ١١٢، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤) وأجزاء من القطع ذوات الأرقام (١٢٦، ١١٤، ١٢٥) حوض (٣) المسايك من أراضي كفرنجة إلى التنظيم بأحكام سكن (ب) حسب المجاور وذلك تسهيلاً لمعاملات الإفترال بين الشركاء وحسب الترسيم المعد لهذه الغاية.
- وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة كفرنجة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

* * * * *

إعلان

- يعلن لأطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية الفحيص لسنة ٢٠٠٣ قررت الموافقة على ايداع إعلان مخطط إلغاء شارع سعة (١٢م) المار بمحاذاة القطع ذوات الأرقام (٣٩٩، ٢٠١، ٤٠٠) من الحوض رقم (٤) الحمر من أراضي الفحيص وإحداث دوار شارع بسعة (٦م) ضمن القطعة رقم (٢٠١) من نفس الحوض واعتماد الشارع الإفترالي المار بالقطع (٢٠١، ٢٠٤، ٣٠٣، ٣٠٢، ٣٨٩) من نفس الحوض كشارع تنظيمي.
- للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية الفحيص وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنولة باسم رئيس اللجنة المحلية. دوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس محمود اند

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ماحص والفحيص

* * * * *

إعلان

- يعلن لأطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية ماحص رقم (٤/٢) لسنة ٢٠٠٤ قررت الموافقة على ايداع مخطط إلغاء مسار الشارع المار بالقطع (١٠٥، ١٠٦، ٢٦، ٦٦) من حوض (٢٣) الميعة من أراضي ماحص.
- للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية ماحص وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنولة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس محمود المسور

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ماحص والفحيص

إعلان

- اطلعت اللجنة اللوائية لبلدية معاذ بن جبل على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الشونة الشمالية رقم (٢/٤١) تاريخ ٢٠٠٣/١٠/٢٨ والمتضمن توسعة الشارع الرئيسي الواصل بين شارع الستين وإسكان معاذ بن جبل والمار بالقطع ذوات الأرقام (٤٧١، ٦٩) حوض (٢) ذراع الخان القبلي/ أراضي معاذ بن جبل وذلك لربط منطقة الشونة الشمالية بالشارع الرئيسي كونه المدخل الرئيسي للبلدة بعد تنفيذ شارع الستين.
- وقررت اللجنة الموافقة على ذلك وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة الشونة الشمالية خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

المهندس محمود أبو جابر

رئيس بلدية معاذ بن جبل

رئيس اللجنة اللوائية

* * * * *

إعلان

- اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية شرحبيل بن حسنة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة كريمة رقم (٢/١) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٤ والمتضمن الموافقة على إلغاء دحلة تنظيمية بعرض (٦م) ضمن تنظيم كريمة/ حي الأميرة سلمى لوحة رقم (١) حوض (١٨) البرك. قررت الموافقة على ذلك وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة والرسمية وجريدتين محليتين.
- يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية شرحبيل بن حسنة / منطقة كريمة خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

المهندس خالد عتاب

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

بلدية شرحبيل بن حسنة

مكتبة من الأصل

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذيبان

المهندس حسين الحباري

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذيبان قد قررت بقرارها رقم (٦/١) تاريخ ٢٠٠٤/١/٧ الموافقة على إلغاء شارع سعة (١٢م) ضمن القطعتين (٩٠، ٩١) من الحوض رقم (٦) من أراضي دليبة الحمايدة وإحداث شارع بديل يمر بالقطع ذوات الأرقام (٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩١) من نفس الحوض وكذلك الموافقة على تعديل مسار الشارع لتنظيمي سعة (١٢م) المار بالقطعتين (٩٠، ٩١) من الحوض رقم (٦) من أراضي دليبة حيث التعديل من نفس القطعتين (٩٠، ٩١) وكما هو موضح بالمخطط المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. هذا ويحق لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه لدى سكرتير اللجنة المحلية لمنطقة ملج/ بلدية لب ومليح مدعين اقتراحاتهم واعتراضاتهم بالوثائق والأوراق الثبوتية اللازمة وخلال المدة آنفة الذكر.

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذيبان قد قررت بقرارها رقم (٤/١) تاريخ ٢٠٠٤/١/٧ الموافقة على استحداث طريق سعة (٦م) تمر بالقطعة (٤٢) من الحوض رقم (١٢) من أراضي مكاور/ لواء ذيبان وتم أيضاً بالقطعة رقم (٦) من الحوض رقم (٢) من أراضي الدبر/ لواء ذيبان وحسب المخطط المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. هذا ويحق لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه لدى سكرتير اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذيبان مدعين اقتراحاتهم واعتراضاتهم بالوثائق والأوراق الثبوتية اللازمة وخلال المدة آنفة الذكر.

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذيبان قد قررت بقرارها رقم (٩/٢٧) تاريخ ٢٠٠٣/٧/٩ الموافقة على إدخال القطع ذوات الأرقام (٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥) وجزء من القطع ذوات الأرقام (٣٥، ٢٤، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٦٢) حوض رقم (٤) الهوارية الغربي من أراضي ذيبان/ لواء ذيبان للتنظيم وجزء من القطعة رقم (١) من الحوض رقم (٧) من أراضي العالية للتنظيم وتغيير صفة استعمال جميع القطع والأجزاء المنحلة للتنظيم من زراعي خارج التنظيم إلى سكن (ب) وكذلك الموافقة على إدخال جزء من القطعة رقم (١٠) من الحوض رقم (٤) من أراضي ذيبان للتنظيم وبعض (٤٠م) وتغيير صفة استعماله من زراعي خارج التنظيم إلى سكن (ج) وكذلك الموافقة على استحداث شارع تنظيمي سعة (١٢م) يمر ما بين القطع ذوات الأرقام (٣٥، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٧٤، ٦٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥) من الحوض رقم (٤) الهوارية الغربي من أراضي ذيبان وكذلك الموافقة على استحداث طريق سعة (٦م) ملاصقة بين القطعتين (١٠، ٢٤) من الحوض رقم (٤) من أراضي ذيبان وكذلك الموافقة على استحداث شارع سعة (١٢م) يمر بين القطعتين (٣٥، ٦٢) من الحوض رقم (٤) من أراضي ذيبان وكذلك الموافقة على اعتماد الطريق الإفراني سعة (٦م) تنظيمياً والمسار بمحاذاة القطع ذوات الأرقام (٤٦، ٨٥) حوض رقم (٤) الهوارية الغربي من أراضي ذيبان وتوسعة الطريق الإفراني سعة (٣م) المحاذية للقطعتين (٢٤، ٨٥) من الحوض رقم (٤) الهوارية الغربي من أراضي ذيبان إلى سعة (٦م) واعتمادها تنظيمياً وكما هو موضح بالمخطط المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. هذا ويحق لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه لدى سكرتير اللجنة اللوائية للواء ذيبان وسكرتير اللجنة المحلية لمنطقة ذيبان / بلدية ذيبان الجديدة مدعين اقتراحاتهم واعتراضاتهم بالوثائق والأوراق الثبوتية اللازمة وخلال المدة آنفة الذكر.

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء الفوع اطلعت على المخطط التنظيمي الهيكلي لمنطقة صرفا وعلى قرار اللجنة المحلية رقم (١/١٤) لسنة ٢٠٠٣ واستناداً لأحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ قررت اللجنة اللوائية الموافقة على إحداث طريق تنظيمي بسعة (٤م) في القطعة رقم (١١٨) حوض رقم (٤) المطينة صرفا سكن (د) لخدمة المنازل المقامة وإيصال الخدمات.

• وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة في الاعتراض الإطلاع على المخططات وتقديم اعتراضاتهم لدى مكتب رئيس اللجنة المحلية لمنطقة صرفا ضمن المدة القانونية مدعاه بالمخططات التوضيحية.

المهندس سلام محمود الحباشنة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء الفوع

رئيس لجنة بلدية عبد الله بن رواتة

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة عي بأن اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم والأبنية للواء عبي والمنطقة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٩ اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمنطقة عي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٤/٢/٧ وبعد المناقشة والاطلاع على المخطط التنظيمي الهيكلي لمنطقة عي قررت اللجنة اللوائية المشتركة بقرارها رقم (١) تاريخ ٢٠٠٤/٢/٩ الموافقة على ما ورد بقرار اللجنة المحلية أعلاه والمتضمن الموافقة على تغيير صفة السكن من سكن (ج) إلى سكن (د) حوض رقم (٣٤) وحسب المخطط المعد لهذه الغاية.

• وإيداع إعلان المخطط المقترح للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويحق لمن له مصلحة مراجعة رئيس لجنة منطقة عي للاطلاع وتقديم الاعتراضات إن وجدت معزلة بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس خالد الرواشدة

رئيس بلدية العمان

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم والأبنية

فكرنا من الأصل

إعلان

اطلعت لجنة التنظيم اللوائية المشتركة للواء الرصيفة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (البرموك) رقم (٢١٤) / البرموك لسنة ٢٠٠٣ والمخطط التنظيمي المتضمن الموافقة على تخفيض سعة الشارع من (٨) إلى (٦) وفي بعض المناطق حسب الواقع وذلك بإلغاء الأجزاء المارة أمام القطع ذوات الأرقام (٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٨، ٥٧، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥١، ٤٩، ٤٨) لوحة (٣١) حوض (٢) / المعمر حي (٨) / أم جراده الشرقي والقطع ذوات الأرقام (٤٤، ٤٦، ٢٨، ٢٩) من لوحة (٣٠) حوض (٢) / المعمر حي (٧) الدرج تلغاديا لهدم أبنية وأسوار قائمة وبعضها قائم قبل التنظيم.

يعن لاطلاع العموم بأن لجنة التنظيم اللوائية المشتركة قررت بقرارها رقم (٤٢/٧) لسنة ٢٠٠٣ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية الملوه عنه أعلاه مع المخطط التنظيمي المرفق وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعومة بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس محمد الخطا

وليس بلدية الرصيفة

وليس لجنة التنظيم اللوائية المشتركة للواء الرصيفة

إعلان

اجتمعت اللجنة اللوائية المشتركة للواء الشوبك واطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة حمزة رقم (٤/١) لسنة ٢٠٠٤ والمتضمن الموافقة على تخفيض سعة طريق من (٦-٤م) ضمن القطعة رقم (٧٣٠) حوض (١) البلد وحسب المخطط المعد لذلك.

وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء الشوبك بقرارها رقم (٣/١) لسنة ٢٠٠٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة حمزة الآف الذكر وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة حمزة وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض ودعمه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس محمد عبد القادر الطويلة

وليس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الشوبك

إعلان

قررت اللجنة اللوائية المشتركة لقضاء بويرين بقرارها رقم (٥/١) تاريخ ٢٠٠٤/١/٥ الموافقة على إحداث طريق (٦م) والمارة بالقطع الأصلية ذوات الأرقام (٢، ٤٥، ١١، ١٢) من حوض (٢) المزرقي من أراضي المسرة وربطها بشوارع الأشغال سعة (٣٠م) المار بالقطعة الأصلية رقم (٤٥) من نفس الحوض وحسب المخطط المعد وذلك لخدمة قطعة الأرض رقم (١٢) من حوض (١) المغيرات لعدم وجود طرق لخدمتها. وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لذوي العلاقة بالاطلاع على المخططات التنظيمية وتقديم اعتراضاتهم للجنة اللوائية المشتركة لقضاء بويرين إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعومة بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس بوسنة سواند

وليس اللجنة اللوائية المشتركة لقضاء بويرين

إعلان

اطلعت اللجنة اللوائية المشتركة للواء الهاشمية على قرار لجنة التنظيم المحلية لمنطقة الهاشمية رقم (٢٠٠٤/٤/٢) بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٦ بخصوص تخفيض سعة شارع تنظيمي من (١٢م) إلى (١٠م) واستجابة لكتاب معالي وزير الشؤون البلدية رقم (هـ/٢٧٦٥٢/٩/٢) بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٧ لتعديل القرار ليشمل كافة القطع المحاذية للشارع وهي (٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٥، ٣٦٢، ٣٢٠) حوض (٧) الوادي الغربي حي (٣) الميدان.

وبعد الاطلاع والمناقشة تقرر اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٤٦/٤٢/٨٦) تاريخ ٢٠٠٤/٢/٩ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية أعلاه بحيث يكون التخفيض من الجهة الشرقية، كما وقررت رفع القرار والمخطط والإعلان للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حسب الأصول ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التعديلية وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم لمنطقة الهاشمية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مصطحبين معهم الوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية حسب الأصول.

المهندس أحمد المواهبة

وليس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الهاشمية

إعلان

يعن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية السلطاني بأنها قد قررت بقرارها رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٣/١٠/٢٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة سد السلطاني رقم (٧٠٣/٤٢) تاريخ ٢٠٠٣/١٠/٢٣ والمتضمن الموافقة على إلغاء جزء من الشارع التنظيمي بعرض (٢م) والمحاذي لقطعة الأرض رقم (٧٠١) حوض رقم (١) البلد نظراً لوجود بناء ضمن الجزء المراد إلغاؤه من الشارع التنظيمي والمبين حسب المخطط المقترح من اللجنة المحلية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. بحيث يجوز لأصحاب العلاقة بالاطلاع عليه وتقديم اعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية لمنطقة سد السلطاني إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعومة بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس زياد الملسة

وليس اللجنة اللوائية والتنظيم والأبنية لبلدية السلطاني

إعلان

يعن لاطلاع العموم أن اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم والأبنية للواء بصيرا قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية في مجلس بلدي الحارث بن عمير منطقة رقم (٢٠٠٣/٤٦) منطقة بصيرا بخصوص الموافقة على تغيير صفة الاستعمال من سكن (ب) إلى سكن (ج) ضمن الحوض رقم (١٤) الرص من أراضي بصيرا وحسب المخطط المعد لهذه الغاية.

قررت اللجنة الموافقة على المخطط المقترح وإيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يحق لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط المقترح المودع لدى مكتب اللجنة المحلية في مجلس بلدي الحارث بن عمير منطقة بصيرا إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه للسيد سكرتير اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس/ مظهر الصلور

مدير الشؤون البلدية

وليس اللجنة اللوائية المشتركة للواء بصيرا

مكتبة من الأصل

المواصفات القياسية

إعلان

تثبيت اعتماد المختبر التحليلي في الجمعية العلمية الملكية

- قررت وحدة الاعتماد في مؤسسة المواصفات والمقاييس تثبيت الاعتماد للمختبر التحليلي في مركز الكيمياء الصناعية في الجمعية العلمية الملكية وذلك اعتباراً من ٢٠٠٣/١٢/٢١ ولغاية ٢٠٠٥/٨/١٧ في مجال التحليل الكيميائي غير العضوي وذلك بناءً على تعليمات إدارة وتطبيق إجراءات اعتماد مختبرات الفحص والاختبار أو المعايرة والجهات المانحة لشهادات المطابقة رقم (١) لعام ٢٠٠٢ واستناداً للصلاحيات المخولة للمؤسسة بموجب المادة رقم (٥) بلد (١) لفقرة (٧) من قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٢) للعام ٢٠٠٠.

المدير العام

الدكتور احمد الصماوي

* * * * *

البنك المركزي الأردني

إعلان

صادر عن البنك المركزي الأردني

- قرر مجلس إدارة البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٠ منح الترخيص النهائي لممارسة أعمال الصرافة للشركات التالية:-

- ١ - شركة بشير طهوب وشريكه للصرافة (الحرمين للصرافة) عمان/ وسط البلد/ شارع الملك فيصل.
- ٢ - شركة عماد واحمد حمدي محمد السهموري للصرافة (السهموري للصرافة) فتح فرع في عمان/ شارع مكة/ مكة مول.

مجلس إدارة

البنك المركزي الأردني

الاعلانات

إعلان

- يعلن ان التجمع الثقافي الأردني لاهياء التراث والمحافظة عليه/ الرمثا قد سجل تحت رقم (١٣٣هـ) بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته، وذلك في اليوم الحادي عشر من شهر شباط لعام ٢٠٠٤.

المكتورة علياء بوران

وزير البهيلة ووزير السياحة والآثار

٣١٦١١

* * * * *

إعلان

- يعلن ان المنتدى الوطني للشباب والثقافة قد سجل تحت رقم (٢٣٢هـ) بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته، وذلك في اليوم التاسع والخمسين من شهر شباط لعام ٢٠٠٤.

المكتورة علياء بوران

وزير البهيلة ووزير السياحة والآثار

* * * * *

إعلانات

صادرة عن وزير التنمية الاجتماعية السيد رياض ابو كركي

- ١ - يعلن انه في اليوم الثامن من شهر شباط من عام الفين واربعة ميلادية تم تسجيل جمعية البركة الخيرية محافظة الكرك تحت رقم (١٤١٣) تاريخ ٢٠٠٤/٢/٨ استناداً لاحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

* * * * *

- ٢ - يعلن انه في اليوم السادس عشر من شهر شباط من عام الفين واربعة ميلادية تم تسجيل الجمعية الأردنية لرعاية الارامل والايتام/ محافظة المفرق تحت رقم (١٤١٤) تاريخ ٢٠٠٤/٢/١٦ استناداً لاحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

* * * * *

- ٣ - يعلن انه في اليوم السادس عشر من شهر شباط من عام الفين واربعة ميلادية تم تسجيل الجمعية الأردنية لرعاية المعوقين محافظة العاصمة تحت رقم (١٤١٥) تاريخ ٢٠٠٤/٢/١٦ استناداً لاحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

مكتبة من الأصل

٤ - يعلن انه في اليوم السابع عشر من شهر شباط من عام الفين واربعة ميلادية تم تسجيل جمعية رعاية الطفل المعاق الخيرية محافظة اربد تحت رقم (١٤١٦) تاريخ ٢٠٠٤/٢/١٧ استناداً لاحكام قانون الجمعيات والهيات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

* * * * *

٥ - يعلن انه في اليوم الثالث والعشرين من شهر شباط من عام الفين واربعة ميلادية تم تسجيل جمعية القبية الخيرية محافظة العاصمة تحت رقم (١٤١٧) تاريخ ٢٠٠٤/٢/٢٣ استناداً لاحكام قانون الجمعيات والهيات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

* * * * *

إعلانات

صادرة عن مدير عام المؤسسة التعاونية الأردنية السيد عبد المجيد العجارمة

١ - يعلن ان جمعية ابناء وادي بسطة التعاونية الزراعية محدودة المسؤولية/ معان قد سجلت تحت رقم (٢٣٧٣) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثامن من شهر شباط لسنة ٢٠٠٤.

* * * * *

٢ - يعلن ان جمعية زهرة الموسن التعاونية متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ عجلون قد سجلت تحت رقم (٢٣٧٤) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثامن من شهر شباط لسنة ٢٠٠٤.

* * * * *

٣ - يعلن ان جمعية الاستثمار البيئي والاقتصادي التعاونية متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ المفرق قد سجلت تحت رقم (٢٣٧٥) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثامن من شهر شباط لسنة ٢٠٠٤.

* * * * *

٤ - يعلن ان جمعية المساعدة التعاونية لاسكان موظفي امالة الكبرى محدودة المسؤولية/ عمان قد سجلت تحت رقم (٢٣٧٦) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم السابع عشر من شهر شباط لسنة ٢٠٠٤.

* * * * *

٥ - يعلن ان جمعية صفور الأردن التعاونية متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ العقبة قد سجلت تحت رقم (٢٣٧٧) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثامن عشر من شهر شباط لسنة ٢٠٠٤.

٦ - يعلن ان جمعية رحمة التعاونية الزراعية متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ العقبة قد سجلت تحت رقم (٢٣٧٨) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثامن عشر من شهر شباط لسنة ٢٠٠٤.

* * * * *

٧ - يعلن ان جمعية الثريا التعاونية متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ معان قد سجلت تحت رقم (٢٣٧٩) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثالث والعشرين من شهر شباط لسنة ٢٠٠٤.

* * * * *

٨ - يعلن ان جمعية ابناء الربيع التعاونية متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ عمان قد سجلت تحت رقم (٢٣٨٠) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثالث والعشرين من شهر شباط لسنة ٢٠٠٤.

* * * * *

٩ - يعلن ان جمعية النقاء التعاونية متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ العقبة قد سجلت تحت رقم (٢٣٨١) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثالث والعشرين من شهر شباط لسنة ٢٠٠٤.

* * * * *

١٠ - استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب احكام المادة (٤/ج) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨. اقرر تصفية جمعية المهندس الأردني التعاونية للصيانة العامة محدودة المسؤولية/ عمان وذلك اعتباراً من تاريخه، وتعيين السيد خسان حدادين مصفياً لها وطواله مديرية التعاون/ المركز على ان تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيداً لالغاء تسجيلها وليكن معلوماً بان جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب ان تقدم للمصلي المذكور.

* * * * *

١١ - استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب احكام الفقرة (ب) من المادة (١١) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨ وبعد استيفاء شروط التعديل المنصوص عليها في المادة المشار اليها اعلاه. اقرر الموافقة على تعديل المواد (١) و (٢) و (٣) من النظام الداخلي لجمعية اسكان موظفي وزارة التسوين التعاونية محدودة المسؤولية والخاصة باسم الجمعية وعنوانها وصلتها وخايات الجمعية وشروط عضويتها لتصبح على النحو التالي:-

المادة (١): الاسم والعنوان والصفة:-

- ١ . اسم الجمعية: جمعية موظفي وزارة الصناعة والتجارة التعاونية متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ عمان.
- ٢ . عنوانها: وزارة الصناعة والتجارة.
- ٣ . صلتها متعددة الاغراض.

مكتبة
١٣٥٣

المادة (٢): أغراض الجمعية:-

١. تنمية روح التعاون بين أعضائها ومن يتعاملون معهم بأحد النشاطات التالية:-
 - أ. تشجيع مشاريع أعضائها المهنية والزراعية والصناعية.
 - ب. تشجيع الانخراط وقبول الوفورات.
 - ت. تأسيس وإدارة المحلات التجارية والمخازن اللازمة لذلك.
 - ث. إنتاج وتصنيع وتصدير واستيراد المواد التموينية.
 - ج. تقديم القروض الفردية والجماعية لأعضاء الهيئة العامة.
 - ح. القيام بأي مشاريع توافق عليها الهيئة العمومية باستثناء مشاريع الإسكان لأعضاء الجمعية.
 - خ. تزويد الأعضاء باحتياجاتهم المنزلية من مواد غذائية.
- المادة (٣/ب - البلد الثاني): أن يكون موظفاً في وزارة الصناعة والتجارة وللجنة الإدارة قبول أعضاء من غير الموظفين على أن لا تزيد النسبة عن ٣٠% من مجموع الأعضاء.
- مدير عام المؤسسة التعاونية الأردنية
عبدالمجيد العجاردة

* * * * *

إعلانات

صادرة عن مدير عام الجمارك

تعلن دائرة الجمارك بأن البضائع والأشياء المدرجة بإنداء قد مضى على وجودها في جمرتك - عمان - المملكة الأردنية الهاشمية - بالمادة (١١٢، ١١٩، ٢٣٧) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ وستطرح للبيع بالمزاد العلني بعد مضي شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية سنداً لأحكام المادة (١١٢) من القانون المذكور إذا لم يبادر أصحاب العلاقة بالتخليص عليها قبل انتهاء هذه المدة.

دائرة الجمارك

اسم صاحب العلاقة	المحتويات
شركة النجمة لصناعة الاغذية	تيغ بعدد ٣ حاويات ٢٠ قدم

* * * * *

أوريلت للشحن	قطع غيار عدد ٥ طرود
بابل للاستيراد	ثلاجات مستعملة عدد ٨ طرود شريطة إعادة تصديرها

اسم صاحب العلاقة	المحتويات
عمر هاشم	البسة لمبانية عدد ٤ طرود
شركة صفوان اخوان	مواشير عدد ٣١٥
شركة عالم البلاستيك	قطع بلاستيك عدد ٣ طرود
فارس وليد الدين	احذية ستوك عدد ٤٣ طرد
محمد احمد شعيب	العلب مستعملة عدد ٤ شلالات شريطة إعادة تصديرها

* * * * *

البنك العربي	٣٧ طرد القمشة
شركة النبر	شوكية طعام ١٠ كراتين ضمن واحد طرد
ابو العز للمباشة	طبلة كهرباء عدد تسعة (عوانات)
الاسمنت	٢ طرد لاجهزة انذار
ماترالس	٤ طرود لوازم لاجهزة انذار
عبدالعال وطرخان	٢ طرد برابيح طبية للحصن البيض
ACCESS FRET SEVVISG	٤ لاجهزة
مادبا للاعمال الحرفية	لوحة شجرة زينة
ABCNEWS	٤ طرود لوازم تلفونات + جهاز تلفون
المصنع العربي للبلاستيك	١ طرد قوالب بلاستيك
شركة البلاد الصناعية	٣ طرود ملفات
البنك العربي	٦ طرود قطنيات
مؤسسة النحلة التجارية	٢ طرد بطاريات صغيرة + لوازم بطارية
AEI	١ طرد محابس نحاسية
البنك العربي الإسلامي	١ طرد يحتوي على رؤوس حديدية عدد ١٠
مجموعة الجمل	١ طرد القمشة
عتاب عوني رشيد	٥ حقلاب امتعة شخصية
عتاب عوني رشيد	فلتر عدد واحد
عتاب عوني رشيد	اراجيل عدد ٣٥
شركة الرفاعي	١ طرد يحتوي على حشرة اجراس
ايمن ابو زبيدة	ضوء سيارة عدد ٢
ايمن ابو زبيدة	١ كرتولة مجموعة اغراض متفرقة

مكتبة من الأصل

المطالبات

إعلان

عملا بأحكام الفقرة (ب) من المادة السادسة من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته واحكام المادة (٦٧) فقرة (أ) من قانون الضمان الاجتماعي رقم (٢٠٠١/١٩).

يرجى من السادة المذكورة اسمائهم بالكشف المرفق المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والمبينة ازاء اسم كل منهم خلال فترة القصاها (٦٠) ستون يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية ، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ الاجراءات القانونية اللازمة .

المدير العام

احمد عبدالفتاح

اسم المنشأة	اسماء المالكين	العنوان	المبلغ المستحق
شركة المقايضة الاردنية للخدمات	الحجز على موجودات الشركة	الويده/ شارع ابن الفارض	٢٧٥٠٠
الشركة الوطنية للخدمات	الحجز على موجودات الشركة	جبل عمان/ داخل فندق شير	٥٠٠٠
مؤسسة دار الشفاء	نائل احمد محمد شلطف	وادي صقره/ عمارة سطمعان الحسن	٨٠٠
شركة المهارات الاردنيين	الحجز على موجودات الشركة	جبل الحسين/ عمارة عبادل القاسم	٩٠٠٠
مؤسسة الحلول البسيطة	رامي نياض ابراهيم عبدالحق طره	العبدلي/ مجمع شوكاغو/ طره	٦٠٠٠
شركة الاتحاد لخدمات الاطعام	الحجز على موجودات الشركة	جبل عمان/ خلف فندق حياة عمان	٢٠٣٠٠
شركة رامي مصلى وشركاه	رامي سهيل جليل مصلى لوث نبيل جبرائيل الحمارنه زيد طارق علام الدين طوبال نائل اسعد عبدالسميع ابورميلاه	شارع مكه/ داخل فندق مرمره	١٤٠٠
شركة كامل الكلحه	كامل محمد توفيق الكلحه	الشميساني/ شارع الثقافة	١٦١
شركة سمير عيسى	سمير عيسى مراد مراد	ام لينة/ مجمع الاقصى	١٤١٤
شركة الحديثة للصناعات الغذائية	الحجز على موجودات الشركة	الدوار الرابع/ قرب راسمة الوزراء	١٠٥٩٧

اسم المنشأة	اسماء المالكين	العنوان	المبلغ المستحق
بوليه وكلتوريا زقاق المدق	ثامر عبدالرؤوف شفا فرج نسرين محمد سعيد شريخ	الرابيه/ مجمع احمد لمرج الدياس	٨٠٤
شركة خالد وحامد حجازي	خالد خليل محمود حجازي حامد خليل محمود حجازي	عمان/ الدوار السابع	٢٠٤٦٨
مؤسسة خالد عرفات حبيب	خالد عرفات احمد حبيب	عمان/ شارع الملكة رانيا العبدالله بجانب جريدة شبحان	١٤٥٧
محلات عمر سعيد ابوكشك واخوانه	عمر سعيد يوسف ابوكشك	الترك/ منشية ابوحمور	٤٦
محمد مدحت ومنال الشامي	محمد مدحت ابراهيم الشامي منال محمد مدحت ابراهيم الشامي	ام لينة/ شارع شط العرب عمارة الايتام	٢٦٧٤
شركة محمد مدحت وعمر منال الشامي	محمد مدحت ابراهيم الشامي عمر محمد مدحت ابراهيم الشامي منال محمد مدحت ابراهيم الشامي	صويلح بجانب بنك الامكان	١٥١١
مشغل هاني صفلور وعواد العويس	عواد عبدالجواد عواد العويس	وسط البلد/ شارع الشابسوغ	٢٦٣
مشغل هاني صفلور وعواد العويس	عواد عبدالجواد عواد العويس	جبل الحسين/ قرب دوار فراس	٢٠٠٦
الشركة الشرقية لتوزيع الصحف	الحجز على موجودات الشركة	وادي صقره/ بجانب مكتبة السنابل	٣٣٠٠
شركة الطاهر والملح	احمد محمد يوسف الطاهر محمد جمال محمد يوسف الطاهر ابراهيم لزار الملح رغد عبدالحق محمد الطويل	جبل الحسين/ شارع خالد بن الوليد قرب كلية القدس	١٢٣٩٠
مؤسسة رعد	رغد عبدالحق محمد الطويل	جبل الحسين/ شارع خالد بن الوليد عمارة العربي	١١٠٠
مدرسة وروضة لوراليين	محمد خميس لطفي عبدالله وليد علي ابوزيد المصري	جبل الحسين/ خلف مديرية التعليم الخاص	٧٠٠٠
الاردنية للاعلام والاتاج التلفزيوني	محمد فخري محمد العجلوني راضي عبدالكريم خليل الطراوله	جبل عمان/ الدوار الثاني	١٢٠٠٠
مؤسسة راضي الطراوله	راضي عبدالكريم خليل الطراوله	جبل الحسين/ دوار فراس	٥٠٠٠
مجلس الخدمات المشترك لمحافظة الطفيله	الحجز على موجودات المجلس	الطفيله	٢٤٣٣
بسام عبدالرزاق سليمان الزعبي	بسام عبدالرزاق سليمان الزعبي	عمان	١٩٦
هشام حامد عيسى الفلاحات	هشام حامد عيسى الفلاحات	البترام/ فندق كراون بلرا	١٦٨٤
شجرة الزيتون للكمبيوتر	ملك محمد ناجي محمد القلاف	المقابلين/ شارع القدس	١٩٢٨

مكتبة من الرصد

اسم المنشأة	اسماء المالكين	العنوان	المبلغ المستحق
روضة الاجيال الواعدة	لريال فتحي خطر محمد	ماركا الجنوبية	٨٦٨
شركة محمود احمد محمود مقبل وشركاه	بكر احمد محمود مقبل محمود احمد محمود مقبل ابراهيم احمد محمود مقبل لهمي توفيق محمد مقبل	اريد/ شارع الجامعة	٤٠٥
مجموعة النخبة للمعدات الطبية والاستثمار	الحجز على موجودات الشركة	عمان/العبدلي/شارع الامين	١٤٣١٦
هامه محمد يوسف الطاهر	هامه محمد يوسف الطاهر	عمان/ مدرسة عمان الوطنية	١٣١٤٥
ادوية رضا جردانه	رضا فتحي جردانه	عمان/ ام الذينه	٣٧٦٠١
مؤسسة المهندسين امجد مدانات للمقاولات	امجد حنا سلمان مدانات	الكرنك/ الشارع الايطالي	٤١٩
حلويات الصحن الذهبي	خالد ابراهيم احمد القرقره	الطويلة/ وسط البلد	٩٠٠٠
عشائر لحول البرمجيات	الحجز على موجودات الشركة	عمان	٢٤٩٦٢٣
مشغل محمد عوض احمد فهيد	محمد عوض احمد فهيد	اريد/ الصريح	٢٥٣٧
منزله زحله للعائلات	زياد سلامه جريس صويص	الرصيفه/ الشارع الرئيسي	٥٠
شركة للثقة لصناعة الالبسة	الحجز على موجودات الشركة	الزرقاء	١٠٣٨٦
شركة مازن حمزه لصناعة الرخام	مازن اسحق عبد الحمزه عبد اسحق عبد الحمزه محمد اسحق عبد الحمزه	الزرقاء/ عوجان	٢١٤٤
حموده للكهرباء	قاسم محمد حسن الجمل	اريد/ المدينة الصناعية	٥٣٩
المركز الحديث للتفوق الزراعي	نايل عمر عبدالفتاح عمر	عمان/ تلاح العلي	٣١٠٤
ملجرة جورج مبارك	جورج الطون مبارك	عمان/ بيادر وادي السير	٣٣٩
مدارس الواعده الحديثه	موسون عبدالله سليمان الشيخ عيسى	عمان/ ام السماق	٦٤٥
الصقر للنقل السريع	الحجز على موجودات الشركة	عمان/ عيدون	٤٠٢٦
مستشفى الملكة زين	الحجز على موجودات الشركة	عمان/ الدوار الثامن	٢٦٤٢٧٧
شركة الانصاف الدولية لصناعة مواد التعبئة والتغليف	الحجز على موجودات الشركة	عمان/ مدينة مسحاب الصناعية	٥٥٦١
الشركة العربية لتصنيع الورق	حسن محمد وجيه الشهابي	عمان/ ماركا الجنوبية	٢٦١٥٧

إعلان

- عملاً بأحكام المادة (٦/ب) من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته. يرجى من السادة مطبعة يزن/ هيفاء زوجة محمد نبيل البرطلي مراجعة مديرية الشؤون القانونية والاموال العامة/ وزارة المالية لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الإيرادات/ وزارة الصحة والبالغة (٦٢٤٦) سنة آلاف ومائتين وستة وأربعين ديناراً (٧٦٠) فلساً خلال مدة انقضاءها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الاجراءات القانونية اللازمة.

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والاموال العامة

* * * * *

إعلان

- عملاً بأحكام المادة (٦/ب) من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته. يرجى من السادة المذكورين في التشفوفات المرفقة المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب إيرادات الخزينة/ وزارة التربية والتعليم. والمبيلة اراء اسم كل منهم خلال فترة انقضاءها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الاجراءات القانونية اللازمة.

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والاموال العامة

الرقم	سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	
				فلس	دينار
١	٢٠٠٤	١	عبد خضير عبد الرواحي	٩٤٤	٢٩٠
٢	٢٠٠٤	٤٣	شوكات احمد شوكات وهدان	٧٤١	٢٨٢
٣	٢٠٠٤	٤٤	مؤيد علي محمد الزغول	٧٠٠	٢١٢

مكتبة من الأصل

مطالبات

صادرة عن مدير عام الجمارك

- يتحقق بئمة المائدة/ المؤسسة الالكترونية للخدمات والتجارة/ اللويحة مبلغ (٥٣٢ و ٢١٦٥) الفين ومائة وخمسة وستين ديناراً و (٥٣٢) لفساً لرق رسوم جمركية وضريبة عامة على المبيعات نتيجة للتدقيق اللاحق استناداً لاحكام المادة رقم (٢٤٥) من قانون الجمارك بموجب لائحة التدقيق ارقام (٥١٣، ٥١٤) لعام ٢٠٠٣. فطى المذكورين المبادرة إلى تصديق المبلغ المتحقق بذمتهم خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية.

* * * * *

يتحقق على:

- سامي منير نواف حامد/ اردني
مبلغ (٤٠٢٠٠) اربعين الفا ومائتي دينار مقدار الكفالة المقدمة ضماناً للسيارة موضوع رخصة الاذغال المؤقت ٧٣٩٧٨٢ سناً لقرار تفرير.
فطى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

يتحقق على:

- اسماعيل رافق اسماعيل العضائلي/ اردني
مبلغ (٥٧٠) خمسمائة وسبعين ديناراً سناً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٠/١٥٢ جزاء.
فطى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

يتحقق على:

- مشهور علي احمد الطامي
مبلغ (٤٠٢٠٠) اربعين الفا ومائتي دينار سناً لقراري تحصيل وتفرير.
فطى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

يتحقق على:

- نعمة كاظم عقله جميل/ عراقي
مبلغ (٥٢٩) خمسمائة وتسعة وعشرين ديناراً سناً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٠/٢٤٠.
فطى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

يتحقق على:

- ١ - مصطفى درويش الصعدي/ اردني
٢ - امين ذيب
مبلغ (٤٢٧٠) أربعة آلاف ومائتين وسبعين ديناراً سناً لقراري تحصيل وتفرير.
فطى المذكورين اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

يتحقق على:

- ١ - عبدالعزيز بن صالح علي النجاسي/ سعودي
٢ - عبدالعزيز محمد صالح النجاسي/ سعودي
٣ - خالد احمد فلاح الزريقات/ اردني
مبلغ (٦٤٠٥) ستة آلاف وأربعمائة وخمسة دنانير سناً لقراري تحصيل وتفرير.
فطى المذكورين اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

يتحقق على:

- ١ - رائد تيسير خليل مسلم
٢ - فهد ناصر عبدالله العوان/ سعودي
٣ - محمد صالح عبدالله العميري/ سعودي
مبلغ (٦١٠) ستماية وعشرة دنانير سناً لقرار تفرير.
فطى المذكورين اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

مكراً من الأصل

اعلان

يطلب من السادة المبينة أسماؤهم بأنداء المبالغ المبينة إزاء اسم كل منهم ونفسك ضريبة عامة على المبيعات وضريبة خاصة على المبيعات على أجهزة السلامة العامة للسيارات التي تم التخليص عليها لحسابهم وذلك نتيجة للتطبيق اللاحق لديوان المحاسبة بموجب الاستيضاح رقم (١٠١) لسنة ٢٠٠٢ . لعل : ذكرين المبادرة لتسديد المبالغ المطلوبة منهم خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم ولغا لتقانون تحصيل الأموال الأميرية .

مدير عام الجمارك

الاسم	المبلغ المطلوب	
	للس	دينار
مؤسسة حسام الجلال للتجارة/حسام احمد عبد الله الجلال	٧٠٥	٦٢٤٦
محمد احمد حسن الحواري	٤٨٣	١٩٤
مؤسسة الفتح للاستيراد والتصدير	٩٦٥	١٥٠٤
إبراهيم عبد الحافظ محمد أبو ليله	٩٣٠	٩٨٢
حسين إبراهيم حسين البلامه	١٧٣	١٢٧٣
مؤسسة الهادي للاستيراد والتصدير	٦٧٢	١٤٥١
مؤسسة المومني للاستيراد والتصدير	٢٩٥	١٨٩٨
محمد إبراهيم خير شديفات	١٩٠	٨٨٤
شركة المجموعة المتحدة للتقل البري	٢٥٠	١٨٣٨
مومني موسى حسن الصوالحي	٤٦٠	٤١٤
محمد احمد سرعان القرايمه	٦٣٠	١٠٧
رالد حسن محمد عبد المال	٥٦	١٦٨٦
مؤسسة الصقر للتسويق	٥٥١	٧١
هسان محمد شمس علي الحلاج	٦٤٣	٣٨٠٧
مكتب بايل للاستيراد والتصدير	٢٧٢	٢٥٧٤
عبد الخالق احمد محمد قومي	٩٠٤	١٦٧
مؤسسة علام الدين خليل للتجارة	٨٩٠	١٠٥
مؤسسة بسمام لصر للتجارة	٢٤٥	٤٣٢٥
هاني احمد توفيق البنا	٨٥	٣٤٢
ناثل صالح قيسي عبد الرزاق	-	٣٥٧
زهدى عثمان عمر صالح	٣٦٨	٣٥٦
مصطفى خليفة حمد الله أبو رمان	٥٣٠	٦٥٨
احمد بهجت احمد البصول	٥٢	٩٥٣
مؤسسة محمد أبو حمور	٨٨٠	١٧٩٢
مومني احمد سليم الحواري	١٦٥	١٩٠
الفرقة الأردنية للتسويق والترفيه	١٣٠	٩١٩

الاسم	المبلغ المطلوب	
	للس	دينار
حسين علي محمد الشمولي	٨٣١	٢٨٣٣
شركة عمر محمود درويش وشريكه	١٠	٤٧٣
بسمه علي احمد المومني	٢٩	٢٢٦٢
مؤسسة خالد أبو ياسين	٢٥٥	٢٢٥٨
محمود عوض خلف الخمايسة	٣٠	١٣٧٠
نهاد محمود نمر مسعود	٥٨٦	١٤٠٦
معاذ محمد عبد الرحمن السباعه	٥١٦	١٨٣٢
مؤسسة الأفاق العربي للوساطة التجارية	٣٧٢	٧٩٠٦
مؤسسة خالد حماد التجارية	٧٧٦	١١٦٧
علي عبد الله فالح النعيمي	٤٣٦	٦٧٢٨
مؤسسة عدنان قرص التجارية	٥٢٧	٤٧٤٩
مؤسسة عيون الصقر التجارية	٤٦٢	٧٨٢٨
رعدة احمد علي الخريف	٦٦٠	٤٠٥٣
مؤسسة عيسى البكيرات	٤٤٢	٦٣
معتصم محمود محمد حميدات	٤٣٢	١٦٠٨٣
مؤسسة وائل للاستيراد والتصدير	٢٥٢	١١٩
محمد عبد الهادي محمد الحمدان	٢٠٩	٥٨٧
شركة مروان وعدي عامودي	٣٩٢	٨٥٨
ماجد زايد احمد القصاص	٧٩٥	٣٢٥
خالد احمد محمد الدويري الرقم الوطني (١٧١١٠١٠٥٧٨)	٦٣٧	١٦٢١
مؤسسة محمد الزبيدي للاستيراد	٦٠٥	٢٣٩٨
رالد سليم محمد عودة الله	٦٥١	١٨٦٢
محمد جلال وصفي فريد النجار	٨٣٠	٨٩٥
النور الأبيض لتجارة السيارات	٧٦٩	١٢٥٣
نادر مشهور رضا الهنداوي	٧٢٥	١٢٨١
الاخوة المتحدون للسيارات	١٦٠	٣٦
عماد احمد عبد الرحمن أبو مازن	٠٢٣	٢٤٨٧
مؤسسة اشرف جراوش		

مكتبة من الأصل

الاسم	المبلغ المطلوب	
	فلس	دينار
وصفي محمود محمد عودات	٠٦١	٣١٩٣
مؤسسة المقود الذهبي للتجارية/حصلي خليل حسني حمدان الزكرم الوطني (٩٦٨١٠٣١٦٧٦)	٩٣٨	١٦٨٩
أبراهيم محمد يوسف الطنطاوي	٥٧٢	١٩١٢
مؤسسة عيون اليمامة الزرقاء	١٩١	٢٢٠٣
صباح حماد علي أبو سميدانه	٤٢٠	١٧٣٤٧
ماجد زايد احمد القصاص	٣٩٢	٨٥٨
مؤسسة الإسراء للاستيراد والتصدير	١٢٤	١٤٦٣
نادر مشهور رضا الهداوي	٧٦٩	١٢٥٣
محمد ربيع عبد المجيد سعيد	٨٢٠	٢٠٣
مؤسسة نهيل لتجارة السيارات	٩٢٩	٤٣٩
يوسف عبد السلام محمد قلدي	٨٤٩	١٢٨٨
لوي سليمان محمود الشامي الرقم الوطني (٩٧٠١٠٠١٣٢)	٣٧٨	٦٨٤٧
لؤلؤة السلام للاستيراد	٤١١	١٠٠٧
فريد سالم احمد التماز	٠٨٠	٣٨٢
احمد عبد الزعبي	١٨٠	٧٩
مؤسسة ابو عواد للاستيراد والتصدير	١٦٣	١٤٠١٦
علي راتب عبد الحميد الربيعي	٣٩٠	١٧٧٥
مؤسسة النعيم للاستيراد والتصدير	٤٥٠	١١٢٨
محمد حسين علي الروسان	٥٥٠	٢٣٠
خالد عفيف خالد محمود	٤٤٠	١٣١
خالد ناصر احمد بلاسمة	٥٤٨	٣٨١
أيهاب زهير راجح العسل الرقم الوطني (٩٧٧١٠١٢٩٤٠)	٣٠٥	٤٧١٤
مؤسسة كية الضفيرة للاستيراد/عبد الرزاق احمد خلف العموش	٦٣٥	٤٥٠٩
مؤسسة خالد أبو ياسين	٠٢٩	٢٢٦٢
عناي محمد عبد المودات	٧٤٦	١٥٧٨
مؤسسة اورينت للاستيراد	٠٩٦	٩٢٨
شركة حسين عبد الله الحسين	٢١٧	٢١٧٧

المحاكم

قرار تصحيح

- عملاً بأحكام المادة ١/١٦٨ من قانون أصول المحاكمات المدنية لقرار تصحيح الخطأ المادي الحسابي الوارد بقررتنا رقم ٢٠٠٤/٣ والصادر بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٢ بحيث يصبح المبلغ الواجب التعويض عنه فيما يتعلق بالقطعة رقم (٧٠٧) حوض (٤) البلد من أراضي بلدة كفر عان هو خمسمائة وخمسة وثمانون ديناراً و ٥٠٠ فلس بدلاً من الوارد خطأ بقررتنا المشار إليه اربعمائة وثمانية وثلاثون ديناراً و ٥٠٠ فلس واعتبار هذا القرار التصحيحي جزءاً لا يتجزأ من القرار رقم ٢٠٠٤/٣.

قراراً صدر بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٢

عضو
عبدالمهدي العربي

عضو
ماجد الحوري

رئيس اللجنة
القاضي زهير الروسان

قرار رقم (٨)

صادر عن لجنة بداية جنوب عمان للاستملاك

- برئاسة القاضي محمود البطوش وعضوية محمود أبو صاف وعضوية جريس الريان والكاتب اسماعيل العلوي. اشاره لكتاب مدير عام الاراضي والمساحة رقم (١٧/اشغال/المواف/٣٥٨٦٠) بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/١١ اجتمعت لجنة بداية جنوب عمان للاستملاك للتقدير التعويض العادل المستحق عن الاستملاك الجاري على ما مساحته ثلاثة دولمت و (٩٨ ر ٣٧٩م) من قطعة الأرض رقم (١٤٧) حوض رقم (٥) من أراضي الموقر والمستقلة بموجب كتاب دولة رئيس الوزراء الاقدم رقم ١٧٠٢٢/١/٦/٤ بتاريخ ٢٠٠١/١١/١٩. واستنداً لتقرير الخلف الحسي على رقبة الأرض والمتضمن بان الأرض سليخ وخاليه من الاغشاة والآليات وان الجزء المستملك عبارة عن توسعة طريق الجودة/الزرق (شارع بغداد) وان جميع الخدمات متوفرة وعليه وبعد الرجوع لاشان البيوعات المجاورة وبمراعاة الاعتبارات والامس الواردة في المادة العشرة (مكرر ٢) من قانون الاستملاك المعدل رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠٣.

تقرر اللجنة قيمة التعويض العادل بمبلغ (سبعة دنانير) للمتر المربع وعليه تصبح قيمة التعويض العادل عن كامل المساحة المستملكة هي:-

٩٨ ر ٣٣٧٩ = ٧ - ٨٦ ر ٢٣٦٥٩ ديناراً

قراراً قبالاً للاستئناف صدر بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣١

الكاتب
اسماعيل العلوي

عضو
جريس الريان

عضو
محمود أبو صاف

رئيس اللجنة
القاضي محمود البطوش

محكمة من الأصل

قرار رقم (١٢)

صادر عن لجنة بداية جنوب عمان للاستملاك

برئاسة القاضي محمود البطوش وعضوية محمود ابو صاف وعضوية جريس الريان والكاتب اسماعيل العلوي. اشاره لكتاب مدير عام دائرة الاراضي والمساحة رقم (١٧/انشغال/ الطريق الدائري/ ٢٨٩٣) اجتمعت اللجنة لتقدير التعويض العادل المستحق عن الاستملاك الجاري على عدة قطع من الحوض رقم (٤) من أراضي الطنيب والمستملكة بموجب كتاب دولة رئيس الوزراء الاقدم رقم ١٦٦٩/١/٦/٤ بتاريخ ٢٠٠٤/١/١٨ في جلسته الملعقدة في ٢٠٠٤/١/١٣ لفيات وزارة الاشغال العامة والاسكان واستناداً لتقرير الكنف الحسي من قبل اللجنة على رقبة الأرض المستملكة والمتضمن بان جميع القطع ذات طبيعة واحدة فهي ارض مستوية وزراعية وعليه بعد الرجوع لآمان البيوعات للمنطقة وبمراعاة الاسس والاعتبارات الواجب مراعاتها عند التكدير الوارد بالمادة العائدة مكر ٢ من قانون الاستملاك المعدل رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠٣. فان اللجنة تكدر التعويض العادل للمساحات المستملكة كما يلي:-

رقم القطعة	المساحة المستملكة بالمتري	سعر المتر المربع بالدينار	قيمة التعويض المستحق
١٧٨٦	٩٢.٧	١٠	$10 \times 92.7 = 927.0$ دينار
١٧٨٣	١٢.٤٤	١٠	$10 \times 12.44 = 124.4$ دينار
١٧٨٧	٢٦٨٥	١٠	$10 \times 2685 = 26850$ دينار
١٢٧	٤١٩	١٠	$10 \times 419 = 4190$ دينار
١٢٨	٨٩٧٩	١٢	$12 \times 8979 = 107748$ دينار
٢١٨	٨٨	١٢	$12 \times 88 = 1056$ دينار
١٧٨	٣٣٧٨	١٢	$12 \times 3378 = 40536$ دينار
٢١٩	١٢٣٢٣	١٢	$12 \times 12323 = 147876$ دينار
٢٩	١٠٦٨١	١٠	$10 \times 10681 = 106810$ دينار
١٢٨	٥١٩	١٠	$10 \times 519 = 5190$ دينار
١٣٩	٦٢٨٩	١٠	$10 \times 6289 = 62890$ دينار
١٤٠	٦٧٨٢	١٠	$10 \times 6782 = 67820$ دينار
١٤١	٥٧٣	١٠	$10 \times 573 = 5730$ دينار
١٥٥	٢٨٣	١٠	$10 \times 283 = 2830$ دينار
١٥٤	٨٠٧٣	١٠	$10 \times 8073 = 80730$ دينار
٣٢	٢٤٥٢٦	١٠	$10 \times 24526 = 245260$ دينار
١٠٢١	٢٩٨٣٤	١٠	$10 \times 29834 = 298340$ دينار
١٠١٩	٢٢٢٧	١٠	$10 \times 2227 = 22270$ دينار
١٥٣	١١٧٥	١٠	$10 \times 1175 = 11750$ دينار
١٧٨٨	١٣٦	١٠	$10 \times 136 = 1360$ دينار

رقم القطعة	المساحة المستملكة بالمتري	سعر المتر المربع بالدينار	قيمة التعويض المستحق
١٠٠٧	١٥٧	١٨	$18 \times 157 = 2826$ دينار
١٠٠٨	٥٠٩	١٨	$18 \times 509 = 9162$ دينار
١٠٠٩	٦٠١,٩٠	١٨	$18 \times 601.9 = 10834,2$ دينار
١٠١٠	٦٠١,٨٧	١٨	$18 \times 601.87 = 10833,66$ دينار
١٠١١	٦٠١,٥٨	١٨	$18 \times 601.58 = 10828,44$ دينار
١٠١٢	٦٠٠,٣٨	١٨	$18 \times 600.38 = 10806,84$ دينار
١٠١٣	٥١٩,٣٣	١٨	$18 \times 519.33 = 9347,94$ دينار
١٠١٤	٧٠٧,٧٣	١٨	$18 \times 707.73 = 12739,14$ دينار
١٠١٥	٩٨٨,٠١	١٨	$18 \times 988.01 = 17784,18$ دينار
٩٩٥	١٢	١٨	$18 \times 12 = 216$ دينار
٩٩٤	٢٥٧	١٨	$18 \times 257 = 4626$ دينار
٩٩٣	٥٥٦	١٨	$18 \times 556 = 10008$ دينار
٩٩٢	٨٩٢,٢٧	١٨	$18 \times 892.27 = 16060,86$ دينار

قراراً قابلاً للاستئناف صدر بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١١
الكاتب: اسماعيل العلوي
عضو: جريس الريان
عضو: محمود ابو صاف
رئيس اللجنة: القاضي محمود البطوش

قرار رقم (١)

صادر عن اللجنة البدائية للاستملاك في جنوب عمان

بناءً على كتاب مدير عام دائرة الاراضي والمساحة رقم ١٧/انشغال/ القسطن/ ٣١٧٦٠ بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٢٩. اجتمعت اللجنة البدائية لجنوب عمان لتقدير التعويض العادل عن الاستملاك الجاري على ما مساحته (٧٥٠) متراً مربعاً من القطعة (١٥) حوض (٤) من أراضي القسطن والعائدة ملكيتها للمالك خطيب لسي الخطيب والمستملكة بموجب قرار مجلس الوزراء في جلسته الملعقدة بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٣. واستناداً لتقدير الكنف الحسي من قبل اللجنة البدائية على العقار والمستضمن بان القطعة المستملكة عبارة عن ارض زراعية مستوية سايخ خالصة من الانشاءات والانيية وتقع المساحة المستملكة في سعة شارع الخدمات المحلي لطريق المطار وجميع الخدمات متوفرة وان جزءاً من الجزء المستملك مزروع بالاشجار الحرجية من قبل وزارة الزراعة. وبمراعاة تسريع لتسريع الاستملاك الكائن في ١٩٧٩/١٢/٢٣ وخمس دقائق يبلغ (٥) خمسة دقائق وعليه فان اللجنة تكدر التعويض العادل عن المتر المربع الواحد من الأرض المستملكة بمبلغ (٧٥٠.٠٥) - ٣٧٥٠ ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسون ديناراً فقط قراراً صدر بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٦.

الكاتب: اسماعيل حسن العلوي
عضو: جريس جميل الريان
عضو: محمود سليمان ابو صاف
رئيس اللجنة: القاضي محمود البطوش

محكمة من الأصل

قرار رقم (٢)

صادر عن اللجنة البدائية للاستملاك/ جنوب عمان

بناءً على كتاب مدير عام دائرة الأراضي والمساحة رقم ١٧/لشغال/ جنوب عمان/ ٣١٣٠٠ بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٢٣. اجتمعت اللجنة البدائية لجنوب عمان لتقدير التعويض العادل عن الاستملاك الجاري على كامل القطعة رقم (٢٩) حوض (٤) من أراضي القسطل والمطلة ملكيتها إلى هند داود صالح تواسي والمستملكة بموجب قرار مجلس الوزراء والمنشور بالجريدة الرسمية رقم ٣٥٤٦ بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٠. واستناداً لتقدير الكشف الحسي من قبل اللجنة البدائية على العطار والمتضمن بأن القطعة المستملكة عبارة عن أرض زراعية مستوية سليخ خالية من الانتفاعات والابنية وتقع في سعة شارع الخدمات المحاذي لطريق المطار وجميع الخدمات متوفرة وإن جزءاً منها مزروع بالأشجار الحرجية من قبل وزارة الزراعة. وبمراعاة تاريخ نشر الاستملاك الكائن في ١٩٨٨/٤/١٠ وإشمان البيوعات للطائرات المجاورة للقطعة في ذلك الوقت فإن اللجنة تقدر التعويض العادل عن المتر المربع الواحد من الأرض المستملكة بمبلغ (٨) ثمانية دنانير وعليه فإن قيمة التعويض العادل لكامل القطعة هو (٣٥٠×٨) = ٢٠٠٠ الفا دينار فقط.

قرار صدر بتاريخ ٢٠٠٣/١١/١٢

الكاتب	عضو	عضو	رئيس اللجنة
اسماعيل حسن الملاوي	جريس جميل الريان	محمود سليمان ابو عساف	القاضي محمود البطوش

قرار رقم (٣)

صادر عن اللجنة البدائية للاستملاك/ جنوب عمان

بناءً على كتاب مدير عام دائرة الأراضي والمساحة رقم ١٧/لشغال/ الجيزة/ ٣١١٤٥ بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٢٢. اجتمعت اللجنة البدائية للاستملاك لجنوب عمان لتقدير التعويض العادل عن الاستملاك الجاري على مساحته (٧١٩) م من القطعة رقم (٣٦٤) حوض (٣) من أراضي الجيزة والمستملكة بموجب قرار مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٢. لغايات توسعة الطريق الصحراوي واستناداً لتقرير الكشف الحسي من قبل اللجنة على العطار المستملك والمتضمن بأنه عبارة عن أرض سليخ زراعية خالية من الانتفاعات والابنية وتقع المساحة المستملكة ضمن سعة التوسعة للطريق الصحراوي العظيمة والقطعة قريبة من الخدمات. وبمراعاة تاريخ نشر الاستملاك الكائن في ١٩٨٨/٤/١٠ وتكادير البيوعات للقطع المجاورة في ذلك الوقت فإن اللجنة تقدر التعويض العادل للمتر المربع الواحد من الأرض المستملكة بمبلغ (٤) أربعة دنانير وعليه يكون التعويض العادل للمساحة المستملكة - (٤×٧١٩) = ٢٨٧٦ الفان وثمانماية وستة وسبعون ديناراً فقط. قراراً صدر بتاريخ ٢٠٠٣/١١/١٠.

الكاتب	عضو	عضو	رئيس اللجنة
اسماعيل حسن الملاوي	جريس جميل الريان	محمود ابو سليمان عساف	القاضي محمود البطوش

قرار صادر عن اللجنة البدائية للاستملاك في محافظة اربد

الرئيس القاضي زهير الروسان

وعضوية السيدين ماجد الحوري وعبدالمهدي العربي

استمكت وزارة التربية والتعليم ما مساحته (٨) دونمات و ٨٤ م٢٤٨ من قطعة الأرض رقم ١٧٤ من الحوض رقم ٢٨ من أراضي الرمثا والبالغة مساحتها الاجمالية (١٣٣٩٥) م٢ والموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في صحيفتي الدستور رقم (١٢٩٩٧) والرأي رقم (١٢٠٦٧) تاريخ ٢٠٠٣/١٠/١ لغايات إقامة ابنية مدرسية عليها. وقد تقدم مدير عام دائرة الأراضي والمساحة بالوكالة بموجب كتابه رقم (٣٦٢٥٩) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٦ بواسطة مدير تسجيل أراضي الرمثا لتقدير التعويض عن الاستملاك الجاري على المساحة المستملكة من قطعة الأرض المشار اليها اعلاه وتبين ان مساحة هذه القطعة هو (١٣٣٩٥) م٢ ومسجلة باسماء المالكين كل من: عمر سليمان عبدالله رمضان وغادة عمر نواف سريحيين وعلي محمد سليمان الخطيب وخالد عبدالله سليم حسين ونابل احمد عبيدالله السنجلوي واحمد عبدالكريم مناور الزعبي ومنى ملاح سليم حسين وباسمة احمد عبدالرحمن الرواشدة وفاطمة سليم محمد حامد وترككية متعب علي الشيوخ و ابراهيم احمد فارس فندي وإن وزارة التربية والتعليم قد استمكت من هذه القطعة ما مساحته (٨) دونمات و ٨٤ م٢٤٨ وأن هذه القطعة من نوع الملك وتنظيمها سكن (ب) مربعة الشكل تقع إلى الجهة الغربية من مدينة الرمثا وتبعد عن مركز المدينة حوالي ١٥ كيلو متر وتربتها حمراء طينية صالحة للزراعة والبناء والخدمات متوفرة لهذه القطعة من ماء وكهرباء وهاتف وهي مستوية الشكل محاطة بالشوارع من الجهتين الشرقية والجنوبية، وهذه الشوارع مفتوحة ومعد أجزاء منها وأنه يوجد على الجزء المستملك ٢٥ شجرة زيتون من عمر اربع سنوات و ١٤٠ م طولي من السلك الشالك الذي يرتفع عن الأرض متر ونصف. بالتدقيق ومن الرجوع إلى تقرير الكشف الجاري من قبل اللجنة وبعد التداول ومراعاة احكام التنظيم في هذه القطعة وشكلها وتضاريسها ونوع تربتها وتوفر الخدمات العامة لها وبعد مراعاة احكام المادة العاشرة من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ فإن اللجنة تقدر التعويض العادل عن المتر المربع الواحد من المساحة المستملكة بتاريخ نشر إعلان الرغبة بالاستملاك في الصحف المحلية بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/١ بمبلغ خمسة عشر ديناراً وسعر شجرة الزيتون الواحدة بمبلغ ستة عشر ديناراً وسعر المتر الطولي من السلك الشالك بذات التاريخ بمبلغ دينار واحد أي ما مجموعه مائة واربعة وعشرون الفاً ومائتان واثنان وسبعون ديناراً و ٦٠٠ فلس توزع بين الشركاء في هذه القطعة كل حسب حصته في سند التسجيل.

قراراً قابلاً للاستئناف صدر بالاجماع في ٢٠٠٤/١/٢٨

عضو	عضو	الرئيس القاضي
عبدالمهدي العربي	ماجد الحوري	زهير الروسان

مكراً من الأصل

قرار صادر عن اللجنة البدائية للاستملاك في محافظة اربد
الرئيس القاضي زهير الروسان

عضوية السيدين ماجد الحوري وعبدالمهدي العربي

استمكت وزارة التربية والتعليم كامل مساحة قطعة الأرض رقم (٤٠٥) حوض (٢٩) من أراضي الحصن والبالغة مساحتها (٣٢) ١٩٢٦م ورقم (٤٠٦) حوض (٢٩) من أراضي الحصن والبالغة مساحتها (١٥) ١٩٠٩م كما استمكت ما مساحته (٩٨) ٤٠١٢م من قطعة الأرض رقم ١٠٢ حوض رقم ٢٩ من أراضي الحصن والموصولة في إعلان الاستملاك المنشور في صحيفتي العرب اليوم رقم (٢٣٠٣) والدستور رقم (١٢٩٨٧) تاريخ ٢٠٠٣/٩/٢١ لغاية إقامة مدارس عليها.

وقد تقدم مدير عام دائرة الأراضي والمساحة بكتابه رقم (١٦٩) تاريخ ٢٠٠٤/١/٤ بواسطة مدير تسجيل أراضي اربد لتقدير التعويض العادل عن الاستملاك الجاري على هذه القطع وتبين وان مساحة القطعة رقم (٤٠٥) هو ٣٢ ١٩٢٦م ومسجلة باسم المالك عبدالجليل قاسم محمد نصير وان مساحة القطعة رقم (٤٠٦) هو (١٥) ١٩٠٩م ومسجلة باسم المالك عبدالاله قاسم محمد نصير وان مساحة القطعة رقم (١٠٢) هو ٢ ١٣٠٣٩م مسجلة باسم كل من ساري وعوض وفرحان وهلم واكنم واكرم ومكرم ابناء حمود السعيد نصير والة قد استمكت كامل مساحة القطعتين رقم (٤٠٥) و (٤٠٦) كما استمكت ما مساحته (٩٨) ٤٠١٢م من قطعة الأرض رقم (١٠٢) وان هذه القطع تقع إلى الجهة الجنوبية الشرقية من بلدة الحصن وعلى بعد حوالي ٢ كم من مركز المدينة تربتها حرار طينية صالحة للزراعة والبناء وخالية من أية اشجار أو انشاءات والخدمات متوفرة لهذه القطع من ماء وكهرباء وهاتف.

وبالتنسيق والرجوع إلى تقرير الكشف وبعد التداول ومراعاة احكام المادة العاشرة من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وشكل القطع وتضاريسها ونوع تربتها وتوفر الخدمات العامة فيها فان اللجنة تقدر التعويض العادل للمتر المربع الواحد من هذه القطع بتاريخ نشر إعلان الرغبة بالاستملاك في الصحف المحلية في ٢٠٠٣/٩/٢١ بمبلغ اثني عشر ديناراً أي ما مجموعه ثلاثة وعشرون ألفاً ومائة وخمسة عشر ديناراً و ٨٤ فلساً لملك القطعة رقم (٤٠٥) وما مجموعه اثنان وعشرون ألفاً وتسعين ديناراً و ٨٠٠ فلس لملك القطعة رقم ٤٠٦ وما مجموعه ثمانية وأربعون ألفاً ومائة وخمسة وخمسون ديناراً و ٧٦٠ فلساً لملكي القطعة رقم (١٢٠) توزع بين الشركاء كل حسب حصته في سند التسجيل.

قراراً قابلاً للاستئناف صدر بالاجماع في ٢٠٠٤/١/٢٩

عضو	عضو	رئيس اللجنة
عبدالمهدي العربي	ماجد الحوري	القاضي زهير الروسان

قرار صادر عن اللجنة البدائية للاستملاك في محافظة اربد
الرئيس القاضي زهير الروسان

عضوية السيدين ماجد الحوري وعبدالمهدي العربي

استمكت وزارة التربية والتعليم كامل مساحة قطعتي الأرض رقم (١١٢) و (١١٣) من الحوض رقم (١٤) من أراضي كفر ابل لغاية إقامة ابنية مدرسية عليهما بموجب قرار مجلس الوزراء المنشور في جريدتي السراي رقم (١٢٠٩٤) والدستور رقم (١٣٠٢٤) تاريخ ٢٠٠٣/١٠/٢٨.

وقد تقدم مدير عام دائرة الأراضي والمساحة بواسطة مدير تسجيل أراضي دير ابي سعد بهذا الطلب لتقدير التعويض العادل عن الاستملاك الجاري على هاتين القطعتين وتبين ان مساحة القطعة رقم (١١٢) هي أربع دولكات و (١٧٦) ٢م ومساحة القطعة رقم (١١٣) هي أربع دولكات و (١٩٨) ٢م وهما مسجلتان باسم المالك اسعد قاسم حسن الخطيب.

وبالتنسيق وبعد التداول ومراعاة احكام المادة العاشرة من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته وطبيعة القطعتين وشكلهما ومنطقة تنظيمهما ونوع تربتهما ومدى توفر الخدمات العامة لهما فان اللجنة تقدر ان التعويض العادل للمتر المربع الواحد من هاتين القطعتين بتاريخ نشر إعلان الرغبة بالاستملاك في الصحف المحلية في ٢٠٠٣/١٠/٢٨ بمبلغ سبعة دنانير وعليه يكون مجموع التعويض العادل الذي يستحقه المالك اسعد قاسم حسن الخطيب عن قطعة الأرض رقم (١١٢) هي وبصلية حسابية:

٢م ٤١٧٦ × ٧ دنانير = ٢٩٢٣٢ ديناراً.

ومجموع التعويض العادل الذي يستحقه المالك اسعد قاسم حسن الخطيب عن قطعة الأرض رقم (١١٣) هي وبصلية حسابية تبلغ: ٢م ٤١٩٨ × ٧ دنانير = ٢٩٣٨٦ ديناراً.

أي ما مجموعه مبلغ:

٢٩٢٣٢ ديناراً + ٢٩٣٨٦ ديناراً = ٥٨٦١٨ ثمانية وخمسون ألفاً وستماية وثمانية عشر ديناراً.

قراراً قابلاً للاستئناف صدر بالاجماع في ٢٠٠٤/٢/١٨

عضو	عضو	رئيس اللجنة
عبدالمهدي العربي	ماجد الحوري	القاضي زهير الروسان

مكزاً من الأصل

قرار رقم (٧)

صادر عن اللجنة البدائية للاستملاك في محافظة معان

إشارة لكتاب عطفة مدير عام دائرة الأراضي المساحة رقم ١٧/تربية/سطح معان/٣٧٧٥٤ المؤرخ في ٢٠٠٣/١٢/٣١.

اجتمعت اللجنة البدائية للاستملاك في محافظة معان برئاسة القاضي السيد خالد الطعماني وعضوية السيد محمود الخوالدة مدير مالية معان والسيد ناصر الحصنات مدير تسجيل أراضي وادي موسى والسيد صالح العديلات مأمور تسوية معان وبعد الاستئناس بتقرير الكشف المؤرخ في ٢٠٠٤/١/١٤ والمعد من قبل اللجنة تبين بأن القطعة المنوي استملاكها رقم (٧٠٥) من حوض رقم (١٢) لوحة (٣٩) من أراضي سطح معان تقع ضمن تنظيم بلدية معان وهي من النوع الملك وهي أرض سهلة منبسطة خالية من الأبنية والإنشاءات والأشجار والسلاسل الحجرية وتقع ضمن حي سكني تصله جميع الخدمات من مياه وكهرباء وشوارع.

وبعد الاطلاع على كافة أوراق معاملة الاستملاك وتقرير الكشف المرفق فقد تبين بأن مساحة قطعة الأرض المنوي استملاكها هي ٣ دونم و ١٨ م^٢.

وعليه فقد قررت اللجنة تقدير قيمة المتر المربع الواحد بـ ١٥ دينار وعليه فإن كامل قيمة القطعة المنوي استملاكها هي ٤٨٠٠٢ م^٢ دينار = ١٥ دينار × ٣٢٠٠٠ م^٢ دينار. ثمانية وأربعون ألفاً وديناران و ٧٠٠ فلس لا غير.

قراراً قابلاً للاستئناف صدر في ٢٠٠٤/١/١٤.

الكاتب	عضو	رئيس اللجنة البدائية للاستملاك
صالح العديلات	ناصر الحصنات	القاضي خالد الطعماني

* * * * *

قرار رقم (٨)

صادر عن اللجنة البدائية للاستملاك في محافظة معان

إشارة لكتاب عطفة مدير عام دائرة الأراضي المساحة رقم ١٧/تربية/سطح معان/٣٧٧٥٤ المؤرخ في ٢٠٠٣/١٢/٣١.

اجتمعت اللجنة البدائية للاستملاك في محافظة معان برئاسة القاضي السيد خالد الطعماني وعضوية السيد محمود الخوالدة مدير مالية معان والسيد ناصر الحصنات مدير تسجيل أراضي وادي موسى والسيد صالح العديلات مأمور تسوية معان وبعد الاستئناس بتقرير الكشف المؤرخ في ٢٠٠٤/١/١٥ والمعد من قبل اللجنة تبين بأن القطعة المنوي استملاكها رقم (٧٢٩) من حوض رقم (١٢) لوحة (٣٩) من أراضي سطح معان تقع ضمن حدود تنظيم بلدية معان وهي من النوع الملك وهي أرض سهلة منبسطة خالية من الأبنية والإنشاءات والأشجار والسلاسل الحجرية وتقع ضمن حي سكني تصله جميع الخدمات من مياه وكهرباء وشوارع معده.

وبعد الاطلاع على كافة أوراق معاملة الاستملاك وتقرير الكشف المرفق فقد تبين بأن مساحة قطعة الأرض المنوي استملاكها هي ١ دونم و ٦٢ م^٢.

وعليه فقد قررت اللجنة تقدير قيمة المتر المربع الواحد بـ ١٥ دينار خمسة عشر ديناراً.

وعليه فإن كامل قيمة القطعة المنوي استملاكها هي

١٠٧٢٦٢ م^٢ دينار = ١٥ دينار × ٢٣٥٨٩٣٠ ثلاثة وعشرون ألفاً وخمسمائة وتسعة وثمانون ديناراً و ٣٠٠ فلس.

قراراً قابلاً للاستئناف صدر في ٢٠٠٤/١/١٥.

الكاتب	عضو	عضو	رئيس اللجنة البدائية للاستملاك
صالح العديلات	ناصر الحصنات	محمود الخوالدة	القاضي خالد الطعماني

قرار رقم (٩)

صادر عن اللجنة البدائية للاستملاك في محافظة معان

إشارة لكتاب عطفة مدير عام دائرة الأراضي والمساحة رقم ١٧/تربية/سطح معان/٣٧٧٥٤ المؤرخ في ٢٠٠٣/١٢/٣١.

اجتمعت اللجنة البدائية للاستملاك في محافظة معان برئاسة القاضي السيد خالد الطعماني وعضوية السيد محمود الخوالدة مدير مالية معان والسيد ناصر الحصنات مدير تسجيل أراضي وادي موسى والسيد صالح العديلات مأمور تسوية معان وبعد الاستئناس بتقرير الكشف المؤرخ في ٢٠٠٤/١/١٨ والمعد من قبل اللجنة تبين بأن القطعة المنوي استملاكها رقم (٧٤٣) حوض رقم (٢٥) لوحة (٢٢٦) من أراضي سطح معان تقع ضمن حدود تنظيم بلدية معان وهي من النوع الميري وهي أرض سهلة منبسطة خالية من الأبنية والإنشاءات والأشجار والسلاسل الحجرية وتقع ضمن حي سكني تصله جميع الخدمات من مياه وكهرباء وشوارع معده.

وبعد الاطلاع على كافة أوراق معاملة الاستملاك وتقرير الكشف المرفق فقد تبين بأن مساحة قطعة الأرض المنوي استملاكها هي ٢ دونم و ١٥ م^٢.

وعليه فقد قررت اللجنة تقدير قيمة المتر المربع الواحد من هذه القطعة بـ ١٥ دينار خمسة عشر ديناراً.

وعليه فإن كامل قيمة القطعة المنوي استملاكها هي

٢٨٨٩١ م^٢ دينار = ١٥ دينار × ١٩٢٣٧٢٥٠ ثلاثة وأربعون ألفاً وثلاثمائة وسبعة وثلاثون ديناراً و ٢٥٠ فلس لا غير.

قراراً قابلاً للاستئناف صدر في ٢٠٠٤/١/١٨.

الكاتب	عضو	رئيس اللجنة البدائية للاستملاك
صالح العديلات	ناصر الحصنات	القاضي خالد الطعماني

* * * * *

قرار رقم (١٠)

صادر عن اللجنة البدائية للاستملاك في محافظة معان

إشارة لكتاب عطفة مدير عام دائرة الأراضي المساحة رقم ١٧/تربية/سطح معان/٣٧٧٥٤ المؤرخ في ٢٠٠٣/١٢/٣١.

اجتمعت اللجنة البدائية للاستملاك في محافظة معان برئاسة القاضي السيد خالد الطعماني وعضوية السيد محمود الخوالدة مدير مالية معان والسيد ناصر الحصنات مدير تسجيل أراضي وادي موسى والسيد صالح العديلات مأمور تسوية معان وبعد الاستئناس بتقرير الكشف المؤرخ في ٢٠٠٤/١/١٨ والمعد من قبل اللجنة تبين بأن القطعة المنوي استملاكها رقم (٧٤٢) حوض رقم (٢٥) لوحة (٢٢٦) من أراضي سطح معان تقع ضمن حدود تنظيم بلدية معان وهي من النوع الميري وهي أرض سهلة منبسطة خالية من الأبنية والإنشاءات والأشجار والسلاسل الحجرية وتقع ضمن حي سكني تصله جميع الخدمات من مياه وكهرباء وشوارع معده.

وبعد الاطلاع على كافة أوراق معاملة الاستملاك وتقرير الكشف المرفق فقد تبين بأن مساحة قطعة الأرض المنوي استملاكها هي ٢ دونم و ٨ م^٢.

٢٨٩٥٥ م^٢.

محكمة من الأصل

قرار رقم (٢) صادر عن

اللجنة البدائية لتقدير تعويضات الاستملاك لمحافظة الكرك

● حضر الرئيس القاضي غصبي المعاينة والاعضاء سميح المجالي و ماهر الخيطان والكاتب هاشم النولسة.
أولاً: بتاريخه ادناه قامت اللجنة اعلاه باجراء الكشف الحسي على واقع قطع الأرض رقم (٨٩) حوض (١٨) من أراضي الحوض رقم (٢) من أراضي قرية الجدعة التابعة للواء القصر والعائدة للمالك احمد عبد علي المصاوي والمسنوي استملاكها لأغراض وزارة للتربية والتعليم لغايات إقامة الابنية المدرسية عليها مشروعا للرفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك المعدل رقم ٦٥ لسنة ٢٠٠٣ وتبين ما يلي:-

١ - ان مساحة القطع المراد استملاكها هي:-

أ - القطعة "٥٦" مساحتها ١٠٠٠ م^٢ و ٢٢٣٨٢ م^٢.

ب - القطعة "٥٧" مساحتها ٤ دونمات و ٢٤٠١٢ م^٢.

٢ - ان للقطع المراد استملاكها تقع في الجزء الشرقي الشمالي من قرية الجدعة ويحدها من الجنوب الشرقي شارع بنهاية مقلقة يرتبط به طريق ومن الجهة الشمالية الغربية يحدها شارع والقطعتين يميلان الى جهة الجنوب الشرقي قريبتان من الابنية السكنية ومن الخدمات الرئيسية من ماء وكهرباء وهاتف تخلصان من الابنية والانشاءات الا انه يوجد في جزلها الشمالي الغربي مجموعة من الاشجار البعلية وهي ٢٣ شجرة زيتون و ٣٧ شجرة حرجية ومن السرو والصنوبر وتقدر اعمار هذه الاشجار بحوالي ٢٠ سنة تقريباً وهاتين القطعتين ذات تربة حمراء تصلح للزراعة والبناء وذوات تنظيم سكن (ب).

ثانياً:- عادت اللجنة وعقدت اجتماعاً اطلعت من خلاله على كافة اوراق طلب الاستملاك وبعد تدقيقه والمداولة بتقدير التعويض العادل عن المساحة المستملكة لكامل هاتين القطعتين وبعد الاطلاع على المادة العاشرة من قانون الاستملاك المعدل رقم ٦٥ لسنة ٢٠٠٣ ومراعاة الاسس والاعتبارات الواردة فيها فقد قررت اللجنة تقدير قيمة المتر المربع الواحد اربعة دنانير وخمسمائة فلس وان هذا التقدير بتاريخ إعلان الرغبة في الاستملاك في ٢٠٠٣/١٠/٢٨.

وبناء عليه تكون قيمة التعويض العادل عن المساحة المستملكة هي:-

مجموع مساحة القطعتين ٢٢٣٩٤ م^٢ × ٤ دنانير = ٨٩٥٧٦ دنانير ثمانية وعشرون ألف وسبعمائة وثلاثة وسبعون ديناراً.

قيمة اشجار الزيتون - ٢٣ شجرة × ٣٠ ديناراً = ٦٩٠ ديناراً

قيمة الاشجار الحرجية - ٣٧ شجرة × ٢٥ ديناراً = ٩٢٥ ديناراً

وعليه تكون قيمة الأرض وما عليها تساوي

قيمة الأرض = ٨٩٥٧٦ ديناراً

وقيمة اشجار الزيتون = ٦٩٠ ديناراً

وقيمة اشجار الحرجية = ٩٢٥ ديناراً

المجموع الكلي = ٩٠٥٧١ ديناراً

قراراً قابلاً للاستئناف حرر بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٩

ماهر الخيطان عضو
سمير المجالي عضو
القاضي غصبي المعاينة رئيس اللجنة

قرار رقم (٣) صادر عن

اللجنة البدائية لتقدير تعويضات الاستملاك لمحافظة الكرك

● حضر الرئيس القاضي غصبي المعاينة والاعضاء سميح المجالي و ماهر الخيطان والكاتب هاشم النولسة.
أولاً: بتاريخه ادناه قامت اللجنة اعلاه باجراء الكشف الحسي على واقع قطعة الأرض رقم (٨٩) حوض (١٨) من أراضي قرية. الرية التابعة للواء القصر العائدة للمالك عبدالحليم عبدالله سليمان المجالي والمسنوي استملاكها لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات إقامة الابنية المدرسية عليها مشروعا للرفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك المعدل رقم ٦٥ لسنة ٢٠٠٣ وتبين ما يلي:-

١ - ان مساحة القطعة كاملة والمراد استملاكها تبلغ (٤) دونمات و (٨٧٠) م^٢ وتقع هذه القطعة في الجهة الغربية من قرية الرية ويحدها من الشرق طريق ٨٠ ومن الغرب شارع بعرض ١٦ م.

٢ - القطعة موضوع الاستملاك ذات طبيعة مستوية صخرية في جزلها الشرقي تصلح للبناء وهي تطلو من اية ابنية أو الشاعات وتقع بالقرب من المناطق السكنية والخدمات العامة من الكهرباء وماء وهاتف وذات تنظيم سكن (ج).

ثانياً:- عادت اللجنة وعقدت اجتماعاً اطلعت من خلاله على كافة اوراق طلب الاستملاك وبعد تدقيقه والمداولة بتقدير التعويض العادل عن المساحة المستملكة وبعد الاطلاع على المادة العاشرة من قانون الاستملاك المعدل رقم ٦٥ لسنة ٢٠٠٣ ومراعاة الاسس والاعتبارات الواردة فيها فقد قررت اللجنة تقدير قيمة المتر المربع الواحد بسبعة دنانير وان هذا التقدير بتاريخ إعلان الرغبة في الاستملاك في ٢٠٠٣/١٠/٢٨.

وبناء عليه تكون قيمة التعويض العادل عن المساحة المستملكة هي:-

٢٤٠٩٠ = ٣٤٠٩٠ أربعة وثلاثون ألفاً وتسعون ديناراً.

٢٤٨٧٠ = ٢٤٨٧٠ × ٧ دنانير

قراراً قابلاً للاستئناف بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٩

ماهر الخيطان عضو
سمير المجالي عضو
القاضي غصبي المعاينة رئيس اللجنة

مذكرة تبليغ متهم

صادره عن محكمة صلح المزار الجنوبي

رقم الدعوى ٢٠٠٣/١٤٠

الاسم والشهرة: وحيد محمد محمود/ مصري الجنسية مجهول مكان الإقامة
تعين يوم الاحد الواقع ٢٠٠٣/٣/٢٨ الساعة التاسعة موعداً لرؤية دعوى جزائية التي اقامها عليك احمد إبراهيم العجيل فيلقتني حضورك في الوقت المعين إلى هذه المحكمة وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية.

.....
.....
.....

محكمة صلح المزار الجنوبي